# لمحات النظر

## في سيرة الإمام زفر

بسم الله الرحمن الرحیم

# لمحات النظر
## في
# سيرة الإمام زفر
رضي الله تعالى عنه

بقلم


الإمام محمد زاهد الكوثري

المتوفى سنة ١٣٧١هـ رحمه الله تعالى


اعتنى به


د. حمزة محمد وسيم البكري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله الذي فقَّه في الدِّينِ مَنْ أرادَ به خيراً، ووَفَّقَه لِصالِحِ العَمَل وزادَه رِفعةً وقَدْراً، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدِ الأوّلينَ والآخِرين، سَيِّدِنا مُحمَّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ أجمعين، والتابعين لهم بإحسانٍ إلى يوم الدِّين.

أما بعد،

فإنَّ الإمامَ المُبجَّلَ جيلاً بعدَ جيل، زُفَرَ بنَ الهُذَيل، رضِيَ اللهُ عنه، مِن كبارِ أئمَّةِ الاجتهادِ في الفِقهِ الإسلاميّ، ومِن أقدمِ أصحابِ فقيهِ المِلَّةِ أبي حنيفةَ النُّعمانِ وفاةً، وأحدِّهم قياساً، وأذكاهم فؤاداً، وأدقِّهم تفريعاً، وأجودِهم نَظَراً، حتّى تراه يُقيمُ مذهباً فقهيّاً مقامَ مذهبٍ فقهيٍّ مُتأصِّلٍ في نفوسِ أهل البصرة، بأنظارِهِ الدقيقة، ومُناظراتِهِ الحكيمة. فمِثْلُ هذا الإمام الدقيقِ النَّظَر، الواسِعِ القريحة، لا يجوزُ إهمالُ أمرِه.

ولذا اقترحَ عليَّ بعضُ إخوانِنا الأعِزّاءِ الأفاضل، أنْ أكتُبَ كلمةً في ترجمةِ هذا الإمام العظيم، وقد سبقَ أنْ ترجمتُ للإمامَيْنِ الجليلَيْنِ مُحمَّدِ بنِ الحسنِ وأبي يوسف[1]، رضِيَ اللهُ عن الجميع، فوافقتُ على اقتِراحِه، وكتبتُ هذه الرسالةَ

---

(١) أفرَدَ المُؤلِّفُ ترجمةَ الإمام محمَّد بن الحسن في كتابه «بلوغ الأماني»، وفرغ منه سنة ١٣٥٥. وأفرَدَ ترجمةَ الإمام أبي يوسف في كتابه «حسن التقاضي»، وفرغ منه في المُحرَّم من سنة ١٣٦٨، ثم كان تأليفُه هذا الكتابَ، وكان فراغُه منه في شهر رجب من سنة ١٣٦٨ نفسِها.

الوجيزةَ في ترجمتِه، ذاكِراً فيها مُوجَزَ أحوالِ هذا الإمام الجليل، وسَمَّيتُها:

## لَمَحات النَّظَر

## في سيرة الإمام زُفَر

رضِيَ الله عنه، جَعَلَها اللهُ خالِصةً لِوَجْهِهِ الكريم، ومُستَنهِضةً لِهِمَمِ الإخوانِ في الاستِزادةِ مِن معرفةِ أحوالِ أئمّةِ هذا الشأن. ومن الله التوفيقُ والتسديد.

❊ ❊ ❊

# نَسَبُ الإمام زُفَرَ وميلادُه

هو الإمامُ المُجتَهِدُ المُطلَقُ المُقدَّمُ بينَ أصحابِ أبي حنيفة: أبو الهُذَيل زُفَرُ العَنبَريُّ البَصْريُّ ابنُ الـهُذَيلِ بنِ (زُفَرَ بنِ الهذيلِ بنِ) قيسِ بنِ سُلَيمٍ[١] بنِ مُكمِلِ بنِ قيسٍ[٢] بنِ ذُهْلِ بنِ ذُؤَيبِ بنِ جُذَيمةَ بنِ عَمْرِو بنِ حُنجورٍ[٣] بنِ جُندُبِ ابنِ العَنبَرِ بنِ عَمْرِو بنِ تميم بنِ مُرّ بنِ أُدِّ بنِ طابخةَ بنِ إلياسَ بنِ مُضَرَ بنِ نزارِ ابنِ مَعَدِّ بنِ عدنان. على ما ساقَ ابنُ خَلِّكانَ نَسَبَه في «وفيات الأعيان»[٤] تبعاً

---

(١) كذا في «أنساب الأشراف» للبلاذريّ ١٣: ١٤، و«جمهرة أنساب العرب» لابن حزم ص٢٠٨، و«وفيات الأعيان» لابن خلكان ٢: ٣١٧، وهذا الأخير هو مصدرُ المُؤلِّف، كما سيُصرِّح به قريباً.
وجاء في «الأنساب» للسمعاني ٢: ٢٠٠، و«سير أعلام النبلاء» للذهبيّ ٨: ٣٨: «سلم»، وفي «تاريخ أصبهان» لأبي نُعَيم ١: ٣٧٣ ـ و«لسان الميزان» لابن حجر ٣: ٥٠٢ نقلاً عنه ـ: «مسلم»، وفي «طبقات المُحدِّثين بأصبهان» لأبي الشيخ ١: ٤٥٠: «سالم».

(٢) كذا في الأصل! وفيه قَلْبٌ عما في «وفيات الأعيان» ٢: ٣١٧ ـ وهو مصدرُ المُؤلِّف هنا ـ ففيه: «قيس بن مكمل»، وكذا هو في «طبقات المُحدِّثين بأصبهان» لأبي الشيخ ١: ٤٥٠، و«جمهرة أنساب العرب» لابن حزم ص٢٠٨، و«الأنساب» للسمعاني ٢: ٢٠٠، و«الفوائد البهية» للكنويّ ص٧٦.

(٣) كذا في الأصل، تبعاً لـ«وفيات الأعيان» لابن خلِّكان ٢: ٣١٧، وكذا نقلها عنه أيضاً اللكنويُّ في «الفوائد البهية» ص٧٦، والصواب: حنجود، بالدال المُهمَلة، كما في «أنساب الأشراف» ١٣: ١٤ و٣١، و«جمهرة أنساب العرب» ص٢٠٨. وانظر: «الاشتقاق» لابن دُريد ص٢١٣، و«تاج العروس» للزَّبيديّ ٨: ٤٦.

(٤) ٢: ٣١٧.

للواقِديّ[١]، في غيرِ ما زدتُه بينَ قوسَيْنِ تَعْويلًا على روايةِ أبي بشرِ الدَّوْلابيّ، كما سيأتي[٢].

وفيما ساق أبو نُعَيم الأصبهانيُّ في «تاريخ أصبهان»[٣] بعضُ مُخالَفةٍ لذلك.

وقد تَرجَمَ لِزُفَرَ أبو الشَّيْخ في «طبقاتِ المُحدِّثينَ بأصبهان»[٤] ـ وهي محفوظةٌ بظاهريّة دمشق ـ وأبو نُعَيم في «تاريخ أصبهان»، وهو مطبوع في ليدن.

وُلِدَ الإمامُ زُفَرُ بنُ الـهُذَيل في أصبهانَ سنةَ ١١٠ هـ في عَهْدِ ولايةِ أبيه هناك، وكانت وفاتُه بالبصرةِ سنةَ ١٥٨ هـ في شهرِ شعبان، فيما ذكَره ابنُ خَلِّكان[٥]، فتكونُ وفاتُه قبلَ وفاةِ المنصورِ العبّاسيِّ بأربعةِ أشهُر، لأنه تُوفِّي في ٧ ذي الحجّةِ مِنَ السَّنة.

وشَذَّ يعقوبُ بنُ شيبةَ فقال: تُوفِّي زُفَرُ في أوّلِ خِلافةِ المَهْدِيِّ ابنِ المنصورِ المذكور. فتابَعَه مَنْ تابعَه[٦]، لكنَّ الجمهورَ على الروايةِ الأُولى.

وأسنَدَ الصَّيْمَريُّ إلى يعقوبَ بنِ شيبةَ السَّدُوسيِّ أنه قال: «زفرُ بنُ الـهُذَيل:

---

(١) ولم يُصرِّح به ابنُ خلِّكان، ويُنظَرُ ما مُستَنَدُه؟

(٢) ص ٩-١١، لكنْ سيأتي في التعليق عليها أنّ فيها وَهَماً، ولذا فحقُّ هذه الزيادة المُثبَتة بين قوسَيْن أن تُحذَف.

(٣) ١: ٣٤٣، حيثُ ساق نَسَبَه إلى تميم، وذكر مُسلِماً بدلَ سُلَيم، وأسقَطَ منه قيساً (الأعلى) وجذيمةَ وحنجوراً.

(٤) ١: ٤٥٠.

(٥) في «وفيات الأعيان» ٩: ٣١٩. يعني: أنه صرَّح بتعيين الشهر الذي توفي فيه زُفَر، أما سنةُ مولده ووفاته فمحلُّ اتفاق عند مُترجِميه.

(٦) كأنه يعني: الصيمريّ، فقد روى ذلك عن يعقوب بن شيبة في كتابه «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١١٢، وسينقلُ المُؤلِّفُ لفظَه قريباً.

عَنبَريٌّ مِن أنفسِهم، يُكنى أبا الـهُذَيل، وكان قد سَمِعَ الحديث، ونظرَ في الرأي فغَلَبَ عليه، ونُسِبَ إليه، وماتَ بالبصرة، وأوصى إلى خالدِ بنِ الحارثِ وعبدِ الواحدِ بنِ زياد(١). وكان أبوه الهذيلُ يَلي الأعمال، ومات وهو والي أصبهان. وكان أخوه صَبَاحُ بنُ الهذيل على صَدَقةِ بني تميم. وزفرُ هو زوجُ أُختِ خالدِ بنِ الحارث. وماتَ في أوّلِ خِلافةِ المَهْديِّ سنةَ ثمانٍ وخمسين ومئة»(٢).

وأوّلُ خِلافةِ المَهْديِّ مُنتَصَفُ ذي الحجةِ من السَّنة، بعدَ وفاةِ والِدِه أبي جعفرٍ المنصورِ بمكّةَ سابعَ ذي الحجّة، فلا تكونُ وفاةُ زفرَ في أوّلِ خلافةِ المَهْديّ ما دامت وفاتُه في شعبانَ مِنَ السَّنةِ كما سبق. وسأُعيدُ الكلامَ في وفاتِهِ في آخِرِ هذه الرسالةِ إن شاء اللهُ تعالى.

قال ابنُ أبي العوّام(٣): حدَّثني مُحمَّدُ بنُ أحمَدَ بنِ حمّاد، عن زكريّا بنِ خَلّادٍ الساجيّ، ثنا الأصمَعِيّ، قال داودُ بنُ يزيدَ بنِ المُهلَّب(٤)، عن أبيه قال: جاء زفرُ ابنُ الهذيل(٥) ..............................................................

(١) سيأتي التعريف بهما في تلاميذ زفر والرواة عنه ص ٤٠.

(٢) «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصَّيمَريّ ص١١٢.

(٣) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» لابن أبي العوّام ص٢٩٩.

(٤) وفي الأصل: «حاتم»، وهذا والدُ يزيدَ حفيدُ المُهلَّب، وصاحبُ الحكاية هو يزيدُ بنُ المُهلَّب مباشرة، فوَهِمَ في الاسم أحدُ الرواة، والحفيدُ لم يَلحَق الحجّاج، بل المحبوسُ في حَبْس الحجّاج هو الابن، وقد فرَّ من المَحبِس، وتولّى الولاية بَدَلَ الحجّاج عند وفاته، واستعاد منزلتَه التي كان أضاعَها الحجّاج. (ز).

قلت: بل الصواب هنا: «حاتم»، وقد أصاب المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى في تصويبه إلى «المُهلَّب» من وجه، وأخطأ من وجه آخر، كما سأبيِّنُه في التعليق قريباً.

(٥) كذا في رواية ابن أبي العوام، وقد روى هذه الحكايةَ الدِّينَوريُّ في «المجالسة» ٣: ٥٣٨ (١١٦١) عن محمَّد بن يونس الكُدَيميّ، عن الأصمعيّ، فسمّى صاحبَ القِصّةِ: الهذيل بن =

إلى يزيدَ بنِ المُهلَّبِ[١] وهو في حَبْسِ الحجّاج، فقال لابنِهِ مخلد: استأذِنْ لي على

= زفر. والكُدَيميُّ متَّهم في رواية الحديث، لكنَّ هذه الحكاية من الأخبار التاريخيّة، وقد توبع على روايتها عن الأصمعيّ، ولم يُخالَفْ إلا في تسمية صاحب القِصّة، فأقلُّ أحوال روايته أن تُورِثَ شكّاً في عَزْوِ القِصّةِ إلى زفر بن الهذيل.

وقد ذكرها الجاحظُ (ت ٢٥٥) في «البيان والتبيُّن» ٢: ٤٤ عن أبي الحسن المدائنيّ، وابنُ قتيبة (ت ٢٧٦) في «عيون الأخبار» ٣: ١٤٠ بلا إسناد، فسَمَّيا صاحبَ القصّة: الهذيل بن زفر أيضاً. وأبو الحسن المدائنيّ (ت ٢٢٥) مُعاصِرٌ للأصمعيّ (ت ٢١٦)، فهذا مَخرَجٌ آخرُ للقصّة يُرجِّحُ أنها للهذيل بن زفر.

وهو الهذيل بن زفر بن الحارث الكلابيّ، من الرؤساء الشجعان الفُصَحاء في العصر المروانيّ، توفي سنة ١٠٢، كما في «الأعلام» للزركليّ ٨: ٧٩، وهو الذي قتل يزيدَ بنَ المُهلَّب قبل ذلك من السنة نفسها (١٠٢)، على قولٍ عند المُؤرِّخين، كما في «الكامل» لابن الأثير ٤: ١٣٣.

(١) ثمّةَ أميران من ذُرِّيّة المُهلَّب بن أبي صُفرة، وقد اشتركا في الاسم والكنية، فكلاهما يزيد أبو خالد.

فأولهما: يزيدُ بنُ المُهلَّب بن أبي صُفرة (٥٣-١٠٢)، والي خراسان، وصاحب الأخبار مع الحجّاج وبني أمية، وهو المقصودُ هنا. انظر: «سير أعلام النبلاء» ٤: ٥٠٣-٥٠٦.

وثانيهما: يزيدُ بنُ حاتم بن قَبيصةَ بن المُهلَّب بن أبي صُفْرة (ت ١٧٠)، والي مصر ثم إفريقية، وصاحب الأخبار مع بني العبّاس. انظر: «سير أعلام النبلاء» ٨: ٢٣٣-١٣٥.

هذا، وقد وقع في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» لابن أبي العوام: «يزيد بن حاتم» في الموضعَيْن، ولا يستقيم، فالقِصّةُ مع الحجّاج في عهد بني أمية، فينبغي أن يكونَ «يزيد ابن المُهلَّب»، فصوَّبه المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى كذلك، ولا إشكال في تصويبه إلى «ابن المُهلَّب» في الموضع الثاني، وإنما الإشكالُ في تصويبه إليه في الموضع الأول، فلم أقف على ابنٍ ليزيد بن المُهلَّب يُسمّى داود، بخلاف يزيد بن حاتم، فابنُه داود بن يزيد بن حاتم أميرٌ معروف، وقد توفي سنة ٢٠٥، وروايةُ الأصمعيّ (١٢٢-٢١٦) عنه مُمكِنةٌ جدّاً، بخلاف روايته عن ابنٍ ليزيد بن المُهلَّب المتوفى سنة ١٠٢، قبل ولادة الأصمعيّ بعشرين =

أبيك. فاستأذَنَ له عليه، فدخل، فقال: السلامُ عليك أيها الأمير، قَدْرُك أعظمُ مِن أنْ يُستَعانَ عليك أو يُستَعانَ بك، وقد حملتُ خمسين حَمالةً وقد قَصَدتُك. فقال: قد أمرتُ لك بها وشَفَعْتُها بمِثلِها. فقال زفر: والله لا أقبَلُ منها شيئاً. فقال له يزيد: ولِمَ ذلك؟ قال: إني بَذَلتُ لك مِن وجهي أكثرَ ممّا بَذَلتَ لي مِن مالِك. فخرجَ ولم يَقبَلْ منه شيئاً»[١].

قالَ ابنُ أبي العوّام: قال أبو بشرٍ (الدَّوْلابيّ): «زفرُ بنُ الهذيل هذا: هو جَدُّ زفرَ بنِ الهذيل الفقيهِ صاحبِ أبي حنيفة»[٢]. اهـ.

والمَهالِبةُ في عَهْدِ الدولةِ الأُمويّة: كانوا كالبرامِكةِ في الدولةِ العبّاسيّةِ في الجودِ وعُلُوِّ المَنزِلة، وحالُ يزيدَ بنِ المُهلَّبِ في الجود في «تاريخ ابنِ خَلِّكان» و«تاريخ ابنِ كثير»[٣] وغيرهما. وكانَ ما بينَ الحجّاج وبينَ يزيدَ بنِ المُهلَّبِ هذا ساءَ

---

= سنة، فلو فَرَضْنا وجودُ ابنٍ له فستكونُ وفاتُه بعد أبيه بثلاثين سنة تقديراً، وعُمرُ الأصمعيِّ حينئذٍ عشرُ سنين.

وجاء في «تاريخ جرجان» للسَّهْميِّ ص٥٣: «عن يزيد بن حاتم قال: جاء زفرُ بنُ الهذيل إلى يزيد بن حاتم ...»، وهو الصواب.

وعليه، فالقِصّةُ يذكرُها الأميرُ يزيدُ بنُ حاتم عن جدِّه الأمير يزيد بن المُهلَّب.

(١) وروى هذه الحكايةَ أيضاً حمزةُ السهميُّ في «تاريخ جرجان» ص٥٣ من طريق الأصمعيِّ، به.

(٢) وهذا ظنٌّ من الدولابيّ ومحاولةٌ منه رحمه الله لتصحيح الرواية تاريخياً، لأنّ القصّة الواقعة في زمن الحجاج المتوفى سنة ٩٥ لا يُمكِنُ أن تكون مع زفر المولود سنة ١١٠، فقدَّر أنّ زفرَ بنَ الهذيل المذكور هو جدُّ زفرَ بنِ الهذيل المشهور. لكن سبق قريباً بيانُ أنّ القصّة لا تعلُّق لها أصلاً بزفر بن الهذيل ولا بأبيه ولا بجدِّه، وإنما هي للهذيل بن زفر الكلابيّ.

(٣) «وفيات الأعيان» لابن خلِّكان ٦: ٢٧٨-٣٠٩، و«البداية والنهاية» لابن كثير ١٢: ٧٣١-٧٣٢ مختصراً.

جدّاً، حتّى حَبَسَه الحجّاجُ على خِلافِ رِضا عبدِ المَلِك[(١)]. وهو يجودُ هذا الجودَ وهو في المَحبِس، وهذا ما لا نظيرَ له بينَ الأجواد.

وعَدَمُ قبولِ زفرَ هذا البَذْلَ يدلُّ على شهامتِهِ البالِغة، بعدَ أنْ رأى أريحيّةَ ابنِ المُهلَّبِ هذه.

وخالدُ بنُ الحارثِ المذكورُ في كلام يعقوبَ بنِ شيبة: مِن بني العَنبَر، ومن الحفّاظِ الثقات.

وقال أبو نُعَيم الأصبهانيُّ في «تاريخ أصبهان»[(٢)]: «كان الهذيلُ والِدُ زفرَ بأصبهانَ في خِلافةِ يزيدَ بنِ الوليدِ بنِ عبد المَلِك[(٣)]، وكان يَنزِلُ قريةَ بُزاءان[(٤)]، وكان له ثلاثةُ بنين: الكوثر، وهَرْثَمة، وزُفَر». اهـ. ولم يَستَوفِ أبو نُعَيم ذِكرَ إخوتِهِ كما رأيت، وقد سبقَ في كلام يعقوبَ بنِ شيبةَ ذِكرُ صَبَاح بنِ الهذيل في عِدادِ إخوةِ زُفَر[(٥)]، والله أعلم.

---

(١) يعني: في أول الأمر، إلا أنّ الحجّاجَ كتب إلى عبد الملك يذمُّ يزيدَ ويُخوِّفُه غَدْرَه، فكتب إليه عبدُ الملك: «قد أكثرتَ في شأن يزيد، فسَمِّ رجلاً يَصلُحُ لخراسان»، فوقع اختيارُ الحجّاج على أخيه المُفضَّل بن المُهلَّب، كما في «البداية والنهاية» ١٢ : ٣٦٠ وغيره.

(٢) ١ : ٣٧٣.

(٣) وكانت خلافتُه خمسةَ أشهر، فقد تولاّها في شهر رجب من سنة ١٢٦ إلى وفاته في ذي الحجّة من السَّنةِ نفسِها.

(٤) كذا في «تاريخ أصبهان»، لكنْ في «معجم البلدان» لياقوت الحمويّ ١ : ٤٠٩، و«القاموس» للفيروزآبادي (بزن): «بُزان»، وذكر السمعانيُّ زفرَ بنَ الهذيل في «الأنساب» ٢ : ٢٠٠ في ترجمة «البُزاني».

(٥) وذكره أيضاً ابنُ سعد في «الطبقات» ٦ : ٣٨٧، والدارقطنيُّ في «المؤتلف والمختلف» ٣ : ١٤٤٧-١٤٤٨، وابنُ حزم في «جمهرة أنساب العرب» ص٢٠٨، وابن ماكولا في =

# اتصالُ زفرَ بأبي حنيفة

قال الصَّيْمَريّ[١]: أخبرنا عبدُ الله بنُ مُحمَّدٍ الأسَدِيُّ[٢] قال: أخبرنا أبو بكرٍ الدامَغانيُّ الفقيهُ قال: أخبرنا الطحاويُّ قال: أخبرنا مُحمَّدُ بنُ عبدِ الله بنِ أبي ثورٍ قال: أخبرني مُحمَّدُ بنُ وَهْبٍ قال: «كان سَبَبُ انتِقالِ زفرَ إلى أبي حنيفةَ أنه كانَ مِن أصحابِ الحديث، فنَزَلَت به وبأصحابه مسألةٌ فأعيَتْهم، فأتى أبا حنيفةَ فسأله عنها، فأجابَه في ذلك، فقال له: مِن أينَ قُلتَ هذا؟ قال: لحديثِ كذا، وللقياسِ مِن جهةِ كذا.

ثمَّ قال له أبو حنيفة: فلو كانتِ المسألةُ كذا ما كانَ الجوابُ فيها؟ قال: فكنتُ فيها أعيى[٣] مِنِّي في الأول. فقال: الجوابُ فيها كذا مِن جهةِ كذا. ثمّ زادني

---

= «الإكمال» ٥: ١٥٨، وابنُ ناصر الدين في «توضيح المشتبه» ٥: ٣٩٨، وابنُ حجر في «تبصير المنتبه» ٣: ٨٢٨.

وذكر البلاذريُّ في «أنساب الأشراف» ١٣: ٣١ أن أبا جعفر المنصور ولّاه البحرين، وأنّ له عَقِباً بالبصرة.

(١) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١١٢-١١٣.

(٢) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه»: «السدوسي»، وأصلحه المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى مما سبق في عِدّةِ مواضعَ من الكتاب نفسِه. وهو قاضي القضاة أبو محمَّد ابن الأكفانيّ (ت ٤٠٥)، انظر: «سير أعلام النبلاء» ١٧: ١٥١-١٥٢.

(٣) كذا في الأصل، وهو مُتَّسِقٌ مع قوله فيما سلف: «فأعيتهم»، لكن سيأتي بعد سطرين: «أعمى» ووقع في «أخبار أبي حنيفة» للصيمري و«مسالك الأبصار» للعمري في الموضعين: «أعمى»

مسألةً أُخرى، وأجابني فيها وبيَّنَ وَجْهَها.

قال: فرُحْتُ إلى أصحابي، فسألتُهم عن المسائل، فكانوا فيها أعمى منِّي، فذكرتُ لهم الجواب، وبيَّنتُ لهم العِلَل، فقالوا: مِن أينَ لك هذا؟ فقُلت: مِن عندِ أبي حنيفة. فصِرتُ رأسَ الحَلْقةِ بالثلاثِ المسائل.

ثم انتَقَلَ إلى أبي حنيفة، فكان أحدَ العشرةِ الأكابرِ (١) الذينَ دوَّنوا الكُتُبَ معَ أبي حنيفة». اهـ.

وساقَ ابنُ فَضْلِ الله العُمَريُّ في «مسالك الأبصار»(٢) هذا الخبرَ بنصِّه بطريقِ الطحاويِّ.

* * *

(١) وهم: أبو يوسف، وزفر، وأسدُ بنُ عمرو البَجَليّ، وعافيةُ الأَوْديّ، وداودُ الطائيّ، والقاسمُ ابنُ مَعْنٍ المَسْعوديّ، وعليُّ بنُ مُسهِر، ويحيى بنُ زكريّا بنِ أبي زائدة، وحِبّانُ ومَندَلٌ ابنا عليٍّ العَنَزيّ. هكذا ذكرهم إسماعيلُ بنُ حماد بن أبي حنيفة، كما سيأتي ص٢٧. نقلاً عن «تاريخ بغداد» ١٦: ٣٦٣.
وانظر عدّة روايات متقاربة في ذلك في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» لابن أبي العوام ص٣٤٢، و«أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصَّيمَريّ ص٧٤ و١١٤ و١٥٩، و«تاريخ بغداد» للخطيب ١٤: ٢٥٤.

(٢) ٦: ٣٣.

# أقوالُ أهل العِلم في زفر

قال الصَّيْمَرِيّ[١]: أخبرنا أبو عبد الله المَرْزُبانيُّ قال: حدَّثنا أحمدُ بنُ مُحمَّدٍ المِسْكيُّ[٢] قال: حدَّثنا ابن أبي خيثمة، عن أبي الحسنِ المَدائنيِّ قال: «زفرُ بنُ الهذيل صاحبُ أبي حنيفة: عَنبَرِيّ».

وقال أيضاً[٣]: أخبرنا المَرْزُبانيُّ قال: حدَّثنا الحسنُ بنُ مُحمَّدٍ المَخْرَميُّ قال: حدَّثنا مُحمَّدُ بنُ عثمانَ بنِ أبي شيبةَ قال: «سألتُ أبي[٤] وعمِّي أبا بكر[٥] عن زُفَرَ بنِ الهذيل فقالا: كان زفرُ مِن أفقهِ أهل زمانِه. قال أبي: وكان أبو نُعَيم ـ يعني: الفَضْلَ بنَ دُكَين[٦] ـ يرفعُ زفرَ ويقول: كان نبيلاً فقيهاً».

---

(١) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصَّيمريّ ص١٠٩.

(٢) أبو بكر، كما كناه الصيمريُّ في موضع آخر من «أخبار أبي حنيفة» ص١٥. ولم أقف له على ترجمة.

والصيمريُّ يروي عنه بواسطة العباس بن أحمد الهاشميّ تارة، وبواسطة أحمد بن محمد الصيرفيّ أخرى، ورواياتُه كلُّها عنده عن القاضي عليّ بن محمَّد النخعيّ.

(٣) ص١٠٩.

(٤) هو أبو الحسن عثمان بن محمَّد بن أبي شيبة إبراهيم العَبْسيّ مولاهم الكوفيّ (١٥٦-٢٣٩)، أحد الثقات الحفّاظ.

(٥) هو أبو بكر عبد الله بن محمَّد بن أبي شيبة إبراهيم العَبْسيّ مولاهم الكوفيّ (١٥٩-٢٣٥)، الحافظ الكبير، صاحب «المُصنَّف».

(٦) المُلائيّ الكوفيّ (١٣٠-٢١٨ أو ٢١٩)، ثقة ثَبْت حافظ، من شيوخ البخاري ومسلم، وحديثُه مخرَّج في الكتب السِّتّة.

قال[١]: وحدَّثنا أبو الحسن عليُّ بنُ الحسنِ الرازيُّ قال: حدَّثنا أبو عبدِ الله الزَّعْفَرانيُّ نزيلُ واسِطٍ قال: حدَّثنا أحمَدُ ابنُ أبي خَيثَمةَ قال: حدَّثنا سُلَيمانُ بنُ أبي شيخ قال: حدَّثني عَمْرُو بنُ سُلَيمانَ العطّارُ قال: «كنتُ بالكوفةِ أُجالِسُ أبا حنيفه، فتَزوَّجَ زفرُ، فحَضَرَه أبو حنيفة، فقال له: تكلَّمْ. فخَطَبَ فقالَ في خُطْبته: هذا زفرُ بنُ الهذيل، وهو إمامٌ مِن أئمّةِ المُسلِمين، وعَلَمٌ مِن أعلام الدِّين، في حَسَبِهِ وشَرَفِهِ وعِلمِه. فقال بعضُ قومه: ما يَسُرُّنا أنّ غيرَ أبي حنيفةَ خطبَ حينَ ذكرَ خِصالَه ومَدْحَه، وكَرِهَ ذلك بعضُ قومِهِ وقالوا له: حَضَرَ بنو عَمِّك وأشرافُ قومِك، وتسألُ أبا حنيفةَ أن يَخطُبَ؟! فقال: لو حَضَرَني أبي لَقَدَّمتُ أبا حنيفةَ عليه»[٢]. اهـ.

وكفى في معرفةِ مَنزِلةِ زفرَ في الفَضْلِ قولُ أبي حنيفة هذا فيه.

وقال الصَّيْمَريُّ[٣]: حدَّثنا أبو الحسنِ العبّاسُ بنُ أحمَدَ بنِ الفَضْل الهاشِميُّ

---

(١) أي: الصيمري في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١٠٩.
ورواه ابنُ عبد البر في «الانتقاء» ص١٤٢=٢٦١ من طريق أحمد بن زهير ـ وهو ابنُ أبي خيثمة ـ به.
ورواه ابنُ جرير الطبري في «ذيل المُذيَّل» ـ كما في «المنتخب منه» المطبوع بآخر «تاريخه» ١١: ٦٥٤ ـ عن سليمان بن أبي شيخ، به.

(٢) ومثلُه عند ابنِ أبي العوّام [في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٢٩٣] عن أبي بكر محمَّد ابن جعفر بن أعيَنَ البغداديّ، عن يعقوب بن شيبة بن الصَّلْت (السَّدوسيّ)، عن سُلَيم بن منصور، عن عَمْرو بن سليمان العطّار. على حَدٍّ سواء. (ز).
قلت: وسُلَيم بن منصور: الظاهرُ أنّ صوابه: «سليمان بن منصور»، وهو سليمانُ بنُ أبي شيخ نفسُه، فاسم أبي شيخ: منصور، كما في «تاريخ بغداد» ١٠: ٦٧.

(٣) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١٠٩-١١٠.

قال: حدَّثنا أحمدُ بنُ مُحمَّدٍ المِسْكيُّ قال: حدَّثنا عليُّ بنُ مُحمَّدٍ النَّخَعيُّ قال: حدَّثنا إبراهيمُ بنُ إسحاقٍ قال: حدَّثنا عليُّ بنُ مُدرِك، عن الحسنِ بنِ زيادٍ قال: «كان زفرُ وداودُ الطائيُّ[١] مُتَواخِيَيْن، فأما داودُ الطائيُّ فتركَ الفِقهَ وأقبَلَ على العِبادة، وأما زفرُ فإنه جَمَعَ الفِقهَ معَ العبادة».

ثمّ ذكرَ الصَّيْمَريُّ بسَنَدِهِ قدومَ زفرَ البصرةَ يزورُ داودَ الطائيّ، رحمَهما الله.

وساق الصَّيْمَريُّ[٢] بطريق عليِّ بنِ مُحمَّدٍ النَّخَعيّ، عن مُحمَّدِ بنِ عليِّ بنِ عفّانَ قال: حدَّثنا وليدُ[٣] بنُ حمّاد، عن الحسنِ بنِ زيادٍ قال: «ما رأيتُ أحداً يُناظِرُ زفرَ إلا رحمتُه». قال: «وقال زفرُ: إني لستُ أُناظِرُ أحداً حتّى يقول: قد أخطأتُ، ولكنْ أناظرُه حتّى يُجَنّ، قيل: وكيف يُجَنّ؟ قال: يقولُ بما لم يَقُلْه أحد».

وقال الصَّيْمَريُّ[٤] أيضاً: أخبرنا عمرُ بنُ إبراهيمَ المُقرِئُ قال: حدَّثنا مُكرَمُ ابنُ أحمَدَ قال: حدَّثنا أحمدُ بنُ مُحمَّدٍ قال: حدَّثنا مَلِيحُ بنُ وكيع قال: سمعتُ أبي يقول: «كان زفرُ شديدَ الوَرَعِ حَسَنَ القياسِ قليلَ الكِتابة، يحفظُ ما يكتبُه».

وقال[٥]: أخبرنا عمرُ بنُ إبراهيمَ قال: حدَّثنا مُكرَمٌ قال: حدَّثنا أبو خازم القاضي، حدَّثنا ابنُ أبي عِمْرانَ قال: كان زفرُ مِن بَلْعَنبَر، مِن بيتٍ شريفٍ منهم،

---

(١) هو أبو سليمان داودُ بنُ نُصَير الطائيّ، وُلِدَ بالكوفة بعد المئة بسنوات، وتفقَّه على أبي حنيفة حتى برع في العلم، ثم اعتزل الناس ولزم العبادة، إلى أن مات سنة ١٦٢ أو ١٦٥، وكانت له جنازةٌ عظيمةٌ لم يُسمَع بمثلها. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي ٧: ٤٢٢-٤٢٥.

(٢) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١١٠-١١١.

(٣) هو ابنُ أخي الحسن بن زياد. (ز). وذكره ابنُ حبّان في «الثقات» ٩: ٢٢٦.

(٤) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١١١.

(٥) الصيمريُّ أيضاً ص١١٢.

وكانت أُمُّه أَمَةً، فكان وجهُه يُشبِهُ وجوهَ العَجَم لأُمِّه، ولِسانُه يُشبِهُ لِسانَ العرب. قال: فحَضَـرَ مجلسَ الحجّاج بنِ أرطاة[١]، وكان يَتولّى القضاءَ بالكوفة[٢]، وكان يَغلِبُ عليه البِذاء[٣]، وكانت النَّخَعُ تَغمِزُه في نَسَبه. فتكلَّمَ زفرُ، فأخذَ المَجلِسَ، فمَلأَ قلبَ الحجّاج، فالتَفَتَ إليه فقال: أما اللِّسانُ فلِسانٌ عربيّ، وأما الوَجْهُ فليسَ وَجْهَ عربيّ. فقال زفر: أما أنا فقد قَبِلَني قومي».

وفي روايةِ ابنِ أبي العوّام[٤]، عن الطحاويّ، عن ابنِ أبي عِمْران: «دخلَ زفرُ وأبو يوسُفَ على حجّاج بنِ أرطاة، فجَرَتْ مسألةٌ، فقال الحجّاجُ لِزُفَرَ: أما اللِّسانُ فعربيّ، وأما الصُّورةُ فتَدُلُّ على غير ذلك. فقال له زفر: أما أنا فيَقبَلُني قومي ـ وكان عَنبَريّاً من بني تميم، وكان الحجّاجُ يُطعَنُ في نَسَبِه ـ فاشتَدَّ ذلك عليه، وأسكَتَه. ثم ناظرَه أبو يوسف فقطَعَه، فلمّا قاما قالَ لحاجِبه: لا يَدخُلُ هذانِ عليَّ بَعْدُ»[٥].

---

(١) النَّخَعيّ الكوفيّ، الفقيه القاضي، والمحدِّث العَلَم، توفي سنة ١٤٥.

(٢) كان الحجّاجُ بنُ أرطاة أحدَ فقهاء الكوفة والمُفتين بها، وتولّى شـرطة الكوفة في إمارة عبد الله بن عمر بن عبد العزيز على العراق في أواخر أيام بني أميّة، ثم ولّاه أبو جعفر المنصور قضاء البصـرة في خلافة أبي العبّاس السفّاح ـ وكانت خلافتُه ما بين سنتَيْ ١٣٢و١٣٦ ـ كما ذكره وكيعٌ في «أخبار القضاة» ٢: ٥٠ وغيرُه، ولم أقف على مَنْ ذكر تولِّيه القضاء بالكوفة. والله أعلم.

(٣) أي: فُحْشُ اللِّسان. وفي «الأنساب» للسمعاني ١٣: ٦٦: أنّ الحجّاج بنَ أرطاة «كان صَلِفاً»، والصَّلَف: التمدُّح بما ليس عندك، ومجاوزةُ قَدْر الظَّرْف، والادِّعاءُ فوق ذلك تكبُّراً، كما في «تاج العروس» للزَّبيديّ ٢٤: ٣٢ (صلف).

(٤) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٢٩٨-٢٩٩.

(٥) وروى وكيعٌ في «أخبار القضاة» ٢: ٥٢ نحوَ هذه القِصّةِ بين داود الطائيّ وابن أرطاة، فقال: «حدَّثنا عليُّ بنُ حَرْب الموصليُّ قال: حدَّثنا إسماعيلُ بنُ زبّان (وتحرَّف فيه إلى: ريان، وانظر: «الإكمال» لابن ماكولا ٤: ١١٩) الطائيُّ قال: جلس داودُ الطائيُّ إلى الحجّاج بن =

وقال ابنُ أبي العوّام[1]: حدَّثنا أبو مَعمَرٍ مُحمَّدُ بنُ أحمَدَ بنِ خُزَيمةَ البصـريُّ قال: ثنا عبّاسُ بنُ مُحمَّدِ بنِ حاتم[2] قال: «سَمِعتُ يحيى بنَ مَعِينٍ يقول: زفرُ صاحبُ الرأي ثقةٌ مأمون. سَمِعتُ[3] أبا نُعَيم الفَضْلَ بنَ دُكَينٍ ـ وذُكِرَ له زفرُ ـ فقال: كان ثقةً مأموناً[4] ـ وجعلَ يُعظِّمُ أمرَه ـ وهذه الدارُ التي فيها الجبّانُ[5] دارُهم. قلت: فكيفَ وقعَ إلى البصـرة؟ قال: في ميراثٍ له، فتَشَبَّثَ به البصـريُّون وقالوا: حدِّثْنا، فأقام فيهم[6]».

---

= أرطاة، فذكر أمراً من النُّسك، فقال الحجّاج: أُضْحية، فقال داود: أما هي أضحية [لعله على الاستفهام، أو صوابه: ما هي أضحية، على النفي]، فالتَفَتَ إليه الحجّاجُ فقال: أما اللِّسانُ فعربيّ، وأما الوَجْهُ فوجهُ عَبْد، فقال داود: إني لأوسَطُ في قومي، وإنّ العبدَ غيري».
وذكرها مُختَصَـرةً أبو داود السِّجِسْتانيُّ، كما في «سؤالات الآجُرِّيِّ له» ص١٩٨.
وعليُّ بنُ حرب الموصليّ: طائيٌّ صدوق، وُلِدَ سنة ١٧٣، وتوفي سنة ٢٦٥، وشيخُه إسماعيلُ بن زبان: ذكره ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٢: ١٧١، وابنُ حبان في «الثقات» ٨: ٩٢، وصـرَّح الأول بروايته عن داود الطائيّ، وذكر الثاني أنه كان من جُلَسائه.
وعليه، فالإسنادُ متصل، وراوياه طائيّان، وللثاني منهما اختصاص بداود، ولعلَّ هذا مما يُرجِّحُ كونَ داودَ الطائيِّ هو صاحبَ هذه القِصّةِ مع الحجّاج بن أرطاة، وليس زُفَر، لأنّ راويها لزفرَ هو ابن أبي عمران، ولم يُدرِكْه، فقد وُلِدَ سنة ٢٠٠، وتوفي سنة ٢٨٠، والله أعلم.

(١) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٢٩٠.
(٢) هو الدُّوريّ (١٨٣–٢٧١)، من خواصِّ أصحاب ابن معين، وأحدُ رواة «تاريخه» عنه.
(٣) القائل: «سمعتُ» هو عباس الدُّوريّ، كما هو مُصـرَّحٌ به في «تاريخ ابن معين» ٣: ٥٠٣.
(٤) لم ترد لفظة «مأموناً» في المطبوع من تاريخ ابن معين، ولكنها ثابتة في نَقْل ابن أبي العوام هنا وفي نَقْل ابن أبي حاتم والقرشي والنووي وابن حجر، كما سيأتي ص٦١ و٧٤ و٧٩.
(٥) كذا في الأصل تبعاً لِمَا في «فضائل أبي حنيفة» لابن أبي العوام، ولعلّ الصواب: «التي في الجبّان»، بقرينة ما في الرواية التالية.
(٦) لزفرَ رحلتان إلى البصـرة، إحداهما: في حياة الإمام عثمانَ بنِ مُسلِم البَتِّيّ [ت ١٤٣]، وثانيتُهما: بعد وفاة أبي حنيفة [ت ١٥٠]، فاستقرَّ بها. (ز).

وقال ابنُ أبي العوّام[١] أيضاً: حدَّثني أبو بشرٍ مُحمَّدُ بنُ أحمَدَ بنِ حمّادٍ (الدَّوْلابيُّ) قال: سمعتُ العبّاسَ بنَ مُحمَّدٍ الدُّوريَّ يقول: سَمِعتُ يحيى بنَ مَعينٍ يقول ..»، ثمَّ ذكرَ مِثلَه، وزاد: قال يحيى بنُ مَعين: سَمِعتُ أبا نُعَيم يقول: زفرُ بنُ الهذيلِ مِن خيارِ الناس. وأراني أبو نُعَيم مَنزِلَ زفرَ بالكوفةِ في جَبّانةِ كِندةَ[٢] في وَسْطِ الجبّان، وجعلَ أبو نُعَيم يُثني عليه».

وبه إلى أبي بشر، عن يعقوبَ بنِ إسحاقَ بنِ أبي إسرائيل، حدَّثني مُحمَّدُ ابنُ عبدِ العزيزِ بنِ أبي رِزْمة، حدَّثني أبي، ثنا إبراهيمُ بنُ المُغيرةَ[٣] قال: قيل لوكيع ابنِ الجرّاح: تختلفُ إلى زفر؟! فقال: غَرَرْتُمونا عن أبي حنيفةَ حتّى فات، فتُريدون أنْ تَغُرُّونا عن زُفَرَ حتّى نحتاجَ إلى أبي أسيدٍ[٤] وأصحابه!»[٥].

وبه إلى أبي بشر، سمعتُ مُحمَّدَ بنَ مُقاتِل قال: سمعتُ أبا نُعَيم الفَضْلَ بنُ دُكَينٍ يقول: «قال لي زفرُ بنُ الهذيل: أخرِجْ إليَّ حديثَك حتّى أُغَرْبِلَه لك»[٦].

---

(١) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٢٩٠.

(٢) قال ياقوت الحمويُّ في «معجم البلدان» ٢: ٩٩: «الجبّانةُ والجبّانُ: في الأصل: الصحراء، وأهلُ الكوفة يُسمُّون المقابر: جبّانة، كما يُسمِّيها أهلُ البصرة: المَقبُرة، وبالكوفةِ محالُّ تُسمّى بهذا الاسم وتُضاف إلى القبائل، منها: جبّانةُ كِندة، مشهورة».

(٣) الظاهر أنه إبراهيم بن المغيرة المَرْوزيّ، لأنّ الراويَ عنه ابنُ أبي رزمة مَرْزويّ، وقد ذكره ابنُ حبان في «الثقات» ٦: ٢٥ وقال: «خَتَنُ ابن المبارك، يروي عن الأعمش ومِسْعَر، روى عنه عَمْرُو بنُ صالح والمراوزة».

(٤) كذا في «فضائل أبي حنيفة» لابن أبي العوام، ولم أتبيَّنه. لكنْ في «الجواهر المضية» للقرشي ٢: ٢٠٨ (٥٩٦) و«مناقب أبي حنيفة» للكردريّ ص٤٥٨: «أسيد» دون «أبي»، وزاد الكردريّ: «وكان صبّاغاً ببابه».

(٥) «فضائل أبي حنيفة وأخباره» لابن أبي العوّام ص٢٩٣.

(٦) «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٢٩٤.

=

وقال الذهبيّ[١]: «زفرُ بنُ الهذيل العَنبَريّ: أحدُ الفُقَهاءِ والزُّهّاد، صدوق، وثّقه غيرُ واحدٍ وابنُ مَعين»[٢]. اهـ.

وقال ابنُ حَجَر[٣]: «ذكرَه ابنُ حِبّانَ في «الثقات»[٤] وقال: «كانَ مُتقِناً حافِظاً، لم يَسلُكْ مَسلَكَ صاحبَيْه[٥]، وكان أقيَسَ أصحابِهِ وأكثرَهم رجوعاً إلى الحق، تُوفِّي بالبصرةِ في ولايةِ أبي جعفر». وقد وقعَ لنا حديثُه بعُلُوٍّ في حديثِ ابنِ أبي الهيثم». اهـ. وقد أسقَطَ ابنُ حَجَرٍ بعضَ كلماتٍ من كلام ابنِ حِبّان[٦].

وقال ابنُ عبدِ البر: «كان زفرُ ذا عَقْلٍ ودِينٍ وفَهْم ووَرَع، وكان ثِقةً في الحديث»[٧]. اهـ. وقد تَرجَمَ له في «الانتقاء»[٨].

---

= وذكره الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ٨: ٤٠، وذكر فيه عن أبي نُعَيم أيضاً قال: «كنتُ أعرِضُ الأحاديث على زفر، فيقول: هذا ناسخ، هذا منسوخ. هذا يُؤخَذُ به، هذا يُرفَض».

(١) في «ميزان الاعتدال» ٢: ٧١.

(٢) وقال أيضاً في «سير أعلام النبلاء» ٨: ٣٩: «هو من بحور الفقه وأذكياء الوقت، تفقَّه بأبي حنيفة، وهو أكبر تلامذته، وكان ممَّنْ جمعَ بين العِلم والعمل، وكان يَدْري الحديثَ ويُتقِنُه». وقال فيه أيضاً ٨: ٤٠: «كان هذا الإمام مُنصِفاً في البحث مُتَّبِعاً».

(٣) في «لسان الميزان» ٣: ٥٠٢.

(٤) ٦: ٣٣٩.

(٥) كذا في «لسان الميزان». وفي «الثقات» لابن حبّان: «صاحبه»، يعني: الإمام أبا حنيفة، وهكذا سيأتي ص٦٢، وهو أكثر اتساقاً مع قوله بعده: «وكان أقيس أصحابه». أما على الأول فالمُرادُ: أبو حنيفة ومحمَّدُ بنُ الحسن، فقد ذكرهما ابنُ حبان في «المجروحين» ٢: ٢٧٥-٢٧٦ و٣: ٦٠-٧٣، بخلاف أبي يوسف فقد ذكره في «الثقات» ٧: ٦٤٥.

(٦) فيها إساءةُ أدب مع الإمام أبي حنيفة، ولذا أسقَطَها الحافظُ ابنُ حجر رحمه الله تعالى.

(٧) نقله عنه القرشيُّ في «الجواهر المضية» ٢: ٢٠٨ (٥٩٦).

(٨) ص١٧٤=٣٣٥-٣٣٦.

ومعَ ذلك كلِّه يوجدُ مَنْ يتكلَّمُ فيه، وسنذكرُ ذلك في فَصْل خاصٍّ[١] إن شاء اللهُ تعالى؛ لِلَفْتِ النَّظَرِ إلى مَواضِع العِبْرةِ في كلام المُتعنِّتين.

* * *



(١) ص٦١-٧٣.

# بعضُ ما قيل في المُوازَنة بين زفرَ وأبي يوسف

قال ابنُ أبي العوّام(١): حدَّثني مُحمَّدُ بنُ أحمَدَ بنِ حمّادٍ (الدَّوْلابيُّ) قال: سمعتُ مُحمَّدَ بنَ شُجاع الثَّلْجيَّ أبا عبدِ الله قال: سمعتُ بعضَ البَصْـريِّينَ يقول: «لـمّا قَدِمَ زفرُ البصـرةَ لَقُوهُ فسألوه، فأُعجِبُوا به، فبَلَغَه أنهم قالوا: ما رأينا مِثلَ زفرَ في الفِقه! هو أعلمُ الناس. فقال زفرُ ـ وبلغَه ذلك ـ: كيف لو رأيتُم أبا يوسف؟». اهـ.

وحدَّث(٢) عن الطحاويّ، عن ابنِ أبي عِمْران، عن مُحمَّدِ بنِ سَلَمةَ البَلْخيّ، عن شدّادٍ(٣) قال: سمعتُ زفرَ يقول: «يعقوبُ ـ يعني: أبا يوسُفَ ـ أفقهُ مَنْ أتى». اهـ.

وبهذا وذاك يكونُ زفرُ فضَّلَ أبا يوسفَ على نفسِه.

رَحِمَ اللهُ تلك النُّفوسَ الطاهِرة، ما كانَ لِـهَوى النَّفْسِ سُلطانٌ عليهم، وكانت خِدمتُهم في العِلم بإخلاصٍ لله وفي الله، فبارك لهم في عُلومِهم. وما غرَّهُم ثناءُ الناس عليهم، بل وَقَفوا مَوقِفَ اتهام النَّفْس، نَفَعَنا اللهُ بعُلومِهم.

ومما يُروى في تفضيل زفرَ على أبي يوسف:

ما حدَّثه ابنُ أبي العوّام(٤)، عن الطحاويّ، عن أبي خازم عبدِ الحميدِ القاضي، أنه سَمِعَ بَكْراً العَمِّيَّ يقول: سمعتُ مُحمَّدَ بنَ سَمَاعةَ يقول، عن مُحمَّدِ بنِ الحسنِ

---

(١) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٢٩٠-٢٩١.

(٢) فيه أيضاً ص٢٩٨، ولفظُه فيه: «أفقه من قال».

(٣) هو ابن حكيم البلخيّ، توفي سنة ٢١٠ أو ٢١٣. سيأتي ذكرُه في أصحاب زفر ص٣٦.

(٤) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٢٩٣-٢٩٤.

قال: «حَضَـرتُ زفرَ وأبا يوسفَ يَتَناظَران، فكان أبو يوسفَ يَقهَرُه بكثرةِ الرِّوايةِ عن أبي حنيفةَ والأخبار، فإذا صارَ إلى المُقايَسةِ قَهَرَه زفر». اهـ .

وأسنَدَ[١] عن أبي بشـر، عن أحمَدَ بنِ القاسم، حدَّثني أبو حفصٍ المَرْوَزيّ[٢]، عن بشـرِ بنِ يحيى[٣]، عن خالدِ بنِ صُبَيح قال: «رحلتُ إلى أبي حنيفة، فنُعِيَ إليَّ في الطريق، فدخلتُ مسجدَ الكوفةِ فإذا الناسُ كُلُّهم على زفرَ بنِ الهذيل، وعند أبي يوسفَ رجلانِ أو ثلاثة». اهـ .

لعلَّ هذا كانَ في مَبدَإِ الأمر، ثم علا شأنُ أبي يوسفَ بكثرةِ الآخِذِينَ عنه، بحيثُ لا يَلحَقُه لاحِق، ذلك فَضْلُ اللهُ يؤتيه مَنْ يشاء.

ومما ذكرَه ابنُ أبي العوّام[٤] بسَنَدِهِ إلى الفَضْلِ بنِ دُكَين: «كان زفرُ يجلسُ إلى أُسطُوانة، وأبو يوسفَ بحِذائِه، وكان زفرُ يَلبَسُ قَلَنْسُوةً بيضاءَ فَخْمة، فكانا يَتناظَرانِ في الفِقه، وكانَ زفرُ رَكيناً جيِّدَ اللِّسان، وكانَ أبو يوسُفَ يَضطَرِبُ في مُناظَرتِه، فرُبّما سمعتُ زفرَ يقولُ لأبي يوسف: أينَ تَفِرّ؟ هذه أبوابُ كِنْدةَ مُفتَّحةٌ، فخُذْ في أيِّها شِئْت». اهـ . وأبوابُ كِنْدة: أبوابٌ لِقبائلِ كِنْدةَ في الكوفةِ معروفة. ووقعَ في بعضِ النُّسَخ: «أبوابٌ كثيرة» بَدَلَ «أبوابُ كِنْدة»، والمعنى صحيحٌ في اللفظَيْن.

---

(١) يعني: ابنَ أبي العوام ص٢٩٤.

وأبو بشـر: هو الدولابيّ المتوفى سنة ٣١٠، وأحمد بن القاسم: هو البِرْتيّ المتوفى سنة ٢٩٦.

(٢) لم أتبيَّنه.

(٣) مَروزيّ، ضعَّفه الدارقطنيُّ في «السنن» بإثر الحديث (٢٩١٩). وذكر له التقيُّ التميميُّ في «الطبقات السَّنية» ٢: ١٤١ (٥٦٨) حكايةً فيها تعريضٌ بمذهب الإمام مالك رضِيَ الله عنه، وقال التميميُّ بإثرها: «وفيه من سوء الأدب وبذاءة اللِّسانِ ما لا يخفى، ومثلُ هذا لا يليقُ بشأن أهل العِلم، سامحه الله تعالى وغفر له بمَنِّه وكَرَمِه».

(٤) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٢٩١.

ولفظُ الصَّيْمَرِيِّ[١] بسَنَدِهِ إلى مُحمَّدِ بنِ سَمَاعة: «كان زفرُ يَستَنِدُ إلى أُسْطُوانه، وكان رجلاً رَكيناً، فَيَنتَصِبُ فلا يَزُول، وكانَ أبو يوسفَ إذا ناظرَه يُكثِرُ الحركة، حتّى يجيءُ فيجلسُ بينَ يَدَيْه ـ أو قال: بالقُرْبِ منه ـ، فكانَ زفرُ يقول: إنّ هذه أبوابُ كِنْدة[٢]، فإنْ أردْتَ أنْ تَفِرَّ فخُذْ في أيِّها شِئت».

وذكَرَ[٣] عن وكيع ما نصُّه: «لـمّا ماتَ أبو حنيفةَ أقبَلَ الناسُ على زُفَر، فما كانَ يأتي أبا يوسُفَ إلا نَفَرٌ يسير؛ النَّفْسانِ والثلاثة».

فكأنّ جوَّ الكوفةِ صَفَا لأبي يوسُفَ بعدَ انتِقالِ زفرَ إلى البصـرة، بالنَّظَرِ إلى هذه الرِّوايات.

على أنه ليسَ بقليل في الرواياتِ ما يُفضِّلَ جانِبَ أبي يوسف.

منها: كونُ أبي يوسُفَ أوسَعَ صَدْراً بالتعليم مِن زفر[٤].

---

(١) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١١١.

(٢) في المطبوع من «أخبار أبي حنيفة»: «أبواب كثيرة»، وهي نسخة ذكرها المُؤلِّفُ آنفاً.

(٣) أي: الصيمري ص١١١. وفي إسناده أحمد بن محمَّد، وهو ابنُ الصَّلْت الحِمّانيّ، مُتَّهم، وكذّبه غيرُ واحد، كما في «لسان الميزان» لابن حجر ١: ٦١٢-٦١٥ (٧٦٤).

(٤) روى ابنُ أبي العوام في «فضائل أبي حنيفة» ص٢٩٥ عن الحسن بن زياد قال: «كنتُ أختَلِفُ إلى زُفَـرَ وإلى أبي يوسفَ في الفِقه، وكان أبو يوسفَ أوسَعَ صَدْراً بالتعليم مِن زُفَر، فكنتُ أبدأ بزُفَـرَ فأسألُه عن المسألةِ التي تُشكِلُ عليّ، فيُفسِّـرُها لي، فلا أفهمُها، فإذا أعيَيْتُه قال: ويحك! ما لَكَ صِناعة! ما لَكَ ضَيْعة! ما أحسَبُك تُفلِحُ أبداً. قال: فأخرُجُ مِن عِندِه وقد فَتَرتُ واغتَمَمتُ، فآتي أبا يوسفَ فيُفسِّـرُها لي، فإذا لم أفهَمْها قال لي: ارفُقْ، ثم يقولُ لي: أنتَ الساعةَ مِثلُك حين بدأت؟ فأقول له: لا، قد وقفتُ منها على أشياء، وإن كنتُ لم أستَتِمَّ ما أُريد، فيقولُ لي: فليس مِن شيءٍ يَنقُصُ إلا يُوشِكُ أن يَبلُغَ غايتَه، اصبِرْ فإني أرجو أن تَبلُغَ ما تُريد». قالَ الحسنُ بنُ زياد: «فكنتُ أعجَبُ مِن صَبْره».

ومنها: ما ساقه الخطيبُ[١] بطريق حمّادِ بنِ أبي حنيفةَ أنه قال: «رأيتُ أبا حنيفةَ يوماً، وعن يَمينِهِ أبو يوسف، وعن يَسارِهِ زفر، وهما يَتَجادلانِ في مسألة، فلا يقولُ أبو يوسفَ قولاً إلا أفسَدَه زفر، ولا يقولُ زفرُ قولاً إلا أفسَدَه أبو يوسف، إلى وقتِ الظُّهْر، فلمّا أذَّنَ المُؤذِّنُ رفعَ أبو حنيفةَ يدَه، فضَرَبَ بها على فَخِذِ زفرَ وقال: لا تَطمَعْ في رياسةٍ ببَلْدةٍ فيها أبو يوسف. قال: وقضى لأبي يوسفَ على زفر»[٢].

وفي معناه: ما ذكرَ الخطيبُ[٣] بسَنَدِهِ عن عبدِ الرزّاقِ بنِ همّام، عن مُحمَّدِ بنِ عُمارةَ أنه قال: «رأيتُ أبا يوسفَ وزفرَ يوماً افتَتَحا مسألةً عندَ أبي حنيفة، مِن حينَ طَلَعَتِ الشمسُ إلى أنْ نُودِيَ بالظُّهْر، فإذا قضى لأحدِهما على الآخِرِ قالَ له الآخر: أخطأتَ، ما حُجَّتُك؟ فيُخبِرُه، حتّى كانَ آخرُ ذلك: أنْ قضى لأبي يوسفَ على زفرَ حينَ نُودِيَ بالظُّهْر. فقام أبو يوسف، قال: فضربَ أبو حنيفةَ على فَخِذِ زفرَ وقال: لا تَطمَعَنَّ في الرِّياسةِ بأرضٍ يكونُ هذا بها».

وحضورُ الأستاذِ في المُناظَرةِ بينَ تلميذَيْهِ هكذا، ومُصارَحتُه لهما بالصوابِ والخطأ: طريقةٌ بديعةٌ في التدريبِ على المُناظَرةِ في العِلم، ومَنهَجٌ رائعٌ في شَحْذِ الأذهانِ وتنميةِ المَلَكات.

وعلى كُلِّ حال، هما كانا كفَرَسَيْ رِهان، حتّى إنّ أبا حنيفةَ قال يوماً: «أصحابُنا هؤلاءِ ستّةٌ وثلاثون رجلاً، منهم ثمانيةٌ وعشرون يَصلُحونَ للقضاء، ومنهم ستّةٌ يَصلُحونَ للفَتْوى، ومنهم اثنانِ يَصلُحانِ يُؤدِّبانِ القُضاةَ وأصحابَ الفَتْوى. وأشار

---

(١) في «تاريخ بغداد» ١٦: ٣٦٥-٣٦٦. ومن طريقه رواه الموفق المكيُّ في «المناقب» ص٥٠٨.

(٢) ورواه أيضاً الصَّيمَريُّ في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١٠٢.

(٣) في «تاريخ بغداد» ١٦: ٣٦٥.

إلى أبي يوسفَ وزُفَر». كما أخرَجَه الخطيبُ في «تاريخه»(١) بسَنَدِه. وهذا شهادةٌ مِنَ الإمام الأعظم في حَقِّهما أنهما بَلَغا أعلى درجاتِ الاجتهادِ عندَما نطقَ بهذا الحكم.

وساق(٢) أيضاً بطريق إسماعيلَ بنِ حمّاد: «كان أصحابُ أبي حنيفةَ عشرة: أبو يوسفَ، وزفرُ، وأسَدُ بنُ عَمْرٍو البَجَليّ، وعافيةُ الأَوْديّ، وداودُ الطائيّ، والقاسمُ ابنُ مَعْنٍ المَسْعُوديّ، وعليُّ بنُ مُسْهِر، ويحيى بنُ زكريّا بنِ أبي زائدة، وحبّانُ ومَندَلٌ(٣) ابنا عليٍّ العَنَزيّ. ولم يكنْ فيهم مِثْلُ أبي يوسفَ وزفر»(٤). وهؤلاء العشرةُ هم أكابرُ أصحابِ أبي حنيفةَ الذينَ دوَّنوا الفِقهَ معَه، كما سبقَ في رواية الصَّيْمَريِّ عن الطحاويّ(٥).

---

(١) ١٦ : ٣٦٥، ورواه أيضاً الصَّيمَريُّ في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١٥٨. وفي إسنادَيْهما القاسم بن عمرو البَجَليّ، ولم أقف له على ترجمة.
وروى ابنُ أبي العوام في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٧١ عن الحسن بن زياد قال: سمعتُ أبا يوسفَ يقول: «اجتَمَعْنا عند أبي حنيفة في يوم مَطير في نَفَرٍ من أصحابه، منهم داودُ الطائيّ، والقاسمُ بنُ مَعْنٍ المَسْعُوديّ، وعافيةُ بنُ يزيدَ الأَوْديّ، وحفصُ بنُ غياثٍ النَّخَعيّ، ووكيعُ بنُ الجرّاح، ومالكُ بنُ مِغوَل البَجَليّ، وزفرُ بنُ الهذيل التميميّ، قال: فأقبَلَ علينا بوجهه، فقال لنا: أنتم مسارُّ قلبي، وجلاءُ حزني، وقد أسرَجْتُ لكم الفِقهَ وألجمتُه، فإذا شئتُم فاركبوا، وقد تركتُ الناس يَطَؤُونَ أعقابكم، ويلتمسون ألفاظكم، ما منكم واحدٌ إلا وهو يَصلُحُ للقضاء، ومنكم عشرةٌ يصلحون أن يكونوا مُؤدِّبي القضاة ...».
(٢) في «تاريخ بغداد» ١٦ : ٣٦٣. ورواه من طريقه الموفق المكيُّ في «المناقب» ص٥٠٧.
(٣) مُثلَّث الميم ساكن الثاني، كما في «تقريب التهذيب» لابن حجر (٦٨٨٣).
(٤) وروى الموفقُ المكيُّ في «المناقب» ص٣٤٨ نحوَه من طريق سهل بن مزاحم، عن أبي حنيفة. وقال سهل في آخره: «كان أحسَنَ هؤلاء أبو يوسف وزفر».
(٥) ص١٣-١٤. وانظر التعليق عليها هناك.

وفي «طبقاتِ عليٍّ القاري»(١): «قال شدّادُ بنُ حَكيم: سألتُ أسدَ بنَ عَمْرٍو: أبو يوسفَ أفقَهُ أم زُفَر؟ فقال: زفرُ أورَع. قلت: عن الفِقهِ سألتُك؟ فقال: يا شدّاد، بالوَرَع يرتفعُ الرجل». ومثلُه في «مناقب الكَرْدَريّ»(٢).

وهذانِ الإمامانِ العظيمانِ اللَّذانِ هما كفَرَسَيْ رِهانٍ عندَ أهل النَّقْد، يقولُ عنهما الصَّيْمَريُّ(٣) ما رواه عن عبدِ الله بنِ محمَّد، عن أبي بكرٍ الدامَغانيّ، عن الطحاويّ، عن ابنِ أبي عِمْران، عن وليدِ بنِ حمّاد؛ ابنِ أخي الحسنِ بنِ زياد: قلتُ لِعَمِّي الحسنِ بنِ زياد: رأيتَ زفرَ وأبا يوسفَ عندَ أبي حنيفة، فكيف رأيتَهما؟ قال: رأيتُهما كعُصْفُورَيْن انقَضَّ عليهما البازي»(٤). اهـ.

وحكى عليٌّ القاري(٥) عن أبي مُطيع: «زفرُ حُجّةُ الله على الناسِ فيما بينَهم، يعملون بقوله، وأما أبو يوسفَ فقد غرَّتْهُ الدُّنيا بعضَ الغُرور». ومثلُه في «مناقب الكَرْدَريّ»(٦).

هكذا يكونُ كلامُ الناسِ فيمَنْ وَلِيَ الأحكام، معَ أنه لا تَصلُحُ أحوالُ الناس إلا بقُضاةٍ عُدول، فمَنْ تولّى القضاءَ وعَدَلَ فهو القائمُ بأشقِّ الأمرَيْن، فيَستَحِقُّ الإجلال. ولقد صَدَقَ ابنُ الوَرْديِّ(٧) حيثُ قال:

---

(١) «الأثمار الجنية في أسماء الحنفية» للقاري ص١٤٧.

(٢) «مناقب أبي حنيفة» للكردري ص٤٥٧.

(٣) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١١٢.

(٤) ورواه أيضاً ابنُ أبي العوام في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص١١٢-١١٣ عن الطحاويِّ به.

(٥) في «الأثمار الجنية» ص١٤٨.

(٦) ص٤٥٨.

(٧) هو المُؤرِّخ الأديب زينُ الدين أبو حفص عمرُ بنُ مُظفَّر البكريّ المَعَرّيّ (٦٩١-٧٤٩)، =

إنَّ كُلَّ الناسِ[١] أعداءٌ لِمَنْ وَلِيَ الأحكامَ، هذا إنْ عَدَلْ

ولذا طالَ لِسانُ بعضِ الناسِ في أبي يوسف، معَ ما شُهِرَ عنه مِنَ العَدْلِ في الأحكام[٢].

وقد حكى جماعةٌ عن مُحمَّدِ بنِ عبدِ الله الأنصاريِّ أنه قال: «أُكرِهَ زفرُ على أنْ يَلِيَ القضاءَ فأبى، وهَدَمَ مَنزِلَه، واختفى مُدّةً، ثم خَرَجَ وأصلَحَ منزلَه، ثمّ هَدَمَ ثانياً واختفى كذلك، حتّى أُعفِيَ عن تولِّي القضاء»[٣]، رحمه الله.

* * *

= له مُصنَّفات في التاريخ والنَّحْو والأدب والتصوُّف، قال الزركليّ في «الأعلام» ٥: ٦٧: «وله "ديوان شعر"، فيه بعضُ نَظْمِه ونَثْره ...، وتُنسَبُ إليه اللاميةُ التي أوّلُها:

اعتَزِلْ ذِكرَ الأغاني والغَزَلْ وقُلِ الفَصْلَ وجانِبْ مَنْ هَزَلْ

ولم تكن في "ديوانه"، فأُضيفت إلى المطبوع منه».

(١) المعروف فيه: «إن نصف الناس».

(٢) انظر: «حسن التقاضي» للمُؤلِّف ص١٦٢-١٦٦.

(٣) انظر: «مناقب أبي حنيفة» للكردريّ ص٤٥٧، و«الأثمار الجنية» للقاري ص١٤٨. وسيأتي بحثُ المُؤلِّفِ رحمه الله تعالى في تولِّي زفرَ القضاء ص٧٤-٧٦.

# بعضُ شيوخ زفرَ والآخِذِينَ عنه

تَفَقَّهَ زفرُ على الإمام الأعظم أبي حنيفة، وجالسَه أكثرَ مِن عشـرينَ سنة، وفي «المناقب الكَرْدَريّة» (٢: ١٠٤)(١) عن زفر: «جالستُ أبا حنيفةَ أكثرَ من عشـرينَ سنةً، فلم أر أحداً أنصَحَ وأشفَقَ للناس منه، وإنه كان يَبذُلُ نفسَه لله تعالى، أما عامّةُ النهارِ فإنه كانَ مشغولاً بالمسائل وحَلِّها وتعليمِها وما يَعرِضُ عليه مِنَ النوازلِ وجوابِها، فإذا قامَ مِنَ المجلسِ عادَ مريضاً أو شيَّعَ جنازةً أو واسى فقيراً أو واصَلَ أخاً أو سعى في حاجة، فإذا كانَ الليلُ خَلَا للتلاوةِ والعبادةِ والصلاة، فكانَ هذا سبيلَه حتّى تُوفِّي». فنِعْمَ الشيخُ ذلك الشيخ، ونِعْمَ التلميذُ ذلك التلميذ.

ومعَ تفقُّهِ زفرَ عليه أكثرَ روايةَ الحديثِ عنه أيضاً، وقد ذكرَ أبو سَعْدٍ السَّمْعانيُّ في «الأنساب»(٢) عند ذِكرِ الـجَصِّينيِّ أحمَدَ بنِ بكرِ بنِ سَيْف: «ثقة، يَرْوي عن أبي وَهْبٍ مُحمَّدِ بنِ مُزاحِمِ المَرْوَزيِّ(٣)، عن زُفَر، عن أبي حنيفة، كتابَ «الآثار». وروى عن غيره فأكثر»(٤). اهـ.

---

(١) أو ص٣٧٣، وهو في «مناقب أبي حنيفة» للموفق المكيّ ص٤١٠.

(٢) ٣: ٢٨٤.

(٣) قال ابنُ سعد في «الطبقات» ٧: ٣٧٧: «كان خيِّراً فاضلاً، مات سنة ٢١١»، وذكره ابنُ حِبّان في «الثقات» ٩: ٥٨، وذكر روايتَه عن زفر، وأرَّخ وفاتَه سنة ٢٠٩. وقد أخرَجَ له الترمذيُّ في «جامعه».

(٤) ومثلُه بحروفه في «الإكمال» لابن ماكولا ٣: ٣٩، وابنُ ماكولا (ت ٤٧٥) مُتقدِّم على السَّمْعانيّ (ت ٥٦٢).

وذكرَ الحاكم في (١٦٤)[١] من كتابه «معرفة علوم الحديث»: «إنّ لِزُفَرَ نسختَيْنِ في الحديث؛ إحداهما: روايةُ أبي وَهْب. والأُخرى: روايةُ شدّادِ بنِ حكيم[٢]»[٣].

ومَرْويّاتُ زفرَ في الحديثِ بأسانيده مسرودةٌ في كثيرٍ مِنَ الكُتُب، كـ«تاريخَيْ أصبهان» لأبي الشيخ[٤] وأبي نُعَيم[٥] و«تاريخ الخطيب»[٦] وغيرها.

---

(١) أو ص٥٠٤.

(٢) قال عنه الخليليُّ في «الإرشاد» ٣: ٩٣١: «من قدماء شيوخ بَلْخ ...، روى نسخةً عن زفر ابن الهذيل، وهو صدوق».

(٣) وفي «طبقات المُحدِّثين بأصبهان» لأبي الشيخ ٤: ١٥٧ في ترجمة أحمدَ بنِ رُسْته بن عمر؛ ابن ابنة مُحمَّد بن المغيرة: «كان عنده «السُّنَن» عن محمَّد، عن الحكم بن أيوب، عن زفر، عن أبي حنيفة. أخرَجَ أصلَه، فانتقى منه أحاديثَ سنة ٢٨٧».
قلت: وقد أخرج أبو نعيم في «مسند أبي حنيفة» ٤٠ روايةً من طريقه عن زفر عن أبي حنيفة، بعضها من رواية أحمد بن رُسْته عن جدِّه محمَّد بن المغيرة عنه، وبعضها من رواية سلم بن عصام عن عمِّه محمَّد بن المغيرة عنه. وانظر مواضعَها فيما سيأتي ص٣٥ تعليقاً.
وأخرج الحارثيُّ في «مسند أبي حنيفة» ٢٠ روايةً من طريقه عن زفر عن أبي حنيفة، أكثرُها من رواية أحمد بن رُسْته عن جدِّه محمَّد بن المغيرة عنه. وانظر مواضعَها أيضاً فيما سيأتي ص٣٦ تعليقاً.

(٤) ساق أبو الشيخ عِدّةَ روايات لزفر في مواضعَ مختلفة من «طبقات المُحدِّثين بأصبهان» ٢: ٩٦ و٢٢٨ و٣: ٢١٤ و٤: ١٥٧، وليس في ترجمته الواقعة في ١: ٤٥٠-٤٥١ منه.

(٥) ساق أبو نُعَيم عِدّةَ رواياتٍ لزفر في ترجمته من «تاريخ أصبهان» ١: ٣٧٣-٣٧٤، وفي مواضعَ أخرى منه في ١: ١٣٢ و١٤٠ و١٤١ و١٤٩ و٢٢٨ و٣٢٩ و٣٥٠ و٣٦٣ و٢: ٢٢٢ و٢٩٥ و٣٢٥.

(٦) ساق الخطيبُ ثلاثَ روايات لزفر في «تاريخه» ٢: ١٣٩ و٥: ٥ و٨: ٣٧٠، ولم يُفرِدْ له ترجمة، لأنه ليس من شَـرْطِه فيه.

ومِن شيوخ زفرَ في الحديث:

١- سُلَيمانُ بنُ مِهْرانَ الأعمش[1].

٢- ويحيى بنُ سعيدٍ الأنصاريّ[2].

٣- ومُحمَّدُ بنُ إسحاق[3]، صاحبُ «المغازي».

٤- ويحيى بنُ عبد الله التَّيميّ[4].

٥- وإسماعيلُ بنُ أبي خالد[5].

٦- وأيوبُ السَّخْتِيانيّ[6].

---

(١) أبو محمَّد الكوفيّ، ثقة حافظ وَرِع، مات سنة ١٤٧ أو ١٤٨. «تقريب التهذيب» لابن حجر (٢٦١٥).
وروايةُ زفر عنه في «تاريخ أصبهان» لأبي نُعَيم ١: ٣٧٣.

(٢) أبو سعيد المدنيّ، القاضي، ثقة ثَبْت، مات سنة ١٤٤ أو بعدها. «تقريب التهذيب» (٧٥٥٩).
وروايةُ زفر عنه في «المعجم الأوسط» للطبراني (٣٤٤٧)، و«الصغير» له (٣٦٨)، و«طبقات المُحدِّثين بأصبهان» لأبي الشيخ ٢: ٢٢٨، و«تاريخ بغداد» ٨: ٣٧٠.

(٣) أبو بكر المدنيّ، صدوقٌ في الحديث إلا أنه مُدلِّس، إمامٌ في المغازي، مات سنة ١٥٠، وقيل: بعدها. «تقريب التهذيب» (٥٧٢٥).
وروايةُ زفر عنه في «تاريخ أصبهان» لأبي نعيم ١: ٣٧٣.

(٤) أبو الحارث الكوفيّ، ليِّن الحديث. «تقريب التهذيب» (٧٥٨١).
وروايةُ زفر عنه في «تاريخ أصبهان» لأبي نعيم ١: ٣٧٣ و٢: ٣٢٥.

(٥) الأحمَسِيّ مولاهم البَجَليّ، ثقة ثَبْت، مات سنة ١٤٦. «تقريب التهذيب» (٤٣٨).
وروايةُ زفر عنه في «المعجم الصغير» للطبراني (١٩٤)، و«تاريخ أصبهان» لأبي نُعَيم ١: ١٤٩ و٣٢٩ و٣٧٤، و«تاريخ بغداد» ٥: ٥.

(٦) ابن أبي تميمة البصريّ، ثقة ثَبْت حجّة من كبار الفقهاء العُبّاد، مات سنة ١٣١. «تقريب التهذيب» (٦٠٥).
ولم أقف على رواية زفر عنه، فلتُنظَر.

٧- وزكريّا بنُ أبي زائدة[١].

٨- وسعيدُ بنُ أبي عَرُوبة[٢].

وغيرُهم مِن شيوخ الحديثِ في الأمصار، وفي سَـرْدِ أسمائهم طُول[٣].

---

(١) أبو يحيى الكوفيّ، ثقة، مات سنة ١٤٧ أو ١٤٨ أو ١٤٩. «تقريب التهذيب» (٢٠٢٢). وروايةُ زفر عنه في «تاريخ أصبهان» لأبي نُعَيم ١: ٣٢٩.

(٢) أبو النضـر البصـريّ، ثقة حافظ، مات سنة ١٥٦ أو ١٥٧. «تقريب التهذيب» (٢٣٦٥). وروايةُ زفر عنه في «تاريخ أصبهان» ١: ٣٦٣.

(٣) ومنهم، بحسب ما تيسَّر لي الوقوف عليه، مرتَّباً أسماءهم على حروف المعجم:

١- أبان بن أبي عيّاش البصريّ، وهو متروك (ت ١٤٠) تقريباً، وروايتُه عنه في «طبقات المُحدِّثين بأصبهان» لأبي الشيخ ٣: ٢١٤، و«تاريخ أصبهان» لأبي نعيم ٢: ٢٩٥.

٢- حجّاج بن أرطاة الكوفيّ، وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس (ت ١٤٥)، وروايتُه عنه في «المعجم الأوسط» للطبراني (٦٠٤٢)، و«سنن الدارقطني» (٣٤٢٨)، و«تاريخ أصبهان» لأبي نعيم ١: ١٣٢.

٣- الحسن بن عمارة الكوفيّ، وقد قيل فيه: متروك، والصواب أنه صدوق يهم (ت ١٥٣)، وروايتُه عنه في «تاريخ أصبهان» لأبي نعيم ١: ٢٢٨.

٤- سعيد بن المَرْزُبان، أبو سعد البقّال الكوفيّ، وهو ضعيف (ت بعد ١٤٠)، ورِوايتُه عنه في «مجلس من أمالي أبي عبد الله بن منده».

٥- عبد الله بن أبي نجيح المكّيّ، وهو ثقة (ت ١٣١ أو ١٣٢)، وروايتُه عنه في «المعجم الكبير» للطبراني (١١٢٦٩).

٦- عبد الملك بن عُمَير الكوفيّ، وهو ثقة (ت ١٣٦)، ذكر روايتَه عنه أبو نُعَيم في «معرفة الصحابة» ٤: ٢٢١٣.

٧- ليث بن أبي سُليم، وهو سيِّئ الحفظ (ت ١٤٨)، وروايتُه عنه في «المعجم الأوسط» للطبراني (٧٢٢٧).

٨- محمد بن عمرو اللَّيْثيّ المدنيّ، وهو صدوق (ت ١٤٥)، وروايتُه عنه في «مجلس من أمالي أبي عبد الله ابن منده». =

ومَمَّن أخذَ عن زُفَر(١):

١ - عبدُ الله بنُ المُبارَك(٢).

* ٢ - وشَقيقُ بنُ إبراهيم(٣).

* ٣ - ومُحمَّدُ بنُ الحسن(٤).

---

= ٩ - مِسْعر بن كِدام الكوفيّ، وهو ثقة (ت ١٥٣ أو ١٥٥)، وروايتُه عنه في «تاريخ بغداد» للخطيب ٢: ١٣٩.

١٠ - مُطرِّف بن طريف الكوفيّ، وهو ثقة (ت ١٤١ أو بعد ذلك)، ذكر روايتَه عنه المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال» ٢٨: ٦٤.

١١ - هشام بن عروة المدنيّ، وهو ثقة (ت ١٤٥ أو ١٤٦)، ذكر روايتَه عنه الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ٦: ٣٩.

١٢ - يزيد بن أبي زياد الكوفيّ، وهو ضعيف (ت ١٣٦ أو ١٣٧)، وروايتُه عنه في «المعجم الأوسط» للطبراني (٦٠٠٩).

(١) وقد اجتهدتُ في تمييزهم ما أمكنني، فأشرتُ بالنجمة (*) إلى مَنْ تفقَّه على زفر ويُعَدُّ في الحنفية، وبالدائرة المُغلَقة (•) إلى مَنْ تفقَّه عليه ولا يُعَدُّ في الحنفية، وتركتُ مَنْ له عنه روايةٌ فحَسْب أو لم أقف على تفقُّهه عليه دون علامة.

(٢) المَرْوزيّ (١١٨-١٨١)، ثقة ثَبْت فقيه عالم جواد مجاهد، جُمعت فيه خِصالُ الخير. «تقريب التهذيب» (٣٥٧٠).

وروايتُه عن زفر ستأتي ص٤٣، وانظر: «مناقب أبي حنيفة» للكردريّ ص١١٩.

(٣) أبو عليّ البلخيُّ الزاهد، أخذ عن أبي حنيفة ثم عن زُفَر، وصَحِبَ أبا يوسف، وقرأ عليه كتابَ الصلاة، ومات سنة ١٩٤. «سير أعلام النبلاء» ٩: ٣١٣-٣١٦، و«الجواهر المضية» ٢: ٢٥٤ (٦٤٧).

وذكر القاري في «الأثمار الجنية» ص١٩٢ تفقُّهه على زفر بعد موت الإمام أبي حنيفة.

(٤) الشيبانيّ (١٣٢-١٨٩)، الإمام المجتهد الكبير.

* ٤- ووكيعُ بنُ الجرّاح[١].

٥- وسفيانُ بنُ عُيينة[٢].

* ٦- وأبو عليٍّ عُبيدُ الله بنُ عبدِ المجيد البصـريّ[٣]، مِن أصحابِ البَتِّيِّ[٤] الذين انتَقَلوا إليه.

* ٧- ومُحمَّدُ بنُ عبدِ الله الأنصاريُّ[٥]، القاضي، مِن وَلَدِ أنسِ بنِ مالك.

* ٨- وهِلالُ بن يحيى، المعروفُ بهلالِ الرأي[٦].

---

(١) أبو سفيان الرُّؤاسيّ الكوفيّ (١٢٧-١٩٧)، ثقة حافظ عابد، مات سنة ١٩٧. «تقريب التهذيب» (٧٤١٤).

وسلف ص٢٠ ذكرُ احتلافِه إلى زفر وأخذِه عنه.

(٢) أبو محمَّد الكوفيُّ ثم المكّيّ (١٠٧-١٩٨)، ثقة حافظ فقيه إمام حجّة. «تقريب التهذيب» (٢٤٥١).

ولم أقف على روايته عن زفر، فلتُنظَر.

(٣) صدوق، مات سنة ٢٠٩. «تقريب التهذيب» (٤٣١٧).

وروايتُه عن زفر في «المعجم الأوسط» للطبراني (٦٠٠٩) و(٧٢٢٧). وانظر: «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصَّيمَريّ ص١٦٤، و«الجواهر المضية» ٢: ٤٩٧ (٨٩٩).

(٤) الإمام الفقيه عثمان بن مسلم البَتِّيّ البصـريّ، توفي سنة ١٤٣.

(٥) البصريّ (١١٨-٢١٥)، ثقة. «تقريب التهذيب» (٦٠٤٦).

وروايتُه عن زفر في «المعجم الأوسط» للطبراني (٦٠٤٢)، و«تاريخ أصبهان» لأبي نُعَيم ١: ١٣٢، و«تاريخ بغداد» للخطيب ٣: ٤٠٥. وانظر: «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصَّيمَريّ ص١٦٤، و«الجواهر المضية» ٣: ١٩٩ (١٣٥٠).

(٦) فقيه كبير، أخذ عن أبي يوسف وزُفَر، وله غلطاتٌ في رواية الحديث على قِلّةِ ما روى، ومات سنة ٢٤٥. «تاريخ الإسلام» ١٨: ٥٢٨، و«الجواهر المضية» ٣: ٥٧١ (١٧٧٧). وانظر: «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصَّيمَريّ ص١٦٣.

٩ - والحكَمُ بنُ أيوب(١).

* ١٠ - وشدّادُ بنُ حكيم(٢).

---

(١) أبو محمَّد الأصبهانيّ. «طبقات المُحدِّثين بأصبهان» لأبي الشيخ ٢: ٩٦، و«تاريخ أصبهان» لأبي نعيم ١: ٣٥٠.
وروايتُه عن زفر في «مسند أبي حنيفة» للقاضي عمر بن الحسن الأشنانيّ ـ كما في «جامع المسانيد» للخوارزميّ ١: ١٨٧ ـ و«مسند أبي حنيفة» للحارثيّ ـ كما في «جامع المسانيد» ١: ١٢٣ و١٣٥ و١٤٩ و١٥٢ و١٧٥ و١٨٤ و٢٠٩ و٢٨١ و٢٨٦ و٢٩٣ و٣٠٢ و٣١٩ و٣٤١ و٤٧٠ و٤٧١ و٥١٠ و٥٤٤ و٥٤٦ و٥٥٠ و٢: ٢٩٢ ـ و«مسند أبي حنيفة» للحافظ طلحة بن محمَّد الشاهد ـ كما في «جامع المسانيد» ١: ٢٤٢ و٢٥٤ و٣٤٢ ـ، و«المعجم الكبير» للطبراني (٣٧٦٨) و(٩٨٩٣) و(١٠٣٦٦) و«الأوسط» (٢٠٢٠) و«الصغير» (١٧٢)، و«طبقات المُحدِّثين بأصبهان» لأبي الشيخ ٢: ٩٦ و٤: ١٥٧، و«تاريخ أصبهان» لأبي نُعَيم ١: ١٤٠ و١٤١ و٣٥٠ و٣٧٤ و٢: ٢٢٢، و«مسند أبي حنيفة» له ص ٣٠ و٣٥ و٦٧ و٦٨ و٧٢ و٨٣ و٨٥ و٨٩ و٩٥ و٩٨ و١٠٢ و١٠٥ و١٠٨ و١٢٠ و١٢٤ و١٢٥ و١٢٦ و١٣٢ و١٤١ و١٤٤ و١٤٥ و١٤٨ و١٥١ و١٥٧ و١٦٨ و١٧٥ و١٨٢ و١٩٦ و١٩٩ و٢١٥ و٢٢٢ و٢٢٥ و٢٢٦ و٢٤٧ و٢٥٣ و٢٥٤ و٢٥٧ و٢٦٠ و٢٦٢ و٢٦٥، و«مسند أبي حنيفة» لابن خسرو (٧٣٧) و(٩٩١).

(٢) أبو عثمان البلخيّ، صدوق، روى عن سفيان الثوريّ، وتفقَّه على زُفَر، ووَلِيَ قضاء بَلْخ مُكرَهاً، فحكم سِتَّة أشهر، ثم هرب إلى سمرقند، وتوفي سنة ٢١٠ أو ٢١٣. «الإرشاد» للخليلي ٣: ٩٣١، و«تاريخ الإسلام» ١٥: ١٨٦، و«الجواهر المضية» ٢: ٢٤٧ (٦٤١).
وروايتُه عن زفر في «مسند أبي حنيفة» للقاضي عمر بن الحسن الأشنانيّ ـ كما في «جامع المسانيد» للخوارزميّ ١: ٣٦٢ ـ و«مسند أبي حنيفة» للحارثيّ ـ كما في «جامع المسانيد» ١: ١٦٧ و١٩٩ و٢٥٨ و٣٠٥ و٣١٣ و٣٢٠ و٣٣٥ و٣٤٤ و٣٨١ و٤٥٢ و٤٩٥ و٢: ٤٣ و٥٣ و٦١ و٢٢٩ ـ و«مسند أبي حنيفة» للحافظ طلحة بن محمَّد الشاهد ـ كما في «جامع المسانيد» ١: ٣٦٢ و٤٣٤ و٤٣٥ ـ و«المعجم الأوسط» للطبراني (٣٤٤٧) و«الصغير» (٣٦٨)، و«تاريخ أصبهان» لأبي نُعَيم ١: ٣٢٩ و٣٦٣، و«مسند أبي حنيفة» له =

● ١١ - والنُّعمانُ بنُ عبدِ السَّلام[١].

١٢ - ومالكُ بنُ فُدَيك[٢].

* ١٣ - وأبو عاصم النبيلُ، الضَّحّاكُ بنُ مَخلَد[٣].

* ١٤ - والحسنُ بنُ زيادٍ اللُّؤلُؤيّ[٤].

١٥ - وأبو وَهْبٍ مُحمَّدُ بنُ مُزاحِمِ المَرْوَزيّ[٥].

---

= ص١٦٢ و١٦٧ و١٧٩ و٢٤٠ و٢٦٥، و«تاريخ بغداد» للخطيب ٢: ١٣٩ و٥: ٥ و٨: ٣٧٠، و«مسند أبي حنيفة» لابن خسرو (٣١٠) و(٦٤٥) و(٧٦٩) و(١٢٢٣)، و«مسند أبي حنيفة» لمحمد بن عبد الباقي الأنصاريّ، كما في «جامع المسانيد» ٢: ١٠٢.

(١) أبو المنذر التيميّ الأصبهانيّ، ثقة عابد فقيه، مات سنة ١٨٣. «تقريب التهذيب» (٧١٥٨).
وروايتُه عن زفر في «المعجم الصغير» للطبراني (١٩٤)، و«طبقات المحدِّثين بأصبهان» لأبي الشيخ ٢: ٢٢٨ و٣: ٢١٤، و«تاريخ أصبهان» لأبي نعيم ١: ١٤٩ و٣٧٣ و٣٧٤ و٢: ٢٩٥ و٣٢٥. وانظر: «الجواهر المضية» ٣: ٥٥٩ (١٧٦٢).

(٢) الكوفيّ، مستقيم الحديث. «الثقات» لابن حبان ٩: ١٦٥، و«تاريخ الإسلام» للذهبيّ ١٥: ٤٠٤.
وروايتُه عن زفر في «تاريخ أصبهان» لأبي نُعَيم ١: ٣٧٣.

(٣) البصريّ (١٢٢-٢١٢ أو ٢١٣)، ثقة ثَبْت. «تقريب التهذيب» (٢٩٧٧).
وروايتُه عن زفر في «مسند أبي حنيفة» للحارثيّ ـ كما في «جامع المسانيد» للخوارزميّ ٢: ٢٨٧ ـ وستأتي له عدّة روايات عن زفر ص٤٢ و٤٤ و٥٧ و٥٨.

(٤) الكوفيّ، إمامٌ فقيه قاض، أخذ عن الإمام أبا حنيفة، وكان يختلفُ إلى زفر وأبي يوسف في الفقه، مات سنة ٢٠٤. «الجواهر المضية» للقرشيّ ٢: ٢: ٥٦-٥٧ (٤٤٨).

(٥) صدوق، مات سنة ٢٠٩ أو ٢١١. «تقريب التهذيب» (٦٢٨٥).
وروايتُه عن زفر في «مسند أبي حنيفة» لابن المُظفَّر ـ كما في «جامع المسانيد» للخوارزميّ ٢: ٢٥ ـ، و«مسند أبي حنيفة» لابن خسرو (٦٧٤) و(١١٤٦)، وذكرها ابنُ حِبّان في =

* ١٦ – وأبو نُعَيم الفَضْلُ بنُ دُكَين(١).

١٧ – وبشرُ بنُ القاسم(٢).

١٨ – وسعيدُ بنُ أوس(٣).

١٩ – وإبراهيمُ بنُ سُلَيمان(٤).

٢٠ – وحسّانُ بنُ إبراهيم(٥).

---

= «الثقات» ٩: ٥٨، وابن ماكولا في «الإكمال» ٣: ٣٩، والسَّمْعانيُّ في «الأنساب» ٣: ٢٨٤، والمِزِّيُّ في «تهذيب الكمال» ٢٦: ٣٩٥.

(١) الكوفيّ (١٣٠–٢١٨ أو ٢١٩)، ثقة ثَبْت. «تقريب التهذيب» (٥٤٠١).
وروايتُه عن زفر في «المعجم الكبير» للطبراني (١١٢٦٩)، و«مسند أبي حنيفة» لأبي نعيم ص١٧، و«مناقب أبي حنيفة» للمكي ص٤٢٨.

(٢) أبو سهل السُّلَميّ الهرويّ ثم النيسابوريّ، فقيه، مات سنة ٢١٥. «تاريخ الإسلام» للذهبي ١٥: ٨٨، و«الجواهر المضية» ١: ٤٥٠ (٣٧١).
وستأتي روايتُه عن زفر ص٧٩.

(٣) أبو زيد الأنصاريّ البصريّ (١٢١–٢١٤)، علامة نحويّ صدوق. «تقريب التهذيب» (٢٢٧٢).
وستأتي روايتُه عن زفر ص٤٦.

(٤) أبو إسحاق البلخيّ الزيّات، صدوق له مناكير. «الطبقات الكبرى» لابن سعد ٧: ٣٧٩، و«لسان الميزان» لابن حجر ١: ٢٩٢ (١٥٢).
وروايتُه عن زفر في «مسند أبي حنيفة» للحارثيّ ـ كما في «جامع المسانيد» للخوارزميّ ١: ١٦٧ و٣٦٧ و٣٨٨ و٥٠٦ و٢: ٥٣ و١٣١ و١٩٧ و١٩٩ و٢٠٨ و٢٥٧ ـ وفي «مناقب أبي حنيفة» للموفق المكّيّ ص٣٤٠.

(٥) أبو هشام الكِرْمانيّ (٨٦–١٨٦)، قاضي كِرْمان، صدوق يُخطئ. «تقريب التهذيب» (١١٩٤).
وروايتُه عن زفر في «تاريخ أصبهان» لأبي نُعَيم ١: ٢٢٨.

٢١- ومُسلِمُ بنُ إبراهيم[١].

٢٢- وأكثَمُ[٢]، والِدُ يحيى[٣].

٢٣- والحسينُ[٤] بنُ الوليد[٥].

٢٤- ومُحمَّدُ بنُ أعيَنَ[٦].

٢٥- وعبدُ الله بنُ أبي رِزْمة[٧].

٢٦- ومُحمَّدُ بنُ وَهْب[٨].

---

(١) أبو عمرو البصـريّ (حوالي ١٣٢-٢٢٢)، ثقة مأمون. «تقريب التهذيب» (٦٦١٦).
ولم أقف على روايته عن زفر، فلتُنظَر.

(٢) لم أقف له على ترجمة مُفرَدة، لكنْ أثنى عليه عبدُ الله بنُ المبارك، كما رواه عبدُ الله بنُ أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» ٢: ٨٦ (١٦٣٣).
وروايتُه عن زفر ذكرها ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ٣: ٦٠٩، والذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ٨: ٣٩. وستأتي ص٥٨.

(٣) هو أبو محمَّد المَرْوَزيّ، الإمام الفقيه القاضي، له مُصنَّفات، مات سنة ٢٤٢. «سير أعلام النبلاء» ١٢: ٥-١٥، و«تقريب التهذيب» (٧٥٠٧).

(٤) في الأصل: «الحسن»، وهو خطأ مطبعي.

(٥) أبو علي النيسابوريّ، يُلقَّب بكُمَيل، ثقة فقيه، مات سنة ٢٠٢ أو ٢٠٣. «تقريب التهذيب» (١٣٥٩).
وروايته عن زفر في «مناقب أبي حنيفة» للموفق المكِّيّ ص٤١٠.

(٦) المَرْوزيّ، خادم عبد الله بن المبارك ووصيّه، مات سنة ٢١٣. «تقريب التهذيب» (٥٧٤٣).
وروايتُه عن زفر في «مناقب أبي حنيفة» للكردريّ ص٤٥٨.

(٧) كذا في الأصل، تبعاً لِـمَا في «مفتاح السعادة» ٢: ٢٢٤، و«مناقب أبي حنيفة» للكردريّ ص٤٥٩، ولم أعرفه، ولعلّه عبد العزيز بن أبي رزمة المروزيّ (ت ٢٠٦)، فإنه من هذه الطبقة، وقد تفقّه على زفر، كما في «مناقب أبي حنيفة» للكردريّ ص١٢٤.

(٨) لعلّه أبو عمرو الدمشقيّ، نزيل مصـر، المتوفى بعد سنة ٢٢٠، كما في «تاريخ الإسلام» =

٢٧- وعُمَرُ بنُ الزّجّاج[١].

٢٨- وعبدُ الله بنُ داودَ الـخُـرَيْبيّ[٢].

٢٩- وخالدُ بنُ الحارث[٣]، الحافظ.

٣٠- وعبدُ الواحِدِ بنُ زياد[٤].

وغيرُهم مِن حَمَلةِ العِلم في الأمصار[٥].

---

= ١٦ : ٣٩٨، فإنّ الراوي عنه فيما سلف ص١٣. هو محمد بن عبد الله بن أبي ثور، وهو أبو العباس الإفريقي القاضي (ت ٢٩٩)، والله أعلم.

وسلفت روايتُه عن زفر ص١٣، وليست صريحة في أخذِه عن زفر مباشرة.

(١) لم أعرفه. وروايتُه عن زفر في «مناقب أبي حنيفة» للكردريّ ص٤٥٩.

(٢) أبو عبد الرحمن الكوفيّ ثم البصريّ (١٢٦-٢١٣)، ثقة عابد. «تقريب التهذيب» (٣٢٩٧).

وستأتي روايتُه عن زفر ص٤٥.

(٣) أبو عثمان الهُجَيميّ العَنبَريُّ البصريّ (١٢٠-١٨٦)، ثقة ثَبت، «تقريب التهذيب» (١٦١٩).

وتقدَّم ص٩ أنّ زفرَ أوصى إليه عند موته، وكان زفرُ زوجَ أخته.

(٤) أبو بشر ـ وقيل: أبو عبيدة ـ البصريّ (ت ١٧٦ أو ١٧٧)، ثقة. «تقريب التهذيب» (٤٢٤٠).

وروايتُه عن زفر ذكرها الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ٨: ٣٩، وتقدَّم ص٩ أنّ زفرَ أوصى إليه عند موته.

(٥) قال الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ٨: ٣٩ بعدما ذكر جملةً من الرواة عن زفر: «وعامَّتُهم من رُفَقائه وأقرانه، لأنه مات قبل أوانِ الرواية».

وممَّن وقفتُ على روايةٍ له عن زفر، أو على ذِكرٍ له في الرواة عنه، زيادةً على مَنْ ذكرهم المُؤلِّف، مرتِّباً أسماءهم على حروف المعجم: =

= ١- بشر بن الفَتْح النيسابوريّ، وروايتُه عنه في «مجلس من أمالي أبي عبد الله ابن منده»، ولم أقف له على ترجمة.

٢- والحسن بن ثابت الكوفيّ الأحول، وروايتُه عنه في «مسند أبي حنيفة» للحارثيّ، كما في «جامع المسانيد» للخورازميّ ١: ٢٠٥.

٣- والحسن بن نَصْر بن عثمان البصريّ، ذكره أبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» ٢: ٣٠٨، وأبو نُعَيم في «تاريخ أصبهان» ١: ٣٠٦، وقالا: «كتب عن النعمان وزفر، وكان يَتَفقَّه».

٤- وخلف بن أيوب العامريّ البلخيّ، عالِمُ بَلْخَ ومُفتيها، تفقَّه على زفرَ وأبي يوسف ومحمَّد، ومات سنة ٢٠٥ أو ٢١٥. «سير أعلام النبلاء» ٩: ٥٤١-٥٤٣، و«الجواهر المضية» ٢: ١٧٠ (٥٦٢). و«تقريب التهذيب» (١٧٢٦).

٥- وسَلْم بن قتيبة الشعيريّ الخراسانيّ (ت ٢٠٠ أو ٢٠١)، وروايتُه عنه في «سنن الدارقطنيّ» (٣٤٢٨).

٦- وعبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر المخزوميّ، ذكره ابنُ حزم في «جمهرة أنساب العرب» ص١٤٦ وقال: «سكن هو وأبوه البصرة، ووَلِيَ عبدُ الرحمن المذكور قضاء البصرة لمحمد بن سليمان، ولم يزل يَستَعفي، ويَستَعفي له أبوه، حتى عُزِلَ بعد أربعة أشهر، وهو أولُ قاضٍ حنفيٍّ ولي قضاء البصرة، وكان من تلاميذ زفرَ بن الهذيل».

٧- ومحمَّد بن أبان بن الحكم العَنبَريّ الكوفيّ ثم الأصبهانيّ، ذكره أبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» ٢: ٢٨، وأبو نُعَيم في «تاريخ أصبهان» ٢: ١٤٣، والذهبيُّ في «تاريخ الإسلام» ١٤: ٣٤٢، وصرَّحوا بروايته عن زفر، وأورَدَه الذهبيُّ في طبقة مَنْ توفي بين ٢٠٠ و٢١٠.

٨- ومحمَّد بن بسطام السَّهْميّ، ذكره القرشيُّ في «الجواهر المضية» ٣: ١٠٦ (١٢٤٩)، وقال: «أخذ الفقه عن زفر، ثم لزم نوحَ بنَ درّاج بعد موته، وكان رفيقاً للحسن بن زياد».

٩- ومحمَّد بن مُيسَّر الجعفيّ، أبو سعد الصاغاني، وروايتُه عنه في «مناقب أبي حنيفة» للموفق المكيّ ص٢٩١، ووقع فيه: «أبو سعيد»، وهو خطأ.

١٠- ومحمَّد ـ أو أحمد ـ بن الوضّاح، وروايتُه عنه في «مسند أبي حنيفة» لابن المُظفَّر ـ كما في «جامع المسانيد» للخوارزميّ ١: ٤٤٣، واسمُه في المطبوع منه: محمَّد ـ ومن =

وروى الطحاويُّ والدَّوْلابيّ: «أنّ أبا عاصم النَّبيلَ كانَ يختلفُ إلى زفر، وكانَ ثَمّةَ رجلٌ آخرُ يُكْنى أبا عاصم، رَثُّ الهيئة، يختلفُ إلى زفرَ أيضاً. فجاء أبو عاصم الضَّحّاكُ بنُ مَخلَدٍ يستأذنُ على زفر، فخَرَجَت جاريةٌ لزفر، فقالت: مَنْ هذا؟ فقال: أنا أبو عاصم. فدَخلَت إلى مَوْلاها فقالت: أبو عاصم بالباب. فقال: أيُّهما هو؟ فقالت: النَّبيلُ منهما. فأذِنَتْ لي فدَخلتُ، فقال لي زُفَر: يا أبا عاصم، قد لقَّبَتْكَ الجاريةُ بلَقَبٍ لا أُراهُ يُفارِقُك أبداً، لقَّبَتْكَ بالنَّبيل. فلَزِمَني هذا اللَّقَب»(١).

وقال ابنُ أبي العوّام(٢): حدَّثَنيهِ مُحمَّدُ بنُ أحمَدَ بنِ الأشعَثِ(٣) قال: سمعتُ

---

= طريق ابن المُظفَّر رواه ابنُ خسرو في «مسند أبي حنيفة» (٨٧٥)، واسمُه في المطبوع منه: أحمد.

١١- ومصعب بن المقدام الخثعميّ مولاهم الكوفيّ (ت ٢٠٣)، وروايتُه عنه في «مسند أبي حنيفة» لمحمَّد بن عبد الباقي الأنصاريّ، كما في «جامع المسانيد» للخوارزميّ ٢: ٣٠٣.

١٢- ونوح بن درّاج الكوفيّ (ت ١٨٢)، ذكره الخطيبُ في «تاريخ بغداد» ١٥: ٤٣١، والمزيّ في «تهذيب الكمال» ٣٠: ٤٣، وصرَّحا بروايته عن زفر، وذكره القرشيُّ في «الجواهر المضية» ٣: ٥٦٢ (١٧٦٥)، وقال: «تفقَّه بالإمام أبي حنيفة وبزفر».

١٣- وهشام بن عُبيد الله الرازي (ت ٢٠١)، وروايتُه عنه في «مناقب أبي حنيفة» للموفق المكيّ ص٢٠٨.

١٤- ويحيى بن زكريا بن أحمد البصريّ، وروايتُه عنه في «تاريخ جرجان» للسَّهْميّ ص٣٣٥، ولم أقف له على ترجمة.

(١) رواه ابنُ أبي العوام في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٢٩٤-٢٩٥ عن الطحاويِّ والدولابيّ، به.

(٢) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٢٩٥.

(٣) كذا وقع في هذا الموضع من «فضائل أبي حنيفة»، لكنْ روى عنه ابنُ أبي العوام في موضع مُتقدِّم ص٨٧ وسماه: «محمَّد بن محمَّد بن الأشعث»، وهو الصواب، وهو ضعيفٌ جداً، كما في «الكامل في الضعفاء» لابن عَدِيّ ٦: ٢٣٠٣-٢٣٠٤، و«لسان الميزان» لابن حجر ٧: ٤٧٦ (٧٣٥٧).

يزيدَ بنَ سِنانٍ يقول: سمعتُ أبا عاصم يقول، مِثلَه سواء. اهـ.

وفي «المناقب الكَرْدَريّة»(١) عن ابنِ المُبارَك: أنه سَمِعَ زفرَ يقول: «نحن لا نأخذُ بالرأي ما دام أثر، فإذا جاءَ الأثرُ تَـرَكْنا الرأي». اهـ.

وعن والِدِ يحيى بنِ أكثَمَ: «رأيتُ وكيعاً يختلفُ إلى زفرَ بالغَدَوات، وإلى أبي يوسفَ بالعَشِيّات، ثم تركَ أبا يوسف، ثمّ جعلَ كُلَّ اختِلافِهِ إليه، لأنه كانَ أفـرَغَ. وكانَ يقول: الحمدُ لله الذي جَعَلَك خَلَفاً لنا عن الإمام، ولكنْ لا يَذهَبُ عنِّي حَسْـرةُ الإمام».

وعن الفَضْلِ بنِ دُكَين: «لـمّا ماتَ الإمامُ لَزِمْتُ زفر، لأنه كانَ أفقَهَ أصحابه وأورَعَهم».

وعن الحسينِ بنِ الوليد: «أنه كانَ أصلَبَ أصحابِ أبي حنيفة، وأدقَّهم نَظَراً».

* * *

---

لكنْ ذكرَ هذه الحكايةَ الذهبيُّ في «تاريخ الإسلام» ١٥: ١٩٤، وقال بإثرها: «رواها غيرُ واحد عن القزّاز»، والقزّاز: هو يزيدُ بن سِنان، وهو ثقة.

(١) ص٤٥٧-٤٥٩، وفيه الأخبار الأربعة الآتية.

## نماذجُ مِن أقوالِ زفـرَ وأجوبـتِهِ في المسائل

روى ابنُ أبي العوّام[١] عن الطحاويّ، عن مُحمَّدِ بنِ الحسنِ[٢] بنِ مِرْداس، عن أبي بكرةَ[٣] العطّار، عن أبي عاصم النَّبيلِ قال: قال ابنُ الهذيل: «مَنْ قعدَ قبلَ وقتِهِ ذلّ». يعني: مَنْ جعلَ لنفسِهِ مجلِساً خاصّاً لِنَشْرِ العِلم قبلَ أنْ يتكامَلَ في العِلم، فَضَحَتْه شواهدُ الامتِحان، وتكشَّفَ جهلُه بأخطائِهِ في أجوبةِ المسائل. وكم مِن ناشِئٍ يَعتَريهِ الغُرور، فيَظُنُّ بنفسِهِ الاستِغناءَ عن أُستاذِه، فيَستَقِلُّ بمَجلِسٍ في العِلم قبلَ أوانِه، ثم يعودُ إلى رُشْدِه، فيرجعُ إلى مُلازمةِ شيخه.

وبه إلى ابنِ مِرْداس، عن زيدِ بنِ أخزَمَ، عن أبي عاصم، عن زفرَ في رجلٍ باعَ

---

(١) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٢٩٢.

(٢) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره»: «الحسين»، وكذا وقع فيه في مواضعَ أخرى منه ص٢٩٢ و٣٧٣، ووقع في موضع واحد ص٣٥٩: «الحسن»، وكذا نقله عنه الذهبيُّ في «مناقب أبي حنيفة وصاحبَيْه» ص٨٩. ونُسِبَ في بعض هذه المواضع ص٣٥٩ و٣٧٣: «الأبليّ»، ولم أقف له على ترجمة.

(٣) كذا في «فضائل أبي حنيفة وأخباره»، ولم أقف له على ترجمة. ولعلَّ صوابَه: «بكر»، وثمّة راويان في هذه الطبقة يُسمَّيان: أبا بكر العطار، وهما أحمد بن محمَّد بن إبراهيم الأبليّ (ت ٢٧٨)، وعبد الجبار بن العلاء البصريّ ثم المكّيّ (ت ٢٤٨)، وباستقراء شيوخهما يظهرُ أنّ الأولَ لم يَسمَع ممَّن توفي قبل سنة ٢٢٠، فيَبعُدُ سماعُه إذن من أبي عاصم النبيل المتوفى سنة ٢١٢ أو ٢١٣، بخلاف الثاني الذي صحَّ سماعُه قبل سنة ٢٠٠، فلعلّه هو المُراد، والله أعلم.

مِن رجلٍ جاريةً بألفِ درهم، على أنْ يَنقُدَه الثمنَ فيما بينَه وبينَ ثلاثةِ أيام، وإلا فلا بيعَ بينهما؟ قال: «البيعُ فاسد»[١].

وروى ابنُ أبي العوّام[٢] عن الطحاويّ، عن أبي العبّاس الأَيْليّ، عن زيدِ بنِ أخزَمَ، عن عبدِ الله بنِ داود: سألتُ زفرَ بنَ الهذيل عن قَرْضِ الخُبْز؟ فقال لي: «لا يجوزُ إلا وَزْناً».

وروى ابنُ أبي العوّام[٣] عن مُحمَّدِ بنِ عبدِ الله بنِ سعيدٍ البصريّ، عن إسحاقَ بنِ إبراهيمَ الشَّهِيديّ، عن يحيى بنِ يَمان، عن سُفيان[٤]، عن زُفَر[٥]، عن قَيسِ بنِ حَبْتَرٍ قال: «مَثَلُ عُمَرَ بنِ عبدِ العزيزِ في بني أُميّةَ كمَثَلِ مُؤمِنِ آلِ فِرعَون».

وروى ابنُ أبي العوّام[٦] عن الطحاويّ، عن إبراهيمَ بنِ مَرْزوق، عن مُحمَّدِ ابنِ عبدِ الله الأنصاريّ، عن الأشعثِ الحُمْرانيّ، عن عبدِ الواحِدِ بنِ صَبْرَةَ قال: «كنتُ عندَ القاسمِ بنِ مُحمَّدٍ وسالم بنِ عبدِ الله بنِ عُمَر[٧]، وعندَهما إياسُ بنُ

---

(١) «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٢٩٢.

(٢) ص٢٩٣. وأبو العباس الأيليّ: لم أقف له على ترجمة.

(٣) ص٢٩٤.

(٤) هو الثوريّ، فقد ذُكِرَ في شيوخ يحيى بن يمان العجلي الكوفيّ.

(٥) هو زفرُ العِجْليّ، فهو الذي يروي عنه الثوريُّ، كما في «التاريخ الكبير» للبخاري ٣: ٤٣٠، وهو الذي يروي عن قيس بن حبتر، كما في «تهذيب الكمال» للمِزّيّ ٢٤: ١٧، ولا شأنَ لزفر بن الهذيل بهذا الخبر، فإيرادُه في مَرْويّاته وَهَمٌ من ابن أبي العوام، وتابعه فيه المُؤلِّف، رحمهما الله تعالى.

(٦) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٢٩٨.

(٧) القاسم بن محمَّد بن أبي بكر (ت ١٢٦ أو ١٢٧)، وسالم بن عبد الله بن عمر (ت ١٠٦)، وكلاهما من الفقهاء السبعة في المدينة.

معاوية[١]، فسألهما رجلٌ عن رجلٍ قال لامرأتِهِ: «أنتِ طالقٌ إنْ»، فلم يَدْرِيا ما يُجيبانِ به، فقالا: أفتِهِ يا أبا واثِلة. فقال إياس: هذا رجلٌ أراد أنْ يُطلِّقَ امرأتَه فلم يَفعَل. قال الأنصاريّ: فذكرتُ ذلك لِزفرَ بنِ الهذيل، فقال: أخطأ إياس، هذا رجلٌ طلّقَ وأراد أنْ يَستَثنيَ فلم يَفعَل».

وروى ابنُ أبي العوّام[٢] عن أبي بكرٍ مُحمَّدِ بنِ هارونَ بنِ حسّانَ البَرْقيّ[٣]، عن بكرِ بنِ القاسم[٤]، عن يحيى بنِ المُغيرةِ القُرَشيّ، عن سعيدِ بنِ أوسٍ قال: سمعتُ زفرَ يقولُ في رجلٍ أسقَطَ سَجْدةً مِن ركعة، فاستوى قائماً قبلَ أنْ يفتتحَ فاتحةَ الكتاب: «إنه يخرُّ ساجداً، ثمَّ يعودُ إلى استِئنافِ عَمَلِه».

وروى ابنُ أبي العوّام[٥] عن الطحاويّ، عن بكّارِ بنِ قُتَيبة، عن هلالِ بنِ يحيى قال: «سألتُ أبا يوسفَ عن رجلٍ له مِئتا درهمٍ حالَ عليها حَوْلان؟ قال: في الحولِ الأوّلِ خمسةُ دراهم، ولا شيءَ عليه في الحولِ الثاني[٦]. فقُلتُ له: فإنّ زفرَ

(١) أبو واثلة المُزنيّ البصريّ، علامةٌ قاضٍ ثقة، يُضرَبُ المثلُ في ذكائه، مات سنة ١٢٢.

(٢) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٢٩٦.

(٣) ثقة، مات سنة ٢٩٧ أو ٢٩٩. ذكره ابنُ يونس في «تاريخه» ١: ٤٦٤، وهو من شيوخ ابنُ عديّ، وقد أكثَرَ من الرواية عنه في «الكامل».

(٤) القضاعيّ ـ كما في موضع آخرَ ص٢٠٤ من كتاب ابن أبي العوام نفسِه ـ، وهو أبو الفضل الإسكندرانيّ، مات سنة ٢٧٧. ذكره ابنُ يونس في «تاريخه» ١: ٧٢، وعنه ابن ماكولا في «الإكمال» ٧: ٦٢، والسَّمْعانيُّ في «الأنساب» للسمعانيّ ١٠: ١١٧.

(٥) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٢٩٩.

(٦) لأنّ المالك صار بحلول السنة الثانية مَدِيناً لله تعالى بخمسة دراهم، وهذا دَيْنٌ ثبت في عَيْنِ المال عند أبي يوسف فيمنعُ من وجوب الزكاة في السنة الثانية، وبه قال أبو حنيفة ومحمَّد، لكنْ من جهة أنه دَيْنٌ له مُطالِبٌ من جهة العباد، وهو الإمام، لأنّ قَبْضَ الزكاة كان إليه. والحاصلُ عندهم جميعاً: أنّ هـذا المال صار في السـنة الثانية مشغولاً بدَيْنٍ إذا طُرِحَ =

يقول: إنّ عليه عشرةَ دراهم[1]، فما حُجّتُك عليه؟ قال: ما حُجّتي على رجلٍ يَزعُمُ في مِئتَيْ درهم أربعُ مئةِ درهم؟!». قال بكّار: «بتكرُّرِ[2] الأحوالُ عليها».

وقال أبو نُعَيم الأصبهانيُّ في «تاريخ أصبهان»[3] في ترجمةِ زفر: «رَجَعَ عن الرأي وأقبَلَ على العبادة»، اهـ، لكنَّ هذا وَهَمٌ منه، لأنّ الذي تركَ الرأيَ وأقبَلَ على العبادةِ هو صديقُه داودُ الطائيُّ كما سبق[4]. وأما زفرُ نفسُه ممَّنْ جمعَ بين الفِقهِ والعبادة[5].

---

= منه كان أقلَّ من النصاب فلا زكاة فيه. وانظر للاستزادة: «الاختيار» للموصلي ١: ٣٣١-٣٣٢، و«فتح القدير» لابن الهمام ٢: ١٦١-١٦٢، و«البحر الرائق» لابن نُجَيم ٢: ٢٢٠، و«حاشية ابن عابدين» ٢: ٢٦٠-٢٦١.

(١) ووجهُه: أنه دَيْنٌ لله تعالى، ولا مُطالِبَ له من جهة العباد، لأنه من الأموال الباطنة، والأداءُ فيها للمالك.

(٢) في الأصل: «تكرر»، وفي «فضائل أبي حنيفة وأخباره»: «يتكرر»، والمُثبَتُ أوفقُ للسِّياق.

(٣) ١: ٣٧٣.

وكأنّ أبا نعيم أفادَه مما ذكره أبو الشيخ في «طبقات المحدِّثين بأصبهان» ١: ٤٥١ ـ فإنه كثيرُ النقل عنه في «تاريخه» ـ قال: «حكى ابنُ أبي عاصم قال: سمعتُ عبدَ الملك بنَ مروان يقول: قال أبو عاصم: «أمسَكَ زفرُ عن الرأي قبل أن يموتَ بسنتَيْن، وأقبَلَ على العبادة، فرآه رجلٌ في النوم فقال: السَّنتَيْن». وابنُ أبي عاصم: هو أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الضحّاك ابن مَخْلَد الشيبانيّ (٢٠٦-٢٨٧)، وقد سمع منه أبو الشيخ (٢٧٤-٣٦٩) وهو صغير، كما في «تاريخ الإسلام» للذهبيّ ٢٦: ٤١٩، وعبد الملك بن مروان: هو أبو الوليد عبد الملك ابن مروان بن قدامة (ت ٢٥٠)، جارُ أبي عاصم وإمامُ مسجده، وهو مستقيمُ الحديث، كما في «الثقات» لابن حبان ٨: ٣٩١، وانظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر ٦: ٤٢٣-٤٢٤.

والإمساكُ عن الرأي: لا يقتضي الرجوعَ عنه، وإنما يعني الانصرافَ عن مُدارسَتِه ومُذاكرتِهِ وتعليمِه إلى شأنٍ آخر ـ وهو العبادةُ هنا ـ اشتغالاً بما رآه زفرُ آنذاك أنفعَ له، وهو أمرٌ نِسْبيّ.

(٤) ص١٧.

(٥) كما سبق ص١٧ من قول الحسن بن زياد اللؤلؤيّ، وسيأتي ص٧٧ عن وكيع: أنّ زفر كان شديدَ العبادة والاجتهاد.

والرأيُ المُستَمَدُّ مِنَ الكتابِ والسُّنّةِ ليسَ بشيءٍ يُرجَعُ عنه، وإنّما الذي يُستَحَقُّ الهَجْرُ هو الرأيُ المُستَنِدُ إلى الهوى دونَ الكتابِ والسُّنّة، وأصحابُنا بَراءٌ من ذلك(١).

وزفرُ عاش فقيهاً يستعملُ الرأيَ واليَقَظةَ في الفَهْم، وماتَ فقيهاً ذا بَصارةٍ في الرأيِ والفِقه، ولم يكنْ يرى أنّ الرأيَ والفَهْمَ في دليلِ الحكم مما يُتابُ منه.

ومن الدليل على ذلك ما حَدَّثَه ابنُ أبي العوّام(٢) عن الطحاويّ، عن ابنِ أبي عِمْران، عن أبي نُعَيم(٣) الفَضْلِ بنِ دُكَين: «دخلتُ على زفرَ وقد احتُضِرَ، وهو يقول: في حالٍ لها مَهْر، وفي حالٍ لها ثُلُثُ مَهْر». أهكذا يكونُ مَنْ رجعَ عن الرأي؟! رضِيَ اللهُ عنه.

وساقَ أحمَدُ بنُ مُحمَّدِ بنِ سعيدٍ التميميّ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ مالكِ بنِ مِغوَل(٤) ـ كما رأيتُ بخَطِّ الحافظِ البِرْزاليِّ(٥) ـ: «جاء رجلٌ إلى أبي حنيفةَ فقال:

---

(١) توسَّع المُؤلِّفُ رحمه الله تعالى في بيان ذلك في «تأنيب الخطيب» ص٩٩-١٠٠ = ٢٠٧-٢٠٩، ومقدِّمة «نصب الراية» المُسمّاة «فقه أهل العراق وحديثهم» (ص١٤-٢٥ بعناية الأستاذ عبد الفتاح أبو غدّة، أو ص٢٨٥-٢٩٠ من «مُقدِّمات الإمام الكوثريّ»).

(٢) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٢٩٨.

(٣) في «فضائل أبي حنيفة»: «ابن أبي عمران قال: حدَّثني بعضُ أصحابنا قال: سمعتُ أبا نُعَيم»، وهو الصواب، فابنُ أبي عمران ولد في حدود سنة ٢٠٠، وتوفي أبو نعيم سنة ٢١٨ أو ٢١٩، فيَبعُدُ سماعُه منه.

(٤) قال فيه ابنُ معين والنسائيّ: ليس بثقة، وقال أحمدُ وأبو حاتم والدارقطنيّ: متروك، وكذَّبه أبو داود، كما في «لسان الميزان» لابن حجر ٥: ١٢١ (٤٦٧٤).

(٥) هو الحافظُ المُؤرِّخ عَلَمُ الدين أبو محمَّد القاسم بن محمَّد بن يوسف الإشبيليّ (٦٦٥-٧٣٩)، له مُصنَّفات، منها «التاريخ» و«العوالي المُسنَدة»، ورتَّبَ أسماء شيوخه في السماع والإجازة وترجَمَ لهم في كتابَيْن؛ مطوَّل ومختصر، فبلغوا نحوَ ثلاثة آلاف. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للتاج السُّبكيّ ١٠: ٣٨١-٣٨٣، و«الأعلام» للزركليّ ٥: ١٨٢.

إني شربتُ البارحةَ نَبِيذاً، ولا أدري: طلَّقتُ امرأتي أم لا؟ قال: المرأةُ امرأتُكَ حتّى تَستَيقِنَ أنك قد طلَّقتَها.

ثم جاءَ إلى سفيانَ الثَّوريِّ[1]، فقال: يا أبا عبدِ الله، إني شربتُ البارحةَ نَبِيذاً، ولا أدري: طلَّقتُ امرأتي أم لا؟ قال: اذهَبْ فراجِعْها، فإنْ كانت قد طلَّقتَها لم تَضُـرَّكَ المُراجَعةُ شيئاً.

ثم أتى شَرِيكَ بنَ عبدِ الله[2]، فقال: يا أبا عبدِ الله، إني شربتُ البارحةَ نَبِيذاً، ولا أدري: طلَّقتُ امرأتي أم لا؟ قال: اذهَبْ فطَلِّقْها ثم راجِعْها.

ثم أتى زفرَ بنَ الهذيل فقال: يا أبا الهذيل، إني شربتُ البارحةَ نبيذاً، ولا أدري: أطلَّقتُ امرأتي أم لا؟ قال: هل سألتَ غيري؟ قال: نعم، أبو حنيفة. قال: فما قال لك؟ قال: المرأةُ امرأتُك حتّى تَستَيقِنَ أنك قد طلَّقتَها. قال: الصوابُ ما قال، فهل سألتَ غيرَه؟ قال: سفيانُ الثَّوريُّ. [قال]: فما قال لك؟ قال: اذهَبْ فراجِعْها، فإنْ كنتَ[3] قد طلَّقتَها فقد راجَعْتَها، وإنْ لم تكنْ طلَّقتَها لم تَضُـرَّكَ المُراجَعةُ شيئاً. قال: ما أحسَنَ هذا! قال: فهل سألتَ غيرَه؟ قال: شَرِيكُ بنُ عبدِ الله. قال: فما قال لك؟ قال: اذهَبْ فطَلِّقْها ثم راجِعْها.

قال: فضَحِكَ زفرُ، ثم قال: أضرِبُ لك مَثَلاً: رجلٌ مرَّ بثَعْبٍ[4] يَسيلُ ماءً،

---

(١) أبو عبد الله الكوفيّ (٩٧-١٦١)، الإمام الحافظ الفقيه العابد.

(٢) أبو عبد الله الكوفي (٩٥-١٧٧ أو ١٧٨)، الفقيه القاضي، وكان عادلًا فاضلًا عابداً. «تقريب التهذيب» (٢٧٨٧).

(٣) في الأصل: «كانت»، ولعله خطأ مطبعي، والتصويب من «الجليس الصالح»، أما المؤلف فينقل من خط البرزالي، كما صرَّح به آنفاً.

(٤) وهو مَسِيلُ الماء في الوادي.

فأصابَ ثوبَه. قال أبو حنيفة: ثوبُك طاهرٌ وصلاتُك تامّة، حتّى تَستَيقِنَ أمْرَ الماء. وقال لك سُفيان: اغسِلْهُ فإنْ يَكُ نَجِساً فقد طَهُر، وإن يَكُ نظيفاً زادَهُ نظافة. وقال لك شَريك: اذهَبْ فبُلْ عليه ثمّ اغسِلْه»[1]. اهـ.

وتلك نماذجُ مِن آرائِهِ وأجوبتِه.

* * *

(١) أخرجه المعافى بن زكريا في «الجليس الصالح» ص١٥٦ من طريق أحمد بن محمَّد بن سعيد التميميّ، به.
وأخرجه القاضي أبو بكر محمَّدُ بنُ عبد الباقي الأنصاريّ في «مسند أبي حنيفة» ـ كما في «جامع المسانيد» للخوارزميّ ٢: ١٥٣ ـ وأبو الفتوح الطائيّ الهمذانيّ في «الأربعين في إرشاد السائرين إلى منازل المتقين» المعروف بـ«الأربعين الطائية» ص١٧١ من طريق سعيد بن يحيى الأمويّ، عن عبد الرحمن بن مالك بن مِغوَل، به.

# مَنْعُ زفـرَ العامّةَ مِنَ الخوض في مَضايِقِ المَباحِثِ الكلاميّـة

أنبأ ابنُ أبي العوّام[١] عن الدَّوْلابيّ، عن مُحمَّدِ بنِ شُجاع، عن الحسنِ بنِ زياد: «سمعتُ زفرَ بنَ الهذيل، وسأله رجل؟ فقال له: القرآنُ كلامُ الله، فقالَ له الرجل: أمخلوقٌ هو؟ فقال له زفر: لو شَغَلَك فِكرٌ في مسألةٍ أنا فيها أرجو أنْ ينفعَني اللهُ بعَمَلِها، لَشَغَلَكَ ذلك عن ذلك الذي فكَّرتَ فيه، والذي فكَّرتَ فيه بلا شَكٍّ يَضُـرُّك، سَلِّمْ لله عَزَّ وجَلَّ ما رَضِيَ به منك، ولا تُكلِّفْ نفسَكَ ما لا تُكلَّف».

وبه عن الحسنِ بنِ زياد، وقد قال له رجلٌ مِن أهلِ بغداد: أكانَ زفرُ قيّاساً؟ فقال له الحسن: «وما قولُكَ قيّاساً؟! هذا كلامُ الجُهّال، كانَ عالِـماً. فقال الرجل: أكانَ زفرُ نظرَ في الكلام؟ فقال: سبحانَ الله، ما أسخَفَك! تقولُ لأصحابنا: إنهم نَظَروا في الكلام، وهم بيوتُ العِلم والفِقه، إنما يُقال: «نَظَرَ في الكلام» فيمَنْ لا عَقْلَ له، وهؤلاء كانوا أعلَمَ بحُدودِ الله عَزَّ وجَلَّ وبالله مِن أنْ يتكلَّموا في الكلام الذي تعني، وما كانَ يَـهُمُّهم غيرُ الفِقهِ[٢] والاقتِداءِ بمَنْ تَقَدَّمَهم»[٣]. اهـ.

---

(١) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٢٩٦.

(٢) والفقه: معرفةُ النفس ما لها وما عليها. فيشملُ بإطلاقه العملَ والعقيدةَ والخُلُقَ عند أبي حنيفة، بل كان يُسمِّي ما يتعلّق بتمحيص العقيدة الصحيحة: الفِقهَ الأكبر، والذي كان يأباه أصحابُه هو الخوضُ في مثاراتِ الشُّبَهِ في الاعتقاد عند العامة، بدون حُجّةٍ قائمةٍ من الكتاب والسُّنّة والنَّظَر العقليِّ الصحيح. (ز).

(٣) «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٢٩٦، وساقه أيضاً ص١١٨ مُطوَّلاً.

ومعنى ذلك: زَجْرُ العامَةِ عمّا لا قِبَلَ لهم به مِن دقائقِ عِلم الكلام، خَوْفاً عليهم مِنَ الزَّلَل، وإلا فهو مِن أئمّةِ عِلم أصولِ الدِّين، جادَلَ الناسَ في مسائلِهِ فجَدَلَهم.

ويَشهَدُ لذلك ما ذكرَه جمالُ الدِّينِ أبو يَعْلى أحمَدُ بنُ مسعودِ الأصبهانيُّ بإسنادِهِ عن خالدِ بنِ زيدٍ العُمَريّ أنه قال: «كان أبو حنيفةَ وأبو يوسفَ ومُحمَّدٌ وزفرُ وحمّادُ بنُ أبي حنيفةَ قوماً قد خَصَمُوا بالكلام الناسَ، وهُمْ أئمّةُ العِلم»، كما ذكرَه صاحبُ «الفتاوى البزّازية»[1] في «المناقب» (١: ٣٨)[2].

* * *

(١) يعني: حافظ الدين محمَّد بن محمَّد بن شهاب الكَرْدريّ، توفي سنة ٨٢٧. انظر: «الأعلام» للزركلي ٧: ٤٥.

(٢) أو ص٤٤.

# نَشْرُ زفرَ لمذهبِ أبي حنيفةَ في البصرة

وروى ابنُ أبي العوّام[1] عن الطحاويّ، عن أبي خازم القاضي، سمعتُ أحمَدَ بنَ عَبْدةَ يقول: «قَدِمَ يوسفُ بنُ خالدٍ السَّمْتيُّ[2] البصرةَ مِن عندِ أبي حنيفة، فكانَ يأتي عثمانَ البَتِّيَّ ـ وهو رئيسُها وفقيهُها ـ فيُجاذِبُ أصحابَه المسائل؛ ويذكرُ لهم خِلافَ أبي حنيفةَ إيّاهُم، فيَضرِبونَه ويَسُبُّون أبا حنيفة.

فلم يزالوا كذلك حتّى قَدِمَ زفرُ بنُ الهذيل البصرةَ، فكانَ أعلَمَ بالسِّياسةِ منه، فكانَ يأتي حَلْقةَ البَتِّيِّ فيسمعُ مسائلَهم، فإذا وقفَ على الأصل الذي بَنَوْا عليه تَتَبَّعَ فروعَهم التي فرَّعوا على ذلك الأصل، فإذا وقفَ على تَرْكِهِمُ الأصلَ طالَبَ البَتِّيَّ حتّى يُلزِمَه قولَه، ويُبيِّنَ له خروجَه عن أصلِه، فيعودُ أصحابُه شُهوداً عليه بذلك.

فإذا وقفَ أصحابُ البَتِّيِّ على ذلك، واستَحسَنوا ما كانَ منه، قال لهم: ففي هذا البابِ أحسَنُ مِن هذا الأصل، ويذكرُه لهم، ويُقيمُ الحجّةَ عليهم فيه، ويأتيهم بالدلائل عليه، ويُطالِبُ البَتِّيَّ بالرجوع إليه، ويُشهِدُ أصحابَه عليه بذلك. ثم قال لهم: هذا قولُ أبي حنيفة.

---

(١) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٧٩ و٢٩٧.

(٢) أبو خالد البصريّ (١٢٠-١٨٩)، فقيه متروك الحديث، قال فيه ابنُ سعد في «الطبقات الكبرى» ٧: ٢٩٣: «كان له بَصَرٌ بالرأي والفتوى والكتب والشروط، وكان الناس يتقون حديثَه لرأيه، وكان ضعيفاً في الحديث، وقيل له: السَّمْتيّ؛ لِلِحْيته وهيئته وسَمْتِه». وقوله: «لرأيه» يعني: اعتقاد الجهمية، ولعلّه وافقهم في بعض عقائدهم فنُسِبَ إليهم، والله أعلم. وانظر ما سيأتي ص٥٥ وتعليق المؤلف عليه.

فما مَضَتِ الأيام، حتّى تحوَّلَتِ الحَلْقةُ إلى زُفَر، وبقيَ البَتِّيُّ وحدَه». اهـ.

هذا في رحلةِ زفرَ إلى البصـرةِ في حياةِ إمام أهل البصـرةِ عثمانَ بنِ مُسلِمٍ البَتِّيِّ(١)، رضِيَ اللهُ عنه.

وأما رحلتُه إلى البصـرةِ بعدَ وفاةِ البَتِّيِّ وأبي حنيفةَ واستِقرارِه فيها؛ ففيما أنبأ الصَّيْمَرِيُّ(٢) عن أبي الحسـنِ العبّاسِ بنِ أحمَدَ بنِ الفَضْلِ الهاشِميِّ، عن أحمَدَ ابنِ مُحمَّدٍ المِسْكيِّ، عن عليِّ بنِ مُحمَّدٍ النَّخَعيِّ، عن أبي خازم القاضي، عن بكرٍ (العَمِّيِّ)، عن هِلالِ بنِ يحيى قال: «رَحَلَ يوسفُ بنُ خالدٍ السَّمْتيِّ مِنَ البصـرةِ إلى الكوفة، فتَفقَّهَ عند أبي حنيفة، فلما أراد الخروجَ إلى البصـرةِ قال له أبو حنيفة: إذا حَضَـرتَ إلى البصـرةِ فإنك تجيءُ إلى قوم قد تُقُدِّمتَ لهم بالرِّياسة، فلا تَعجَلْ بالقُعودِ عند أُسطُوانةٍ واتخاذِ حَلْقة، ثمّ تقول: قال أبو حنيفة، وقال أبو حنيفة. فإنك إذا فَعَلتَ ذلك لم تَلبَثْ حتّى تُقام(٣).

قال: فخرجَ يوسفُ، فأعجَبَتْهُ نفسُه، وجلسَ عند أُسطُوانةٍ وقال: قال أبو حنيفة. قال: فأقاموه مِنَ المسجد.

فلم يَذكُرْ أحدٌ أبا حنيفةَ حتّى قَدِمَ زفرُ البصـرة، فجَعَلَ يجلسُ عندَ الشيوخ الذينَ تُقُدِّمَتْ لهم الرِّياسة، فيَحتَجُّ لأقوالِهم بما ليس عندَهم، فيَعجَبُون مِن ذلك، ثم يقول: هاهنا قولٌ آخرُ أحسَنُ مِن هذا، فيذكرُه ويحتجُّ له، ولا يُعلَمُ أنه قولُ أبي حنيفة، فإذا حَسُنَ في قلوبهم قال: إنه قولُ أبي حنيفة. فيقولون: هو قولٌ حَسَنٌ لا نُبالي بمَنْ

---

(١) توفي سنة ١٤٣، كما سبق ص٣٥.

(٢) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١١٠.

(٣) أخرج هذه القطعةَ منه ابنُ أبي العوام في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٧٩ عن الطحاويّ، عن بكّار بن قتيبة، عن هلال الرأي، عن يوسف بن خالد.

قال به. فلم يَزَلْ بهم حتّى ردَّهم إلى قولِ أبي حنيفةَ رضِيَ اللهُ عنه». اهـ.

سوءُ السِّياسةِ من العالِـم يَحرِمُه نَشْـرَ العِلم واستِفادةَ المُجتَمَع منه. ولو أخذَ يوسفُ السَّمْتيُّ بوصايا أبي حنيفةَ في مُعاشَـرةِ الناسِ وسياستِهم لَـمَا أُوذِيَ، ولا طُعِنَ في دينه، ولا رُمِيَ ببِدَع فظيعة، ليس هذا موضعَ شـرحِها[1].

ووصيَّةُ أبي حنيفةَ ليوسُفَ السَّمْتيِّ مُدوَّنةٌ في كُتُبِ المناقب[2]، وقد قام بتحقيقها الأستاذُ الغَيُورُ المِفضالُ الشيخُ إبراهيمُ المُختارُ الزَّيْلَعيُّ الجَبَرْتيّ[3]

---

(١) أصعَبُها ما عند ابن أبي حاتم [في «الجرح والتعديل» ٩: ٢٢١-٢٢٢]، لكنْ ليس عليها مِسْحةُ الثبوت، ومثلُه أنه يُنكِرُ القيامةَ والميزان! راجع «تهذيب التهذيب» [١١: ٤١١].
وكان في حَدِّ ذاتِهِ عالماً جليلاً، وكفى دليلاً على جلالةِ قَدْرِه أخذُ الإمام الشافعيّ عنه، رغمَ تقوُّلاتِ المُتقوِّلين فيه. وأخرَجَ له ابنُ ماجَهْ، وله أحاديثُ كثيرةٌ مُخرَّجةٌ في «تاريخ أصبهان» لأبي نُعَيم [١: ١٠٩ و١٣٩ و٤٠٤ و٤٤٦ و٢: ١٠٢] وغيره. (ز).
قلت: أما مسألةُ القيامة والميزان فقد نقلها ابنُ حجر عن المِزِّيِّ في «تهذيب الكمال» ٣٢: ٤٢٣، وكذا نقلها الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» ٤: ٤٦٤ و«تاريخ الإسلام» ١٢: ٤٧٦، ومصدرُهم جميعاً ابنُ أبي حاتم، وهي في «الجرح والتعديل» له ٩: ٢٢٢، لكنَّ لفظَها فيه: «يُنكِرُ الميزان في القيامة»، وكذا نقلها عن ابنِ أبي حاتم السمعانيُّ في «الأنساب» ٧: ٢١٢. وفرقٌ شاسعٌ بين اللفظَيْن.
ونقلها العيني في «مغاني الأخيار» ٣: ٢٦٤ باللفظ الأول، وقال بإثرها: «هذا بعيد من هذا الرجل، على أنه ينقل عنه، ورع عظيم، وحسن صلاة، وعبادة».
وأما روايةُ الإمام الشافعيِّ عنه فقد ذكرها المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال» ٢٤: ٣٥٧، وغيره.

(٢) انظر: «مناقب أبي حنيفـة» للموفق المكّـيّ ص٣٦٥-٣٦٧، و«مناقبـه» للكردريّ ص٣٦٠-٣٦٢.

(٣) هو العلامة المُؤرِّخ القاضي والمفتي الشيخ إبراهيم المختار بن أحمد عمر الزيلعيّ الجبرتيّ (١٣٢٧-١٣٨٩)، بدأ طلب العلم في أرتيريا ثم في السودان، ثم التَحَقَ بالأزهر سنة ١٣٤٥ إلى أن نال الشهادة العالِـميّة والتخصُّص سنة ١٣٥٩، وفي تلك المدّة أخذ عن =

حفظُه الله، وهي مطبوعةٌ في مطبعةِ السَّيِّدِ مصطفى البابيِّ الحلبيِّ[١]، وهي مِن عُيون الوصايا، تُعلِّمُ القائمَ بالإرشادِ بينَ الناسِ طرقَ مُعاشَـرَتِهم وسياستِهم؛ لينجحَ في إرشادِهم وتعليمِهم.

وقد روى الصَّيْمَريُّ[٢] عن عبدِ الله بنِ مُحمَّدٍ الأَسَديّ، عن أبي بكرٍ الدامَغانيّ، عن الطحاويّ، عن ابنِ أبي ثور[٣]، عن سليمانَ بنِ عِمْران، عن أسد[٤]: «قَدِمَ زفرُ البصـرة، فدخلَ مَسجِدَها، فانفَضَّتْ إليه حِلَقُ أصحابِ التابعين».

* * *

= جماعةٍ من علماء مصـر، ومنهم الإمام الكوثريّ، وأجازه إجازةً خاصّةً نُشِـرَت بعناية الأخ الكريم الأستاذ محمد فاتح قايا بعمّان سنة ١٤٣٠.
وفي مقدِّمة الإجازة المذكورة ترجمةٌ جيِّدة له بقلم المعتني بها، وتفصيلُ أخباره في الموقع الإلكتروني الخاص به على شبكة الإنترنت.

(١) سنة ١٣٥٥هـ = ١٩٣٩م.

(٢) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١١٣.

(٣) قوله: «عن ابن أبي ثور» سقط من «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للصَّيمَريّ، والطحاويُّ إنما يروي عن سليمان بن عمران بواسطته، كما وقع في عدّة رواياتٍ في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» لابن أبي العوام ص١٠٨ و١٦٧ و٣٠٨ و٣٤١ و٣٤٢، فإما أن يكون مُثبَتاً في النسخة الخطية التي ينقلُ عنها المُؤلِّفُ رحمه الله وسقط من المطبوع، وإما أن يكونَ المُؤلِّفُ زاده إصلاحاً، والله أعلم.

(٤) هو ابن الفرات (١٤٤ أو ١٤٥-٢١٣)، الإمام القاضي الفقيه.

# زفـرُ في طبقةِ المُجتَهِدِ المُطلَقِ في التحقيق، وإنْ حافَظَ على انتِسابهِ إلى أبي حنيفة

بعدَ أنْ عُلِمَ أنّ زفرَ معَ أبي يوسفَ كفَرَسَيْ رِهانٍ في الاجتهاد، لا يبقى وَجْهٌ للالتِفاتِ إلى قولِ مَنْ ظنَّ أنّ زفرَ في عِدادِ المُجتَهِدينَ في المذهب، كما أوضَحْنا ذلك في غير مَوضِع(١). وإنّما وقعَ في ذلك الظنِّ مَنْ رأى كثرةَ تنويهِ زفرَ بأقوالِ الإمام الأعظم، معَ أنّ ذلك التنويهَ والمُوافَقةَ لآرائِهِ إنما كانَ بمعرفةٍ لدليلِ الحكم كما عَرَفَ هو، لا تقليداً له.

قال ابنُ أبي العوّام(٢): حدَّثني مُحمَّدُ بنُ أحمَدَ بنِ حمّاد، سمعتُ مُحمَّدَ بنَ شُجاع، سمعتُ أبا عاصم الضّحّاكَ بنَ مَخلَدٍ يقول: سمعتُ زفرَ يقول: «ما خالفتُ أبا حنيفةَ في قولٍ إلا وقد كانَ أبو حنيفةَ يقولُ به»(٣).

---

(١) انظر: «حسن التقاضي» ص٨٩-٩٩ و١٧٢-١٧٨ و٢٢١-٢٣١.

(٢) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٢٩٢.

(٣) وأخرجَ ابنُ أبي العوّام أيضاً ص٣٠٣ عن الدَّوْلابيّ، عن محمَّدِ بنِ شُجاع، عن الحسنِ بنِ أبي مالكٍ وعبّاس بن الوليدِ وبشـر بن الوليدِ وأبي عليٍّ الرازيِّ يقولون: سَمِعْنا أبا يوسفَ يقول: «ما قُلتُ قولاً خالفتُ فيه أبا حنيفةَ إلا وهو قولٌ قد قاله أبو حنيفة، ثم رَغِبَ عنه».

واستَنَدَ إلى هذه الروايات الغزنويُّ وعبدُ الغنيّ النابلسيُّ في أنّ أقوالَ أبي يوسف ومحمَّد وزفر المنقولة في المذهب هي رواياتٌ عن أبي حنيفة، وخالفهم المُؤلِّفُ فقال في «حسن التقاضي» ص١٧٤: «وليس هذا بجيِّد، وإنِ ارتضاه ابنُ عابدين، لأنّ ذلك تَعْويلٌ على ما يقولُه ابنُ الكمالِ الوزيرُ في «طبقات الفقهاء»؛ مِن أنهما لا يُخالِفانِ الإمامَ في الأصول. =

وحدَّثَ ابنُ أبي العوّام[١] أيضاً عن الطحاويّ، عن ابنِ أبي عِمْران، سمعتُ سَوّارَ بنَ عبدِ الله العَنبَرِيَّ القاضي ـ يعني: الحفيد ـ يقول: سمعتُ أبا عاصم يقول: قال زفرُ بنُ الهذيل: «كُلُّ أقوالي هذه قد قالها أبو حنيفةَ قبلي، ثمّ وقفَ منها على أشياءَ لم أقِفْ أنا عليها، فخالَفَها لِـمَا وقفَ عليه منها، وثبتُّ أنا عليها». قال أحمدُ ابنُ أبي عِمْران: فأنكرتُ ذلك، فأتيتُ مُحمَّدَ بنَ شُجاع، فحَدَّثْتُه بذلك، فقال لي: مكانَكَ. ثم دخلَ منزلَه وخرجَ وفي يَدِهِ كتاب، فقرأ عليَّ منه هذه الحكايةَ عن أبي عاصم، كما سَمِعتُها مِن سوّارٍ العَنبَرِيّ. اهـ.

وفي «الكَرْدَرِيّة»[٢]: أنّ يحيى بنَ أكثَمَ روى عن والِدِه، أنه سمعَ زفرَ يقول: «لم أجتَـرِئْ أنْ أُخالِفَ الإمامَ بعدَ وفاتِه، لأني إذا خالفتُه في حياتِهِ وأبرَزْتُ الدليلَ وأتيتُ به، ألزَمَني بالحقِّ الظاهرِ مِن ساعتِه، ورَدَّني إلى قوله، فأما بعدَ وفاتِهِ فكيفَ أُخالِفُه؟ ورُبّما لو كانَ حيّاً وحاجَّ لَرَدَّني إلى قوله».

وهذا ليس بتقليدٍ له، بل سكوتٌ عمّا لا يَعلَمُ دليلَه، واطمئنانٌ إلى الدليل، وفَهْمٌ صحيحٌ للدليل فيما يَعلَم. وهو الاجتهادُ بعَيْنه.

وأبو حنيفةَ هو الذي كان ينهى أصحابَه عن التقليد، ويأمرُهم بإبداءِ ما عندَهم مِنَ الحُجَج، فيُناقِشُهم فيها حتّى يستقرَّ الحقُّ في نِصابه، وكانَ لأصحابه مَقامٌ عظيمٌ في سَـرْدِ الدلائل وتحقيقِ المسائل، بل كان أبو حنيفةَ يقول: «لا يَحِلُّ لأحدٍ أنْ

= وهذا خِلافُ الواقع، بل هما يُخالِفانِهِ في كثيرٍ مِنَ المسائلِ الأصليّةِ والفَرْعيّةِ عن دليل، كما هو شأنُ الاجتهادِ المُطلَق، وإنزالُهما إلى مرتبةِ المُجتَهِدِ في المذهبِ يُنافي الحقيقة، وإنْ حافظا على انتِسابِهما له، رضِيَ اللهُ عنهم».

(١) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٢٩٢.

(٢) أي: «مناقب أبي حنيفة» للكردريّ ص٤٥٩.

يُفتيَ بقولي ما لم يَعلَمْ مِن أينَ قُلتُه»[١].

ومعَ ذلك كُلِّه، كانَ لِزُفَـرَ مُخالَفاتٌ في الأُصولِ[٢] والفُروع مُدوَّنةٌ في كُتُبِ القوم، فلا يكونُ تأدُّبُ زفـرَ تُجاهَ أُستاذِهِ ومُحافظتُه على الانتسابِ إليه وعِرْفانُه لجميله عليه ممّا يُنزِلُ مَقامَه في الاجتهادِ المُطلَق، على حِدّةِ ذِهْنِهِ في قياسِ المسائل، وقُوّةِ ضَبْطِهِ للدلائل، وإتقانِهِ للحديث، كما أقرَّ بذلك أمثالُ ابنِ حِبّان[٣]. ووَرَعُه البالغُ معروفٌ عند الجميع، رضِيَ اللهُ عنه وعن أساتِذَتِهِ وأصحابِهِ أجمعين.

ولِزُفَـرَ نَحْوُ سبعَ عشـرةَ مسألةً يُفتى بها في المذهبِ عندَ نُقّادِ المذهب، ألّفَ فيها السَّيِّدُ أحمدُ الحَمَويُّ[٤] شارحُ «الأشباه والنظائر» رسالةً سمّاها «عقود الدُّرَر فيما يُفتى به في المذهبِ من أقوالِ زُفَر»[٥]، وشـرحَها الشيخُ عبدُ الغنيِّ

(١) انظر: «الجواهر المضية» ١: ١٢١ (٦٣)، ويُروى مثلُه عن أصحاب أبي حنيفة، كما في «الجواهر المضية» أيضاً ٢: ٥٢٨.
وانظر أيضاً: «شرح عقود رسم المفتي» لابن عابدين ص٤٠٨ مع «إسعاد المفتي».

(٢) يعني: أصول الفقه، كما هو ظاهر، وسيأتي أيضاً ما يدلُّ عليه بعد قليل.

(٣) في «الثقات» ٦: ٣٣٩.

(٤) هو العلامة الفقيه شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمَّد مكِّيّ الحسينيّ الحمويّ الأصل المِصْـريّ الحنفيّ، تولّى إفتاء الحنفية، وله مُصنَّفات، أشهرها: «غمز عيون البصائر» في شـرح «الأشباه والنظائر» لابن نُجَيم، و«كشف الرمز عن خبايا الكنز»، توفي سنة ١٠٩٨. «الأعلام» للزركلي ١: ٢٣٩.

(٥) وهي منظومة في عشرين بيتاً، ذكر فيها خمسَ عشرةَ مسألة.
ولمُعاصِـره العلامة إبراهيم البيريّ (ت ١٠٩٩): «القول الأزهر فيما يُفتى فيه بقول الإمام زفر»، ذكر فيه ثماني عشرة مسألةً، منها ثماني مسائل ذكر أنه رآها في رسالةٍ لمتقدِّم، وعشرة زادها هو مما وقفَ عليه في كتب المذهب.

النابُلُسيّ[١]، ومحَّصَها ابنُ عابدين[٢].

وانفِراداتُ زفرَ في المسائل مُدوَّنةٌ في «منظومةِ النَّسَفيِّ» في الخِلاف وشروحِها ببَسْط. وقد أشار أبو زيدٍ الدَّبُوسيُّ في «تأسيس النَّظَر»[٣] في فَصْلٍ خاصٍّ إلى مُخالَفاتِ زفرَ في الأُصولِ والفروع، كما أُشيرَ إلى آرائِه الخاصّةِ في الأصول في كُتُبِ الأُصولِ المبسوطة، كـ«شامل الإتقانيّ» و«بحر الزَّرْكَشيّ» وشروح «أصولِ البَزْدَويّ» خاصّة.

فإنْ كانَ شأنُ المجتهدِ المُطلَقِ الانفِرادَ بمسائلَ في الأصولِ والفروع، فهاهو زفرُ له انفِراداتٌ في الناحِيَتَيْن. على أنّ المُوافَقةَ لإمام في الرأيِ في بعضِ مسائلِ الأُصولِ أو الفروع عن عِلمٍ بأدلّتِها، لا تُخِلُّ بالاجتهادِ المُطلَقِ أصلاً، كما أوضَحْتُ ذلك في كثيرٍ مِنَ المواضع[٤]. واللهُ سبحانه أعلم.

* * *

(١) واسمُ شرحه: «نقود الصُّرَر شرح عقود الدُّرَر»، وقد نبَّه فيه على أنه ينبغي أن يُحذَفَ منها ثلاثُ مسائل، لأنّ المُفتى به فيها خلافُ قول زفر، وهو قولُ أئمتنا الثلاثة، وعليه المتونُ وغيرُها.

(٢) في «حاشيته على الدُّرّ المختار» ٣: ٦٠٧-٦٠٩، وفي «شرح عقود رسم المفتي» ص٣٩٧-٣٩٨ مع «إسعاد المفتي». وقد وافق النابلسيَّ في حذفِ المسائل الثلاث، وزاد ثماني مسائل، فصار مجموعُها عشرين مسألة، ونظمها في ٢٢ بيتاً.
ثم أفرَدَها بالتصنيف ـ على ما حرَّره ابنُ عابدين وزاده ـ العلامةُ القاضي الشيخ عبدُ اللطيف بنُ عبد الرحمن المُلّا الأحسائيّ (١٢٧٠-١٣٣٩) في كتابه «وسيلة الظَّفَر في المسائل التي يُفتى فيها بقول زُفَر».

(٣) ص٧٩-٩٩.

(٤) أهمها ما ذكره في «حسن التقاضي» ص٩٣-٩٩ و٢٢٩-٢٣١.

# كلامُ أهل النَّقْد في زفر

قال الذهبيُّ في «الميزان»[١]: «أحدُ الفُقَهاءِ والزُّهّاد، صدوق، وثّقَه غيرُ واحدٍ وابنُ مَعين، وقال ابنُ سعد: لم يكنْ في الحديثِ بشيء». اهـ.

لعلَّه يُريدُ قِلّةَ حديثه، لأنه يُقال: فلانٌ لم يكنْ في الحديثِ بشيء، بمعنى: أنه قليلُ الحديث ـ يعني: في نَظَرِ القائل ـ كما في «الرفع والتكميل»[٢] لعبدِ الحيِّ اللَّكْنَويّ، وهذا رُبّما يُسلَّمُ بالنظرِ إلى عِلم ابنِ سعدٍ فقط، وإلا فزُفَرُ على عُلُوِّ منزلتِهِ في الاجتهادِ حافظٌ معروفٌ بالإتقان، عندَ ابنِ حِبّانَ وغيرِه[٣].

وقال ابنُ حَجَرٍ في «اللِّسان»[٤]: «قال ابنُ أبي حاتم[٥]: قُرِئَ على عبّاسٍ الدُّوريِّ وأنا أسمَعُ، سمعتُ أبا نُعَيم الفَضْلَ بنَ دُكَين، وذُكِرَ عنده زُفَر، فقال: كان ثقةً مأموناً. قال العباس: وسمعتُ يحيى ـ وهو ابن معين ـ يقول: هو ثقة مأمون[٦].

---

(١) ٢: ٧١.

(٢) ص٢١٢، لكنَّ كلامَه خاصٌّ بابن معين، على أنه قد بيَّن العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدّة رحمه الله في تعليقه عليه أنّ الأصل في قول ابن معين في الراوي: «ليس بشيء» هو تضعيفُه، وقد يُريدُ به قلّةَ حديثه، ولا يُعدَلُ في تفسير كلامه عن المعنى الأول إلى الثاني إلا لقرينة.

(٣) وتعقَّب الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» ٨: ٤١ كلمةَ ابنِ سعد المذكورة بقوله: «قد حكم إمامُ الصنعة (يعني: ابنَ معين) بأنه ثقة مأمون».

(٤) ٣: ٥٠١-٥٠٢ (٣٢٠٧).

(٥) وانظر: «الجرح والتعديل» له ٣: ٦٠٩.

(٦) المصدر السابق ٣: ٥٠٣ (٢٤٥٩).

وذكَرَه ابنُ حِبّانَ في «الثقات»(١) وقال: كان مُتقِناً حافِظاً، لم يَسلُكْ مَسلَكَ صاحِبه، وكانَ أقيَسَ أصحابِ أبي حنيفةَ وأكثرَهم رجوعاً إلى الحق، تُوفِّي بالبصرةِ في ولايةِ أبي جعفر. وقد وقعَ لنا حديثُه بعُلُوٍّ في حديثِ ابنِ أبي الهيثم». اهـ.

ثمَّ لخَّصَ ابنُ حَجَرٍ كلامَ العُقَيليِّ(٢) وقال: «قال أبو موسى محمَّدُ بنُ المُثنَّى: ما سمعتُ عبدَ الرحمنِ بنَ مَهْدِيٍّ يُحدِّثُ عن زفرَ شيئاً قطُّ.

وقال أيضاً: حدَّثنا(٣) معاذُ بنُ معاذٍ قال: كنتُ عندَ سَوّارٍ(٤) القاضي، فجاء الغلامُ فقال: زفرُ بالباب. فقال: زفرُ الرأي! لا تأذَنْ له، فإنه مُبتَدِع. فقيلَ له: ابنُ عَمِّكَ(٥) قَدِمَ مِن سَفَرٍ ولم تأتِه، ومشى إليك، فلو أذِنتَ له. فأذِنَ له، فما كلَّمَه كلمةً حتّى خرج.

وقال بشرُ بنُ السَّرِيّ: تَرحَّمتُ يوماً على زفر، وأنا معَ سفيانَ الثوريّ، فأعرَضَ بوَجْهِهِ عنِّي». اهـ.

ثم ذكرَ ابنُ حَجَرٍ عن أبي الفَتْحِ الأزْديّ: «زفرُ غيرُ مَرْضيِّ المذهب والرأي». اهـ.

---

(١) ٦: ٣٣٩.

(٢) وانظر: «الضعفاء الكبير» له ٢: ٩٧.

(٣) القائل: «حدَّثنا» هو ابنُ مهدي، وقد رواه العقيليُّ من طريق عبد الرحمن بن عمر الأصبهانيّ المعروف برُسْتَه، عن ابن مهديّ، به. ولذا سيتكلَّم المُؤلِّفُ عن رُسْته فيما سيأتي ص٦٦.

(٤) استمرَّ سوّارٌ على قضاء البصرة من سنة ١٣٨هـ إلى وفاته في ذي القعدة سنة ١٥٦هـ كما ذكره ابنُ حِبّان [في «الثقات» ٦: ٤٢٣]، ثم خَلَفَه ابنُه عبدُ الله في قضاء البصرة، فلا يُتَصوَّرُ تولِّي زفرَ قضاء البصرة؛ لا في حياة أبي حنيفة ولا بعد وفاته. (ز).
قلت: أما تولِّي سوّار قضاءَ البصرة من سنة ١٣٨ إلى ١٥٦ فصحيح، وأما تولِّي ابنه قضاءَها من بعده مباشرةً فغيرُ صحيح كما سيأتي بيانُه ص٧٥ تعليقاً.

(٥) زفرُ بن الهذيل وسوّار بن عبد الله كلاهما من بني العنبر.

وذكرَ عن ابنِ عَدِيّ[١]: أنه «قال الحارثُ بنُ مالك: إنّ أولَ مَنْ قَدِمَ البصرةَ برأيِ أبي حنيفة: زفر، وسَوّارُ بنُ عبدِ الله على القضاء، فاستأذَنَ عليه، فحَجَبَه، وسعى بي إليه، فقلت: أصلَحَك الله، إنّ زفرَ رجلٌ مِن أهل العِلم ومِنَ العَشِيرة. قال: أما مِنَ العَشِيرةِ فنعم، وأما مِن أهل العِلم فلا، فإنه أتانا ببدعة؛ برأي أبي حنيفة. فقلت: إنه يُحبُّ أنْ يَتَزَيَّنَ بمُجالَسةِ القاضي. قال: فائذَنْ له على أنْ لا يتكلَّمَ معَنا في العِلم»[٢]. اهـ.

فإذا تهرَّبَ سوّارٌ على ضِيقِ دائرةِ روايته مِن كلام زُفَرَ معَه في العِلم لا يُتَعجَّب، لأنّ مِثلَ الحجّاج بنِ أرطاةَ القاضي، المعدودِ في الحفّاظ، على سَعَةِ دائرةِ روايته، كان يَحجُبُ زفرَ عنه[٣]؛ تهرُّباً مِن كلامِهِ معَه في العِلم.

وأما عَدُّ رأيِ أبي حنيفةَ بدعة؛ فمِمّا يَرُدُّه عملُ فقهاءِ الأُمّةِ مِنَ الصحابةِ والتابعين، كما تجدُ مِصْداقَ ذلك في «الفقيه والمُتفقِّه»[٤] للخطيب البغداديّ، و«جامع بيان العِلم وفَضْلِه»[٥] لابنِ عبدِ البر. ومَنْ أنكرَ الفَهْمَ في الكتابِ والسُّنّةِ ورَدَّ النَّظيرِ إلى النَّظير فهو المُبتَدِع، كما ذكَرْنا ذلك فيما علَّقْناه على «النُّبَذ»[٦] لابنِ حَزْم.

---

(١) وانظر: «الكامل في الضعفاء» له ٣: ١٢٩٠.

(٢) «لسان الميزان» لابن حجر ٣: ٥٠١-٥٠٢ (٣٢٠٧).

(٣) انظر ما نقدَّم ص١٧-١٨.

(٤) ١: ٤٩٠-٥٠٤، ذِكرُ ما روي عن رسول الله صَلّى الله عليه وسَلَّم في الحكم بالاجتهاد وطريق القياس، و١: ٥٥١، ذكرُ الكلام في النظر والجدل.

(٥) ٢: ٨٤٤-٨٦٣ باب اجتهاد الرأي على الأصول عند عدم النصوص، و٢: ٨٦٩-٨٧٧ باب في إثبات المقايسة في الفقه، و٢: ٨٩٣-٨٩٧ باب نفي الالتباس في الفرق بين الدليل والقياس وذِكر من ذمَّ القياس على غير أصل، و٢: ١٠٣٧-١٠٨٦ باب ما جاء في ذم القول في دين الله بالرأي والظنّ والقياس على غير أصل.

(٦) ص٤١ وما بعدها.

وأما حالُ سوّارٍ القاضي هذا ـ وهو الجدُّ لا الحفيد[1] ـ فلم يُخرِجْ عنه أحدٌ مِن أصحابِ الأُصولِ السِّتّةِ على تقدُّم زمنِه، وفيه يقولُ شُعْبة: ما تَعَنّى في طَلَبِ العِلم وقد ساد[2]. وقال الثوريُّ: ليس بشيء. وذكرَه العُقَيليُّ في «الضعفاء»[3]،

---

(١) وهو سوّار بن عبد الله بن قدامة التميميُّ العنبريّ البصـريّ (٨٢-١٥٦)، ولّاه أبو جعفر المنصور قضاء البصـرة سنة ١٣٨، واستمرَّ عليه إلى وفاته سنة ١٥٦، وثّقه ابنُ المدينيّ، وحُمِدَت سيرتُه في القضاء، وله أخبارٌ كثيرة في العدل والوَرَع، وقد يُذكَرُ بسوّار الأكبر تمييزاً له عن حفيده. انظر: «أخبار القضاة» لوكيع ٢: ٥٧-٨٨، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر ٤: ٢٦٨-٢٦٩.

وابنُه: أبو سوّار عبدُ الله بنُ سوّار البصـريّ (حوالي ١٥٠-٢٢٨)، ولّاه الرشيدُ قضاء البصـرة سنة ١٩٢، واستمرَّ عليه في عهد الأمين، فلما تولّى المأمونُ الخلافةَ سنة ١٩٨ عَزَلَه. وروى وكيع في «أخبار القضاة» عن هلال الرأي قال: «وَلِـيَنا عبدُ الله بنُ سوّار، وما يُحسِنُ شيئاً، ولكنْ كان ذا عقل وفَهم، فكان يُشاوِر، فلم نَرَ من القضاة أحداً هو أصحُّ سِجِلّاتٍ منه، لأنه لم يكن يُنفِذُ شيئاً إلا بمَشُورة. وقال أبو العَيْناء: ليس أحدٌ ولي القضاء قليلُ الفقه، قد تَمَّ القضاءُ بعقله، إلا عبدُ الله بنُ سوّار». انظر: «أخبار القضاة» لوكيع ٢: ١٥٥-١٥٧، و«سير أعلام النبلاء» ١٠: ٤٣٤-٤٣٥، و«تقريب التهذيب» لابن حجر (٣٣٧٦).

وحفيدُه: أبو عبد الله سوّارُ بنُ عبد الله بن سوّار بن عبد الله البصريّ نزيل بغداد (١٨٢-٢٤٥)، وهو حفيدُ الذي قبله، وتولّى قضاء الرصافة ببغداد سنة ٢٣٧، وقد يُذكَرُ بسوّار الأصغر تمييزاً له عن جدِّه. انظر: «سير أعلام النبلاء» ١١: ٥٤٣-٥٤٥، و«تقريب التهذيب» (٢٦٨٤).

(٢) وقد ورد: «تعلّموا قبل أنْ تُسوَّدوا». (ز).

قلت: صحَّ عن عمر رضِيَ الله عنه موقوفاً، أخرجه الدارميُّ في «سننه» (٢٥٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٥٤٩)، بلفظ: «تفقَّهوا قبل أن تُسوَّدوا». وعلَّقه البخاريُّ في كتاب العلم من «صحيحه»، باب الاغتباط في العلم والحكمة.

قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» ١: ١٦٦: «تُسوَّدوا: هو بفتح المُثنّاة وفتح المهملة وتشديد الواو، أي: تُجعَلوا سادة».

(٣) ٢: ١٧٠.

وقال ابنُ سعد: قليلُ الحديث. وقال الذهبيّ[١]: «روى القليلَ عن بكرٍ المُـزَنيِّ والحسن». اهـ . وسُلْطانُ مِثلِه يكونُ بقوّةِ الحكم لا بقوّةِ العِلم.

وقد رُوِيَ عنه أنه لمّا قيلَ له: «لو نظرتَ في شيءٍ من كلام أبي حنيفةَ وقضاياه. قال: كيف أنظرُ في كلام رجل لم يُؤتَ الرِّفْقَ في دينه؟!»[٢]. فمَنْ يكونُ زهدُه في الحديثِ كما سبق، يكونُ زهدُه في الفِقهِ ورأيِ أبي حنيفةَ وأصحابِهِ كما ترى.

على أنَّ زفرَ حيثُ حَوَّلَ وجوهَ المُتفقِّهينَ بالبصـرةِ إلى فِقهِ أبي حنيفة، كانَ رؤوسُ أهلِ البصـرةِ مِن طوائفِ الفِقهِ لا يَغتَفِرونَ ذلك لزفر، ذلك فَضْلُ الله يُؤتيه مَنْ يشاء.

ومِثْلُ سَوّارٍ في ضِيقِ دائرةِ عِلمِه وكلامِ أهل النَّقْدِ فيه، لا يُتَحاكَمُ إليه في مِثْلِ زُفَر، بعدَ أنْ تَواطَأتِ القلوبُ معَ الألسُنِ عند جَمهَرةِ النُّـقّادِ على الثناءِ عليه خيراً، والشهادةِ له بالحِفظِ والإتقانِ ودِقّةِ الفَهْم وشِدّةِ الوَرَع.

وأما أبو الفَتْح الأَزْديُّ فلا يكونُ مَرْضيَّ المذهب والرأي عندَه إلا مَنْ كانَ رافضياً مِثلَه في الرأي والمذهب[٣].

---

(١) في «ميزان الاعتدال» ٢: ٢٤٥.

(٢) رواه وكيع في «أخبار القضاة» ٤: ٥٢٩، وابنُ عَدِيّ في «الكامل» ٣: ١٢٨٩-١٢٩٠، والخطيبُ في «تاريخ بغداد» ١٥: ٥٥٠ من طرق عن محمَّد بن يوسف الفِرْيابيّ، عن سفيان الثوريّ: قيل لسوّار ...، فذكره. ولفظُ وكيع عن الفِريابيّ: سمعتُ سفيانَ الثوريَّ يقول لسوّار ... إلخ.

(٣) قال الذهبيُّ في ترجمته من «سير أعلام النبلاء» ١٦: ٣٤٨ : «عليه في كتابه في الضعفاء مؤاخذات، فإنه ضعَّف جماعةً بلا دليل، بل قد يكونُ غيرُه قد وثَّقهم». وانظر: «الرفع والتكميل» ص٢٧٢-٢٧٣ مع التعليق عليه، وانظر في تشيُّعه «لسان الميزان» ٧: ٩١ (٦٦٩٤).

والحاصل: أنّ الجرحَ غيرَ المُفسَّرِ لا يُلتَفَتُ إليه إزاء صرائح التوثيقِ مِن أهل الشأن.

وأما حكايةُ عَدَم روايةِ ابنِ مَهْدِيِّ عن زفر؛ فشهادةٌ على النَّفْي، وعلى فَرْضِ ثُبوتِها لا يخلو ابنُ مَهْدِيٍّ من تأثيرِ الثوريِّ عليه، وهو ضيفُه النازلُ عندَه المُختفي لديه سِنين[1]، كما ذكرتُ في «لَفْتِ اللَّحْظ»[2]، حيثُ كان عندَه بعضُ انحِرافٍ عن أبي حنيفةَ وأصحابِهِ في بعضِ الروايات، كما هو شأنُ التنافُسِ بينَ الأقران.

على أنَّ رُسْتَهْ عبدَ الرحمن بنَ عُمَرَ[3] ظَنِينٌ في ابنِ مَهْدِيّ، كما ترى ذلك في «الميزان»[4] وغيره[5].

وبشـرُ بنُ السَّـرِيِّ ممَّنْ أطالوا الكلامَ فيه[6].

ولا مانعَ مِن أنْ يستاءَ الثوريُّ مِن زفر، وقد بَلَغَه ما قالَه في «جامع سفيانَ

---

(١) من سنة ١٥٥ إلى وفاته سنة ١٦١، كما في «الثقات» لابن حبان ٦: ٤٠٢، و«الأنساب» للسمعاني ٣: ١٥٣.

(٢) وهو مُقدِّمةُ المُؤلِّف وتعليقاتُه على كتاب «الاختلاف في اللفظ» لابن قتيبة، وانظر منه ص٧-٨، وانظر أيضاً: «تأنيب الخطيب» ص١٢٤=٢٤٣.

(٣) راوي خبر سوّار القاضي المتقدِّم ص٦٢.

(٤) ٢: ٥٧٩، ولفظُه: «ثقةٌ ينفردُ ويُغرِب». وانظر كلامَ المُؤلِّف فيه في «تأنيب الخطيب» ص١٣٦=٢٦٦.

(٥) قوله: «على أن رُسْته ...» ينبغي أن يكونَ في ختام الكلام على قِصّةِ سوّار، لأنّها من رواية رُسْتَه هذا، كما سبق ص٦٢ تعليقاً، وأما حكايةُ عدم رواية ابن مهديّ عن زفر فليس هو في إسنادها.

(٦) والحاصل: أنه ثقة، وله غرائبُ عن الثوريِّ ومِسْعَر وغيرهما، كما قال ابنُ عديّ في «الكامل» ٢: ٤٥٠، وفيه كلامٌ من جهة قوله باعتِقادِ الجهمية، وقد صحَّ أنه رجع عنه، كما في «سير أعلام النبلاء» ٩: ٣٣٣، و«تقريب التهذيب» (٦٨٧).

الثوريّ» بالبصـرة، وذلك ما حكاه عِكرِمةُ بنُ عمّار: أنه «لـمّا قَدِمَ زفرُ البصـرة، ونُقِلَ إليه «جامعُ سفيان»، قال: هذا كلامُنا يُنسَبُ إلى غيرنا»[١]. اهـ . والكلامُ بينَ الأقرانِ ممّا لا يُلتَفَتُ إليه كثيراً عند أهل النَّقْد. راجع ما ذكَرْناه في الثوريِّ في «التأنيب» (١١٠)[٢].

وأما قولُ أحمَدَ بنِ المُعذَّل[٣]:

«إنْ كُنـتِ كاذِبـةَ الـذي حَدَّثِتِني ... فعليـكِ إثـمُ أبي حنيفـةَ أو زُفَـرْ

الـمـائلـيـنَ إلى القيـاسِ تـعـمُّداً ... والراغِبينَ عنِ التمسُّكِ بالخبَرْ»[٤]

فنَفْثةُ مَصْدُورٍ مِن تَضايُقِهِ بالبصـرةِ مِن أصحابِ زُفَرَ القائمينَ بنَشْـرِ فِقهِ أبي حنيفةَ هناك، نَشْـراً مُكتَسِحاً لآراءِ سائرِ الطوائف.

لكنَّ الواجبَ على الهاجي أنْ يعلَمَ أنّ الـهَجْوَ إنّما يَكُبُّ الهاجيَ في النار، مِن غيرِ أنْ يَضُـرَّ الأبرياءَ الأبرارَ في شيء، وأنّ التحاكمَ في المسائل الخِلافيّـةِ إلى الحُجَج الناهِضة، لا إلى الشَّغَبِ الفارغ والإقذاع المُزْري.

---

(١) ذكره الكردريُّ في «مناقب أبي حنيفة» ص٤٥٨.

(٢) أو ص٢١٧.

(٣) هو العلامةُ الفقيه أبو العبّاس أو أبو الفضل أحمد بن المُعذَّل العَبْديُّ البصـريّ المالكيّ، تفقَّه على عبد الملك بن الماجشون، وتفقَّه عليه جماعة من أهل البصـرة، منهم إسماعيل القاضي، وكان من بحور الفقه صاحبَ تصانيفَ وفصاحةٍ وبيان، وكان أهلُ البصـرة يُسمُّونَه: الراهب؛ لتعبُّده ودينه. قال الذهبيُّ في «السِّيَر»: «لم أر له وفاة»، وذكرَه في «تاريخ الإسلام» في طبقة مَنْ تُوفي بين سنتَيْ ٢٣٠ و٢٤٠. انظر: «سير أعلام النبلاء» ١١: ٥١٩-٥٢١، و«تاريخ الإسلام» ١٧: ٥٢.

(٤) رواها عنه الصَّيْمَريُّ في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص٩٢، وعنه الخطيبُ في «تاريخ بغداد» ١٥: ٥٤١.

فما ذَنْبُ زفرَ حتّى يُستَحَلَّ الوُلوغُ في دَمِهِ ودمِ أُستاذِهِ بهذه الصُّورةِ البَشِعة؟! ولم يَرَيا الإثفار[1]، ولا قَدَّما القياسَ على صِحاح الآثار[2]، ولا فَتَحا بابَ الاستِرسالِ في نَقْضِ الشَّرْع باسم المَصلَحة[3]، ولا كانا يَستَصحِبانِ مَنْ يُغنِّي لهما في مجالسِ العلم، وأنت تعلمُ تَفَقُّهَ ابنِ المُعذِّلِ على شيخِهِ القادِمِ إلى البصرةِ ومعَه مَنْ يُغنِّيه[4]، فزَهِدَ فيه أهلُ العِلم بالعراق، وهو خَلَفَه هناك في فِقهه، فمِثلُه لو سَكَتَ لكانَ أستَرَ له ولطائفتِه.

---

(١) يعني: إتيان المرأة في دبرها، ويُعزى القولُ بجوازه إلى الإمام مالك، لكنَّ المنصوص في كتب مذهبه تحريمُه، ومنها: «شرح مختصر خليل» للحطاب ٣: ٤٠٥-٤٠٦، وللخرشي ٣: ١٦٦، و«الشرح الكبير» للدردير ٢: ٢١٥ مع «حاشية الدسوقي»، وانظر أيضاً: «البيان والتحصيل» لابن رشد ١٨: ٤٦١-٤٦٣، و«تفسير القرطبيّ» ٣: ٩٣، و«التلخيص الحبير» لابن حجر ٣: ٢٠٨.

وممَّن يُعزى إليه القولُ بذلك: عبد الملك ابن الماجشون ـ كما في «تفسير القرطبي» ٣: ٩٣ ـ شيخ ابن المعذّل، الآتي ذِكرُه قريباً.

(٢) وهذا أحدُ القولَيْن في أصول المالكية، كما في «شرح تنقيح الفصول» للقرافي ص٣٨٧-٣٨٨.

(٣) يعني: أنّ قول السادة المالكية في الاستدلال بالمصالح، فتح باباً للمتساهلين إلى التوسُّع في القول بها، وهذا التوسُّع أفضى إلى نَقْضِ أحكام الشريعة، لا أنّ في قولِ المالكية أنفسِهم بالمصلحة نقضاً للشريعة.

وللمُؤلِّف مقالان مُهِمّان في هذه المسألة، وهما «أثر العُرف والمصلحة في الأحكام» و«رأي النجم الطوفي في المصلحة»، وهما في «مقالاته» ص١٩٧-٢٠٢.

(٤) يعني: عبدَ الملك بنَ عبد العزيز ابنَ الماجشون، أبا مروان المدنيّ، تفقَّه على الإمام مالك، دارت عليه الفُتيا في زمانه إلى موته، قال ابنُ عبد البر في «الانتقاء» ص٥٧=١٠٤: «كان مُولَعاً بسماع الغناء ارتحالاً وغيرَ ارتحال، وقال أحمدُ بنُ حنبل: قَدِمَ علينا ومعَه مَنْ يُغنِّيه»، وتوفي سنة ٢١٣ أو ٢١٤. وانظر: «سير أعلام النبلاء» ١٠: ٣٥٩-٣٦٠.

والمِصـراعُ الأولُ مُضمَّنٌ مِن شِعرٍ لحسّان رضِيَ اللهُ عنه[١].

وأخوه عبدُ الصَّمَدِ[٢] إذا تحاكَمْنا إليه في أخيه، نراه يقولُ فيه:

أضـاعَ[٣] الفَريضةَ والسُّـنَّةْ　　فتـاه عـنِ الإنـسِ والـجِنّـةْ

---

(١) وهو قولُه في «ديوانه» ص٢٩:

إن كـنـتِ كـاذبـةَ الـذي حـدَّثـتِـنـي　　فَنَجَـوْت مَنْجى الحـارثِ بـنِ هشـامِ

(٢) **يقول الذهبي في «المشتبه»: «أحمدُ بنُ المُعذَّل؛ بفتح الذال المُشدَّدة، مِن أئمّةِ المالكيّة، تفقّه عليه إسماعيلُ القاضي. وأخوه عبدُ الصَّمَدِ بنُ المُعذَّلِ شاعرٌ بديعُ القول». اهـ . (ز).**

انظر: «توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين ٨: ٢١٠، و«تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» لابن حجر ٤: ١٢٩٩.

وعبدُ الصمد بنُ المُعذَّل: يُكنى أبا القاسم، من فحول الشعراء، وكان هجّاء. «تاريخ الإسلام» للذهبيّ ١٧: ٢٥٣، و«وفيات الأعيان» لابن خلّكان ٢: ٣٣٠.

(٣) في «ديوانه»: «أطاع»، وكذا في «الأمالي» لأبي علي القالي ص١٧٦، و«البصائر والذخائر» لأبي حيان التوحيديّ ٥: ١٣، و«ترتيب المدارك» لعياض ٤: ١١، و«الديباج المُذهَب» لابن فرحون ١: ١٤٢، و«طبقات المُفسِّرين» للداوديّ ١: ٩٣، وغيرها.

وذكره المُؤلِّف في «تأنيب الخطيب» ص٩٥=١٨٩ بلفظ: «أضاع» كما هنا، فتعقَّبه المُعلِّميُّ في «طليعة التنكيل» ١: ٣٩ بأنّ الصوابَ فيه: «أطاع»، واتهم المُؤلِّف بتحريفه عَمْداً! وأجاب عنه المُؤلِّف في «الترحيب بنقد التأنيب» ص٤١٢ بقوله: «هذا تمحُّل، ولو كان مرادُه هذا لقال: «أقام الفريضة والسُّنّة» لا «أطاع»، وإنما الطاعةُ لله ولرسوله لا للعمل، وهذا ظاهر»، فعاد المُعلِّميُّ إليه في «التنكيل» ١: ٤٠٩ فقال: «ولو لم يوجد هذا الشِّعْرُ إلا في كتاب واحد، وفيه «أطاع»، ولم يكن في السِّياق وغيرِه ما يدلُّ على صِحّةِ ذلك؛ ما ساغ لعالم تغييرُه، لأنّ العربيّةَ لا تضيقُ بمَنْ «أطاع الفريضة»، بل يُمكِنُ تخريجُها على عِدّةِ أوجُه، كالمجاز والتضمين وغير ذلك، فكيف بالتغيير إلى «أضاع»، مع إبطال الأدلة المعنويّة، كعَجُزِ البيت والبيتِ الثاني وسَبَبِ قولِ ذلك الشعر ...».

قلت: أما كونُ الصواب في رواية البيت: «أطاع»، وكونُ العربية لا تضيقُ بتخريجه؛ فمُسلَّم. ولكنّ اتهامَه الكوثريَّ بتعمُّد تحريف البيت غيرُ مُسلَّم، بل هو قولٌ بالظنّ من غير بيِّنة، =

كأنَّ لنا النارَ مِن دُونِه وأفرَدَه اللهُ بالجَنَّةْ
ويَنظُرُ نَحْوي إذا زُرْتُهُ بعَيْنِ حَمَاةٍ إلى كَنَّةْ[(١)]

وهذا هو قولُ أخيه فيه.

وقد ذكرَ ابنُ عبدِ البر في «الانتقاء»[(٢)] أنّ أبا جعفرٍ الطحاويَّ لـمّا سَمِعَ البيتَيْنِ لأحمَدَ بنِ المُعذَّلِ قال: «وَدِدْتُ أنّ لي حسناتِهما وأجورَهما، وعليَّ إثمَهما». اهـ.

ومن الناسِ مَنْ لم يَكتَفِ بذلك التهجُّم في البيتَيْن، حتّى غَيَّرَ المِصراعَ الثالثَ وقال:

الواثبينَ على القياسِ تمرُّداً[(٣)]

وقد عارَضَ كثيرٌ مِن أصحابِنا البيتَيْنِ[(٤)]، وأقرَبُ ما قيل في المُعارَضةِ

---

= وغايةُ ما في الأمر أنّ الكوثريَّ اجتَهَدَ وقدَّر أنّ «أطاع» مُحرَّفة عن «أضاع»، لأنهم ذكروا البيتَ استشهاداً على أنّ عبد الصمد كان يؤذي أخاه أحمد ويهجوه، و«أضاع» أشدُّ في الهجاء من «أطاع»، فنقلها كذلك، وأخطأ في ذلك، مع ملاحظة أنه لا ينقلُ عن مصدر بعَيْنِه، ليُنبِّهَ على ما فيه، وإنما ينقلُ شِعراً لعبد الصمد في أخيه، فنَقَلَه على الصواب في رأيه، وإنْ كان مخطئاً في ذلك، فلِمَ التهويل؟!

(١) «شعر عبد الصمد بن المُعذَّل» ص١٨٣ - ١٨٤.

(٢) ص١٥٢=٢٩٨، وكذا في «جامع بيان العلم» له ٢: ٨٩٧.

(٣) هكذا ذكره ابنُ عبد البر في «الانتقاء» ص١٥٢=٢٩٧، والسخاويُّ في «الضوء اللامع» ٦: ١٨٩، إلا أنّ عند ابن البر: «تعدِّياً»، على أنّ ابنَ عبد البر أورَدَهما ليذكرَ تعقيبَ الطحاويِّ عليهما، والسخاويَّ أورَدَهما ليذكرَ معارضةَ ابن قطلوبغا لهما فتنبَّه.

(٤) قال المُؤلِّف في «تأنيب الخطيب» ص٩٥=١٩٠: «ولا أُعارِضُ الباطل بالباطل، فلا أذكرُ كلَّ ما عُورِضَ به البيتان، لِـمَا في ذلك من المساسِ بمالكٍ رضِيَ الله عنه، فأكتفي بما قاله قاسمُ بنُ قطلوبغا الحافظُ لأدبه في الرَّدّ ...»، يُشيرُ إلى الأبيات التي نقلها الكردريُّ في «مناقب أبي حنيفة» ص١٤٤. =

إلى الأدبِ قولُ الحافظِ القاسم بنِ قُطلُوبُغا:

كَـذَبَ الذي نَسَـبَ المآثِـمَ للَّذي قاسَ المسـائلَ بالكِتـابِ وبالأثَـرْ
إنّ الكِتـابَ وسُـنّـةَ المُختـارِ قَـدْ دَلّا عليـه، فدَعْ مَقالةَ مَنْ فَشَـرْ[1]

وأدلةُ القياسِ مِنَ الكتابِ والسُّنّةِ مبسوطةٌ في كُتُبِ الأُصولِ المبسوطة، وفي كثيرٍ مِن سائرِ الكُتُب، كما سبق[2].

سامَحَهم اللهُ وإيّانا بمَنِّهِ وكَرَمِه، ووقانا شرّ التعصُّب والتحزُّب، ووَفَّقَنا لإنزالِ الناسِ منازلَهم بأعدَلِ الموازين.

وتَغايُرُ العُلَماءِ وتحاسُدُهم ممّا أدّى إلى رَدِّ أقوالِ بعضِهم في بعضٍ عندَ أهل النَّقد[3]، ولا سيَّما عندَ اختِلافِ المذاهب[4]، كما هو معروف. فنسألُ اللهَ الصَّوْنَ مِن مُتابَعةِ الهوى.

---

= هذا، وقد نُسِبَ البيتان غَلَطاً إلى ابن حزم، ولعلَّه كان يَتَمثَّل بهما أحياناً، فعارضهما العلامةُ عبد الحفيظ بن عبد الله المهلا الهدويّ الشرفي (ت ١٠٧٧) ـ كما في «خلاصة الأثر» للمُحبِّيّ ٢: ٣٠٨، و«نفحة الريحانة» له ٣: ٣٧١ ـ بقوله:

مـا كان يَحسُـنُ يـا ابـنَ حَـزْمٍ ذَمُّ مَـنْ حـاز العلـومَ وفـاق فَضْـلاً واشـتَـهَرْ
فـأبـو حـنـيـفـةَ فـضـلُـه مُـتـواتِـرٌ ونـظِـيـرُه فـي الفَضْـل صاحبُـه زُفَـرْ
إن لـم تكـنْ قـد تُبـتَ مِـن هـذا ففـي ظـنِّـي بـأنـكَ لا تُبـاعَـدُ مِـن سَـقَـرْ
لـيـس الـقـيـاسُ وقـد تكـونُ أدِلّـةٌ للحُكْـم مِـن نَـصِّ الكِتـابِ أو الخَبَـرْ
لـكـنَّ مـع عَـدَمٍ تُـقـاسُ أدِلّـةٌ وبـذاك قـد وَصّـى مُعـاذاً إذ أمَـرْ

(١) انظر: «الضوء اللامع» للسخاويّ ٦: ١٨٩.

(٢) انظر ص٦٣.

(٣) انظر: «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر ٢: ١٠٨٧-١١١٩.

(٤) انظر: «الاقتراح» لابن دقيق العيد ص٢٩١ وما بعدها، و«قاعدة في الجرح والتعديل» للسبكي ص٣٥، و«لسان الميزان» لابن حجر ١: ٢١٢، و«فتح المغيث» للسخاوي =

وذكرَ العُقَيليُّ[١] عن عبدِ الرحمنِ بنِ مُحمَّد، عن رُسْتَهْ[٢]، عن ابنِ مَهْدِيّ، عن عبدِ الواحدِ بنِ زيادٍ قال: «قلتُ لزفرَ بنِ الهذيل: عَطَّلتُم حدودَ الله كلَّها، فقُلنا: ما حُجَّتُكم؟ فقُلتُم: «ادرَؤُوا الحدودَ بالشُّبهات»[٣]، حتّى إذا صِرْتُم إلى أعظم الحدودِ وقولِ النبيِّ صَلّى الله عليه وسَلَّم: «لا يُقتَلُ مُؤمِنٌ بكافر»[٤]، فَعَلتُم ما نُهيتُم، وتركتُم ما أُمِرْتُم به. هذا أو نَحْوَه مِنَ الكلام».

ولفظُ عبدِ الواحدِ في روايةِ الطحاويّ، عن ابنِ أبي عِمْران، عن أبي عُبَيد، عن ابنِ مَهْدِيّ: «قلتُ لزفر: يقولون: إنكم تَدرَؤُونَ الحدودَ بالشُّبُهات، وقد جِئتُم إلى أعظم الشُّبُهاتِ فأقدَمْتُم عليه! قال: وما هو؟ قلت: المُسلِمُ يُقتَلُ بالكافر. قال: فاشهَدْ أنتَ على رجوعي عن هذا»[٥]. اهـ.

على أنّ هناك آثاراً عن عُمَرَ وعليٍّ وعُمَرَ بنِ عبدِ العزيز، ومراسيلَ يُؤيِّدُ بعضُها بعضاً، معَ كَوْنِ المُرادِ بـ«الكافر»: مَنْ لا عَهْدَ له، بدليل ذِكر: «ولا ذو

---

= ٤: ٣٦٤، و«الرفع والتكميل» للكنويّ ص٤٠٩-٤٣٠ مع تعليقات الشيخ عبد الفتاح أبو غدّة رحمه الله تعالى عليه.

(١) في «الضعفاء الكبير» ٢: ٩٧.

(٢) هو عبدُ الرحمن بنُ عمر، تقدَّم ذِكرُه ص٦٦.

(٣) أخرجه بنحوه الترمذي (١٤٢٤) من حديث عائشة، وابنُ ماجَهْ (٢٥٤٥) من حديث أبي هريرة، وفي إسانيده ضعف.
وصحَّ موقوفاً على عمر عند عبد الرزاق في «مُصنَّفه» (١٣٦٤١)، وابن أبي شيبة في «مُصنَّفه» (٢٩٠٨٥)، وعلى عبد الله بن مسعود عند ابن أبي شيبة (٢٩٠٩٠)، وعلى غيرهما من الصحابة رضِيَ الله عنهم.

(٤) أخرجه البخاريّ (١١١) و(٣٠٤٦) و(٦٩٠٣) و(٦٩١٥) من حديث عليّ رضِيَ الله عنه.

(٥) «فضائل أبي حنيفة وأخباره» لابن أبي العوّام ص٢٩٧.
ورواه البيهقيُّ في «السنن الكبرى» ٨: ٣١ من طريق ابن مهديّ، به.

عَهْدٍ في عَهْدِه»[١]، أي: بكافرٍ غيرِ مُعاهَد، فلا يكونُ دليلُ المذهب ضعيفاً. راجع «جواهر الزَّبيديّ»[٢] (٢: ١٧٥).

ومَوضِعُ العِبْرةِ في عَمَلِ العُقَيليِّ هنا تَصَرُّفُه في الرواية، فقارِنْ بينَ الروايتَيْن ثمّ احكُم.

* * *

(١) أخرجه أبو داود في «السنن» (٢٧٥١) من حديث عبد الله بن عمرو بإسناد حَسَن. وانظر تتمة الكلام عليه في ملحقات الكتابَيْن (الملحق الأول).

(٢) واسمُه بتمامه: «عقود الجواهر المنيفة في أدلة مذهب أبي حنيفة».
وانظر مزيدَ بيانٍ من المُؤلِّف في هذه المسألة في «حسن التقاضي» ص١٨٤-١٨٥، وانظر كلامي القرتبي في ملحقات الكتابَيْن (الملحق الأول).

## هل وَلِـيَ زفرُ قضاءَ البصـرة؟

قال الحافظُ عبدُ القادرِ القُرَشيّ[١]: «قال أبو عُمَرَ[٢]: كانَ زفرُ ذا عَقْل ودينٍ وفَهْم ووَرَع، وكان ثقةً في الحديث». اهـ. وذكرَ القرشيُّ قبلَ ذلك عن أبي نُعَيم: «كانَ زفرُ ثقةً مأموناً، دخلَ البصـرةَ في ميراثِ أخيه، فتَشَبَّثَ به أهلُ البصـرة، فمَنَعُوه الخروجَ منها». اهـ. ثم قال: «وتولّى قضاءَ البصـرة». اهـ.

وهذا مُتابَعةٌ منه لابنِ عبدِ البر، حيثُ قال في «الانتقاء»[٣]: «وكان زفرُ كبيراً مِن كبارِ أصحابِ أبي حنيفةَ وأفقَهِهم، وكانَ يُقال: إنه كانَ أحسَنَهم قياساً، وَلِـيَ قضاءَ البصـرة، فقال له أبو حنيفة: «قد عَلِمتَ ما بينَنا وبينَ أهل البصـرةِ مِنَ العَداوةِ والحسدِ والمُنافَسة، وما أظنُّك تَسلَمُ منهم».

فلما قَدِمَ البصـرةَ قاضياً اجتَمَعَ إليه أهلُ العِلم، وجَعَلُوا يُناظِرونَه في الفِقهِ يوماً بعد يوم، فكانَ إذا رأى منهم قَبولاً واستِحساناً لِمَا يجيءُ به قال لهم: هذا قولُ أبي حنيفة، فكانوا يقولون: أوَيُحسِنُ أبو حنيفةَ هذا؟ فيقولُ لهم: نعم، وأكثَرَ مِن هذا.

فلم يَزَلْ بهم إذا رأى منهم قَبولاً لِـمَا يحتجُّ به عليهم ورِضاً به وتسليماً له قال لهم: هذا قولُ أبي حنيفة. فيَعجَبونَ مِن ذلك. فلم تَزَلْ حالُه معَهم على هذا، حتّى

---

(١) في «الجواهر المضية» ٢: ٢٠٧ و٢٠٨ (٥٩٦).

(٢) يعني: ابنَ عبد البر.

(٣) ص١٧٣-١٧٤=٣٣٥-٣٣٦.

رجعَ كثيرٌ منهم عن بُغضِهِ إلى محبَّتِهِ وإلى القولِ الحسنِ فيه، بعدَ ما كانوا عليه مِنَ القولِ السيِّئِ فيه.

وكان زفرُ قد خَلَفَ أبا حنيفة في حَلْقتِهِ إذ مات، ثم خَلَفَ بعدَه أبو يوسف، ثم بعدَهما مُحمَّدُ بنُ الحسن. ومات زفرُ سنةَ ثمانٍ وخمسين ومئة، وهو ابنُ ثمانٍ وأربعينَ سنة». اهـ.

ويَخدِشُ في دَعْوى تولِّيهِ قضاءَ البصـرة: استِمرارُ قضاءِ سَوّارِ بنِ عبدِ الله العَنبَريِّ بالبصـرةِ مِن سنةِ ١٣٨هـ إلى وفاتِهِ في ذي القعدةِ سنةَ ١٥٦هـ، كما يقولُ ابنُ حِبّان(١)، وتولِّي ابنِهِ عبدِ الله بنِ سَوّارٍ قضاءَ البصـرةِ بعدَ وفاةِ أبيه(٢). فيكونُ

---

(١) في «الثقات» ٦: ٤٢٣.

(٢) لم يَتَولَّ عبدُ الله بنُ سوّار قضاءَ البصـرة بعد وفاة أبيه مباشـرة، فقد ذكر وكيعٌ في «أخبار القضاة» ٢: ٨٤: «أنّ سوّاراً توفي لثلاثَ عشرةَ بقيت من ذي الحجة سنة ١٥٦، وأنه لم يَستَخلِفْ على البصرة أحداً، وكانَ سعيدُ بنُ أسعَدَ الأنصاريُّ إمامَ المسجد، فلم يَزَلْ يُصلِّي بالناس حتى جاء عَهْدُ عبيد الله بن الحسن على الصلاة والقضاء»، وعبيد الله هذا: عنبريّ أيضاً، وكان أبو جعفر ولّاه القضاء في أواخر ذي الحجة سنة ١٥٦ أو أوائل المحرَّم سنة ١٥٧، واستمرَّ عليه إلى أنْ عزله المهديُّ لـمّا قَدِمَ البصـرة سنة ١٦٦، كما في «أخبار القضاة» أيضاً ٢: ٩١.

وأما ولايةُ عبد الله بن سوّار قضاءَ البصـرة فكانت في عهد الرشيد سنة ١٩٢، واستمرَّ عليه إلى أنْ عزله المأمون سنة ١٩٨، كما في «أخبار القضاة» ٢: ١٥٥-١٥٦.

قلت: فاستدلالُ المُؤلِّف رحمه الله تعالى بهذه الجزئية لا يصحّ، ولكنْ يبقى ما حقَّقه من عدم تولِّي زفرَ القضاءَ هو الراجح، فقد انفرد ابنُ عبد البر بذِكرِ ذلك من غير استنادٍ على رواية أو خبر فيه.

وقد تقدَّم ص٢٩ عن مُحمَّدِ بنِ عبدِ الله الأنصاريِّ أنه قال: «أُكرِهَ زفرُ على أنْ يَلِـيَ القضاءَ فأبى، وهَدَمَ منزلَه، واختفى مُدّةً، ثم خرجَ وأصلَحَ منزلَه، ثمّ هَدَمَ ثانياً واختفى كذلك، حتّى =

القرشيُّ وابنُ عبدِ البرِّ واهِـمَيْنِ في ذلك.

وكان لِزُفَـرَ قرابةٌ بالبصـرة، فزارهم في عَهْدِ عثمانَ البَتِّيِّ المُتوفى سنةَ ١٤٣، فجرى بينَهما ما سبقَ ذِكرُه بأسانيده[1]. ثم رحلَ إلى البصـرةِ بمُناسَبةِ وفاةِ أخيه بعدَ وفاةِ أبي حنيفة، فتَمسَّكَ أهلُ البصـرةِ به، فأقام هناك يَنشُـرُ العِلمَ إلى أنْ ماتَ بالبصـرة.

وسبقَ بيانُ مَبلَغ ما أُوذِيَ به بسَبَبِ امتِناعِهِ عن قَبولِ القضاء[2]، رحمه اللهُ وأرضاه.

ولابنِ عبدِ البر بعضُ أغلاطٍ في تراجم المشارقة.

* * *

= أُعفِيَ عن تولِّي القضاء»، فوجهُه ـ إنْ صحَّ ـ أن يكون في أواخر سنة ١٥٦، حين شَغَرَ قضاءُ البصـرة بوفاة سوّار القاضي، والله أعلم.

(١) انظر ص١٩ و٥٣.

(٢) انظر ص٢٩، وقد نقلتُه في آخر الحاشية قبل السابقة.

# وفاةُ زفرَ في البصـرة، وكلامُ أهل العِلم في زُهْدِه في الدُّنيا

سبق بيانُ سَبَبِ اتصالِ زفرَ بأبي حنيفة، ومُلازمتِهِ لمجلسِه أكثرَ مِن عشـرينَ سنة[١].

وقد روى الصَّيْمَريُّ[٢] عن عبدِ الله بنِ مُحمَّدٍ الشاهِد[٣]، عن مُكرَم، عن أحمَدَ ابنِ مُحمَّد[٤]، عن مَلِيح بنِ وكيع، عن أبيه قال: «لـمّا ماتَ أبو حنيفةَ أقبَلَ الناسُ على زفر، فما كانَ يأتي أبا يوسفَ إلا نَفَرٌ يسير؛ النَّفْسانِ والثلاثة. وكانَ زفرُ يُكْنى بأبي خالدٍ وبأبي الهذيل، وكانَ مِن أهلِ أصبهان، وماتَ أخوه فتَزَوَّجَ بعدَه بامرأةِ أخيه، فلما احتُضِـرَ دخلَ عليه أبو يوسفَ وغيرُه فقالوا له: ألا تُوصي يا أبا الهذيل، فقال: هذا المتاعُ الذي ترونَه لهذه المرأة، وهذه الثلاثةُ الآلافِ الدِّرهَمِ هي لِوَلَدِ أخي، وليسَ لأحدٍ عليَّ شيء، ولا لي على أحدٍ شيء، وكانَ زفرُ شديدَ العبادةِ والاجتهاد».

وقال الصَّيْمَريّ[٥]: أخبرنا عمرُ بنُ إبراهيم، عن مُكرَم، عن مُحمَّدِ بنِ أحمَدَ بنِ

---

(١) انظر ص١٣-١٤ و ٣٠.

(٢) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١١١.

(٣) المعروف بابن الثلاج، وهو متهم، كما في «لسان الميزان» ٤: ٥٨٢ (٤٤٣٤).

(٤) هو ابنُ الصَّلْت الحِمّانيّ، مُتَّهم، وكذّبه غيرُ واحد، كما في «لسان الميزان» لابن حجر ١: ٦١٢-٦١٥ (٧٦٤).

(٥) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١١٢.

يعقوبَ السَّدُوسيِّ قال: حدَّثنا جدِّي ـ وهو يعقوبُ بنُ شيبةَ بنِ الصَّلْتِ المالكيّ ـ قال: «زفرُ بنُ الهذيل عَنبَريٌّ مِن أنفُسِهم، يُكْنى أبا الهذيل، وكانَ قد سَمِعَ الحديث، ونظرَ في الرأيِ فغَلَبَ عليه ونُسِبَ إليه، وماتَ بالبصرة، وأوصى إلى خالدِ بنِ الحارثِ (الحافِظِ) وعبدِ الواحدِ بنِ زياد، وكان أبوه الهذيلُ يلي الأعمال، ومات وهو والي أصبهان، وكان أخوه صباحُ بنُ الهذيل على صَدَقةِ بني تميم. وزفرُ هو زوجُ أختِ خالدِ بنِ الحارث، وماتَ في أولِ خلافةِ المَهْديِّ سنةَ ثمانٍ وخمسينَ ومئة». اهـ.

وكلامُ يعقوبَ بنِ شيبةَ هذا لا غُبارَ عليه، إلا أنَّ جَعْلَ وفاتِه في أوّلِ خلافةِ المَهْديّ فيه وِقْفة، لأنه نصَّ ابنُ خَلِّكانَ[1] وغيرُه على أنّ وفاتَه في شعبانَ من سنةِ ١٥٨هـ. فيكونُ وفاتُه قبلَ وفاةِ المنصورِ بأربعةِ أشهر. وسبقَ[2] أنْ نَقَلْنا مِن «ثقاتِ ابنِ حِبّان»[3] وفاتَه في ولايةِ أبي جعفرٍ المنصور.

وقال أحمدُ بنُ خَلَفٍ[4] وعبدُ الباقي بنُ قانع[5] في روايةِ المَرْزُبانيِّ عند الصَّيْمَريّ[6]: أنّ زفرَ ماتَ سنةَ ١٥٨هـ، وفيها ماتَ المنصورُ وإسرائيلُ بنُ يونس.

وحكى أبو خازم عن بكرٍ العَمِّيّ: أنّ زفرَ تُوفِّـيَ سنةَ ١٥٨هـ، وهو ابنُ ثمانٍ وأربعينَ سنة، كما ذكرَه ابنُ أبي العوّام[7].

---

(١) في «وفيات الأعيان» ٩: ٣١٩.

(٢) ص٢٧ و٦٢، وانظر أيضاً ما تقدَّم ص٨.

(٣) ٦: ٣٣٩.

(٤) الظاهر أنه أحمد بن خلف بن المَرْزُبان، أبو عبد الله المُحوَّلي (ت ٣١٠)، صاحب أخبار ومُلَح وأشعار، وله تصانيف وروايات، كما في «تاريخ بغداد» ٥: ٢٢٢.

(٥) الحافظ البارع القاضي، صاحب «معجم الصحابة»، توفي سنة ٣٥١.

(٦) في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» ص١١٣.

(٧) في «فضائل أبي حنيفة وأخباره» ص٢٩٩.

وعن بشـرِ بنِ القاسم: سمعتُ زفرَ يقول: «لا أُخلِّفُ بعدَ موتي شيئاً أخافُ عليه الحساب، فلمّا ماتَ قُوِّمَ ما في بيتِهِ فلم يَبلُغْ ثلاثةَ دراهم. ولـمّا احتُضِـرَ قال له أبو يوسفَ وغيرُه: أوصِ، فقال: هذا المتاعُ لزوجتي، وهذه الثلاثةُ الآلافِ الدِّرهَمِ لِوَلَدِ أخي ـ وكانَ تزوَّجَ امرأةَ أخيه بعدَ وفاته ـ، وأما أنا فليس لي على أحدٍ شيء، ولا لأحدٍ عليَّ شيء»، كما في «مفتاح السَّعادة» و«المناقب الكَرْدَريّة»[١].

وعن إبراهيمَ بنِ سُلَيمانَ قال: «كُنّا إذا جالَسْنا زفرَ لا نَقدِرُ أنْ نذكرَ الدُّنيا بينَ يدَيْه، فإذا ذكرَها واحدٌ مِنّا قامَ مِنَ المَجلِسِ وتركَه، وكُنّا نَتَحدّثُ فيما بينَنا أنّ الخوفَ قتَلَه»، كما في «الكَرْدَريّة»[٢].

وقال النواويُّ في «تهذيب الأسماء»[٣]: «كانَ جامِعاً بينَ العِلم والعبادة، وكانَ صاحبَ حديث، ثم غَلَبَ عليه الرأي، قال ابنُ أبي حاتم[٤]: «روى عن الحجّاج بنِ أرطاة، وروى عنه أبو نُعَيم (الفَضْلُ بنُ دُكَين) وحسّانُ بنُ إبراهيمَ وأكثمُ بنُ مُحمَّدٍ (والدُ يحيى). قال أبو نُعَيم: كانَ زفرُ ثقةً مأموناً، دخلَ البصـرةَ في ميراثِ أخيه، فتَشَبَّثَ به أهلُ البصـرةِ فمَنَعُوهُ الخروجَ منها. قال يحيى بنُ مَعين: زفرُ صاحبُ الرأي: ثقةٌ مأمون». قالَ ابنُ قُتَيبة[٥]: تُوفِّـيَ بالبصـرة». اهـ.

وممّا قيل في مَدْحِهِ رضِيَ اللهُ عنه:

قَـوْسُ الـقـيـاسِ بـه كانـت مُوتَّـرةً ما عـاشَ، والآنَ أضْحَتْ ما لها وَتَـرُ

---

(١) «مفتاح السعادة» لطاش كُبْري زادَهْ ٢: ٢٢٤، و«مناقب أبي حنيفة» للكردري ص٤٥٨، وانظر منه أيضاً ص٤٦٠.

(٢) ص٤٥٧.

(٣) ١: ١٩٧.

(٤) في «الجرح والتعديل» ٣: ٦٠٨-٦٠٩.

(٥) في «المعارف» ص٤٩٦.

لَقَدْ حَوَى فِي قِياسِ الفِقهِ مَرْتَبَةً عَلْياءَ قد قَصُرَتْ مِن دُونِها الفِكَرُ
قِياسُهُ قد صَفَا فِي بَحْرِ خاطِرِهِ وحاسِدُوهُ لِشُومِ الخلقِ قد كَدُروا(١)
غَدَا لِكَسْرِ قِياسِ النَّاسِ جابِرُهُ وهُمْ لِحَيْدِهِم حقّاً قدِ انكَسَرُوا
عيونُهم في اللَّيالي بالكرى كحلت وعَيْنُهُ كُحْلُها فِي لَيْلِهِ السَّهَرُ
أنَّى يُساوِيهِ فِي فِقهِ لهُ أحَدٌ؟! هل يَسْتَوِي الذَّهَبُ الإبريزُ والحَجَرُ؟(٢)

وبهذا القَدْرِ نكتفي في بيانِ سيرةِ هذا الإمام العظيم، رفعَ اللهُ مَقامَه في الجنّة، ونفعَ بعُلومِهِ الأُمّة. وصَلّى اللهُ على سَيِّدِنا مُحمَّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ وسَلَّم، وآخِرُ دَعْوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين.

* * *

قد فرغَ الفقيرُ إليه تعالى مُحمَّد زاهدُ بنُ الحسنِ بنِ عليٍّ الكوثريُّ مِن تحريرِ هذه الرسالة، بتوفيق الله تعالى، عَصْرَ يوم الأحدِ السابعَ عشرَ مِن شهرِ رَجَبِ الفَرْدِ مِن سنةِ ١٣٦٨هـ غفرَ اللهُ لي ولوالِدِيَّ ولمشايخي ولسائرِ المُسلِمين، ونَفَعَنا ببركاتِ العُلَماءِ العامِلين(٣).

---

(١) من باب طَرِبَ وسَهُلَ.

(٢) ذكرها الكردريُّ في «مناقب أبي حنيفة» ص٤٦٢، وفيها بعضُ اختِلافٍ عما هنا.

(٣) في آخر الأصل: «وكان ختامُ طبعِها بتوفيق الله سبحانه في ٢٧ رجب سنة ١٣٦٨هـ في مطبعة الأنوار، بنهاية شارع بيبرس بالحمزاوي بالقاهرة». انتهى.

قال الفقير إلى رحمة ربه الغنيّ، حمزة بن محمد وسيم البكريّ: كان فراغي من خدمة هذه الرسالة والتعليق عليها في ١٥ من ربيع الآخر سنة ١٤٣٧هـ ثم أعدتُ النظر فيها مرّات، آخرها بعد عصر يوم الاثنين ٢٢ من رمضان المبارك سنة ١٤٣٧، بمنزلي بإسطنبول المَحْمية، حرسها الله وسائرَ ديار المسلمين، والحمد لله ربّ العالمين.

# فهرس أبحاث الكتاب

**الموضوع** **الصفحة**

**الموضوع** **الصفحة**

**الموضوع** **الصفحة**

**الموضوع** **الصفحة**



* * *

# فهرس الكتاب الإجمالي

**الموضوع** **الصفحة**



* * *